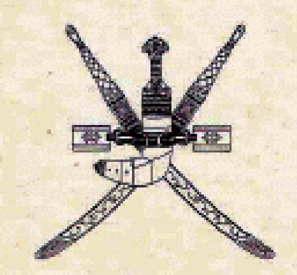




سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المنهل الصافي

على فاتح العروض والقوافي

تأليف
نور الدين السالمي العماني

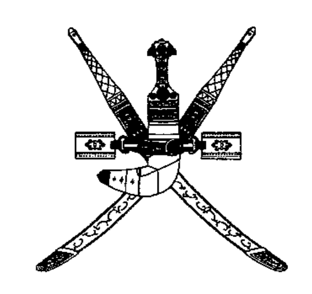
الطبعة الثانية
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م





سلطنة عمان

وزارة التراث القومي والثقافة



المنهل الصافي

على فاتح العروض والقوافي

تأليف

نور الدين السّالمى العُماني

الطبعة الثانية

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م





مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كامل الذات والصفات وافر العطايا والهبات والصلاة والسلام على نقطة دائرة الوجــود وشمس كواكب السعود وفلك عالم الغيب والشهود المطهر عن كل ما لا يليق ولا يحسن له ، الموحى إليه «وما علمناه الشعر وما ينبغى له» وعلى آله وصحبه المؤتلفة قلوبهم بأحسن توفيق إلى أقوم طريق المشتبهة أفعالهم فى اكتساب المعارف واجتلاب المعالى المختلفة أحوالهم ما من رءوف كإبراهيم وشديد بأمر الله لا يبالى ، صلاة وسلاماً لا اقتضاب لهما على مر الأزمان ما رهل بين العالمين إنسان .

أما بعد ، فهذه منظومة رائقة المعانى فائقة المبانى على السبيل الوافى علمى العروض والقوافى ، سميتها فاتح العروض والقوافى . ورأيت حصول الفائدة منها متوقفاً على حل مبانيها وتوضيح معانيها بشرح مطابق لحالها رافع لإجمالها يفهمه المتعلم من غير معلم فوضعت عليها هذا الشرح المتوسط بين الإيجاز والإطناب معرضاً عن بيــان نكتها مخافة الإسهاب واتكالا على فهم أولى الألباب مع أن الغرض بيان القواعد وحل نكت الألفاظ مما يشوش على القاصد .

وسميت هذا الشرح المذكور بالمنهــل الصافى على فاتح العروض والقوافى والله تعالى المسئول أن يثيبنا عليه وعلى غيره من صالح الأعمال وأن يعفو لنا ما زاغ به البصر وما زل به القدم وما طغى به القلم وما دعا به داعى الهوى من كل ما علمناه أو جهلناه ، وهذا أول الشروع فى المقصود على الشرط المعهود قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدئ بالبسملة تبركاً واقتـــداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أى مقطوع البركة .

لا يقال : إن الشعر لايبدأ فيه بالبسملة لأنها من القرآن ويجب تنزيه القرآن عن ملابسة الشعر لأنا نقول : إن الشعر الذى يجـــب فيه ذلك هو الشعر المذموم الذى ورد فى مدح غير المستحق أو ذمه أو أنشئ فى معنى الغزل والهزل والتشبيب ونحو ذلك من فنون الشعر . فأما النظم الذى ورد فى حكمة أو علم بيان فهو من الأشياء التى يؤمر بالتسمية عليها لأنها من باب تدوين العلوم وليست هى من الشعر المذموم .

فإن قيل : إن علم العروض إنما يتعلق بالأشعار مع قطع النظر عن كونها ممدوحة أو مذمومة ، والمتعلق بالشىء يجب أن يعطى حكمه . قلنا ليس الأمر كذلك بل إن هذا الفن قد صار من جملة العلوم وتدوينه كتدوينها ليس هو ملتحقاً بالمذمومة لأن الشىء إذا كان له وجهـــان حمل على أحسنهما ، فالواجب إلحاقه بحكم الممدوح دون المذموم . فمن استعمله فى غير ذلك ، كان كمـــن استعمل التعلم فى كتابة المظالم . وأنت خبير بأن استعمال القلم لا يحرم لأجل استعمال الظَّلمة إياه فى غير الواسع ، فكذلك هذا العلم بل وسائر العلوم لأنها فى معنى واحد ، بل وسائر العبادات إذا فعلها الفاعل رياء والعياذ بالله فإنها تنقلب معصية .

واعلم أن كل أهل فن قد تكلموا على البسملة بما يلائم فنهم ويوافق غرضهم ، وليس من الأدب بل ولا من الجائز أن نتكلم عليها عما يوافقها فى الفن كقولنا هـــذا سبب خفيف أو وتد مجموع أو نحو ذلك لأن هذه

الأشياء مختصة بالأشعار وجلالة القرآن أعظم من ذلك « وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين » .

وأيضا فإن السبب فى الأصل بمعنى الحبل، والوتد بمعنى العمود المركوز، ولا يصح أن تشبه أحرف القرآن بشيء من ذلك والله أعلم . قال :

حمداً لمــانح العطا الجزيل وفاتح العروض للخليــل
من بعد ما ارتج قدما بابه وشردت عن النهى صعابه
فمهد الخليل من شعر العرب أوزانه وجاء فيــه بالعجب
وأسس البحور والتفعيــلا وأوضح الزحاف والتعليــلا
وفصل الضروب والعروضا وبــين الصحيح والمريضا
وشهدت له فحول العــلم بسبقــه عليهم فى الفهــم

قوله حمداً المراد به الثناء على الجميل على سبيل التعظيم وهو مصدر نائب عن فعله أريد به الإنشاء ، مأخوذ من قولهم عنــد التذكر للنعمة « حمداً وشكراً لا كفراً » . فإن اجتمعت هــذه الثلاثة أعنى حمداً وما بعدها وجب حذف العامل لجريان هذا التركيب مجرى المثل . وإن انفرد بعضها جاز الحذف والذكر . فإن قيل : إن الحذف فى مثل هذا مقصور على السماع ، فلا يقاس عليه قلنا :

أما أولا فإن حمداً قد سمع من العرب حذف عامله أيضاً . وقد قيل لأعرابى كيف أصبحت قال : حمد الله وثناء عليه . وقد جعله بعضهم خبراً لمحذوف وقدره بقوله :

شــأنى حمــد الله. والنصب فيهما جائز .

وأما ثانياً فإن الرضى قال : الذى أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو بإضافة المصدر

إليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمداً وشكرت شكراً ، سقاك الله سقياً .

وأما ما بين فاعله بإضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك .

أو بحرف جر كسحقاً لك أى بعدا أو بؤساً لك أى شدة .

أو بين مفعوله بإضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله أو بحرف كحمداً لك وشكراً وعجباً منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياساً . والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلى بحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع ، احتراز من نحو « ومكروا مكرهم » ، « وسعى لها سعيها » انتهى كلامه .

وقوله : « لمانح العطا » المانح بمعنى الواهب وإنما عبر بالمانح إشارة إلى أنه تعالى المالك على الحقيقة ، وإن جميع ما فى أيدينا فى حكم العارية ، ولذا لا يجوز لنا استعماله إلا حيث أباح لنا الاستعمال .

والعطا بمعنى المعطى مجازا كالعلم بمعنى المعلوم والخلق بمعنى المخلوق والقرينة وصفه بالجزيل وهو الكثير من الشيء . يقال له عطاء جزال وجزيل ويقال : إن فعلته فلك ذكر جميل وثواب جزيل .

وقوله « فاتح العروض » بفتح العين أى كاشف هذا العلم المسمى بهذا الاسم وسيأتى تعريفه فيما بعد .

والخليل هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى ، ويقال الفرهودى الأزدى اليحمدى :

قيل كان من أهل ودام من الباطنة وانتقل إلى البصرة

ولم يذكر مذهبه غير أنه مذكور فى كتب أصحابنا عند ذكر العلماء وسيأتى سبب استنباطه بهذا الفن .

وقوله «من بعد ما ارتج» أى من بعد ما أغلق يقال رتج الباب وأرتجه إذا أغلقه . وفى الحديث أن أبواب السماء تفتح ولا ترتج .

وقوله «قِدْماً» بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان المتقدم .

«والباب» فى اللغة طريق الدار ونحوها وهو ما يتوصل به من خارج إلى داخل وبالعكس استعارة ما قبله لانصراف الأذهان عن علم العروض فهى استعارة تمثيلية وكذلك قوله : «وشردت عن النهى صعابه» فإنه استعارة تمثيلية أيضاً للمعنى المتقدم .

ومعنى «شرد» أى نفر ، يقال شرد البعير إذا نفر . و«النهى» بالضم كهدى جمع نهية بالضم أيضاً وهو العقل ، وفى الكتاب العزيز «إن فى ذلك لآيات لأولى النهى» . وفى الحديث «ليلينى منكم أولو الأحلام والنهى» أى العقول والألباب . وقيل : إن النهى بمعنى العقل وهو مفرد ، وإنما سمى العقل بذلك لأنه ينهى العبد عما لاينبغى .

و«الصعاب» بالكسر جمع صعبة وهى نقيض الذلول من الدواب كالناقة الصعبة وأراد به مسائل الفن .

وقوله «فمهد الخليل» بالتشديد والبسط والتوطئة يقال مهد الفراش ومهده بالتخفيف والتشديد إذا بسطه ووطأه . ويقال مهد لنفسه خيرا إذا هيأه .

وشعر العرب هو كلامهم الموزون . والشعر فى اللغة بمعنى العلم والفهم . وفى العرف قال الخليل هو ما وافق أوزان العرب . ورد بأن مقتضى أنه لايسمى شعرا ما خرج عن أوزانهم بل وألا تكون أوزان العرب نفسها

شعرا إذ الموافق للشيء غيره ، فلو دخلت أوزان العرب فيه لزم مغايرة الشيء لنفسه وهو باطل .

قلت المراد بأوزان العرب الهيأة التي يقدر الشعر بإزائها لأنفس الشعر . وأيضاً فالغرض تعريف الشعر المعروف عند العرب، وهم لايسمون ما عدا ذلك شعرا فلا وجه للرد . وعرفه بعضهم بأنه الكلام الموزون المقصود به الوزن المرتبط لمعنى وقافية فخرج بالقصد إلى الوزن ما وقع فى القرآن والحديث من آيات وكلمات موزونة فإنها لم يقصد بها الوزن وإنما وقعت كذلك موافقة .

قال تعالى : وما علمناه الشعر وما ينبغى له فلا يصح أن يطلق عليه اسم الشعر .

قال الدمامينى وقد عمد قوم من الشعر إلى آيات شريفة أدرجوها فى أشعارهم إخلالا منهم بما يجب من مراعاة الآداب والوقوف عند حدود الله إلى أن قال والتهاون بالوقوع فى ذلك يجر إلى الانسلال من الدين والعياذ بالله .

قال والعجب من قوم يروج عليهم مثل هذا الصنع القبيح ويستلذون سماعه ويرونه من الظرف واللطافة ويعمرون مجالسهم وأنديتهم بمثل ذلك، أولئك لاخلاق لهم فى الدنيا والآخرة . ثم ناقش نفسه بما ذكره علماء البديع أن الاقتباس من محاسن الكلام . وأجاب بأن ذلك محمول على ما إذا لم يؤد الاقتباس إلى إخراج القرآن الشريف إلى معنى غير لائق بجلالته . وأما إذا استعمل على ما فيه إخلال بإجلاله وتعظيمه فلا يشك مسلم فى منع ذلك وتحريمه وربما أدى ذلك إلى الكف والعياذ بالله تعالى .

قلت التغنى بالقرآن والحديث حرام وسردهما على طريق إنشاد الشعر حرام أيضاً فلا يجوز اقتباسهما فى الشعر سواء كان فى جد أو هزل .

وخرج لقوله وقافية الموزون من الكلام وليس بمقض قال الدماميني : يلزم عليه أن لايكون ما فيه عيب الأكفاء والإجارة شعراً واللازم باطل فإنه شعر بالإجماع وإن كان معيبا .

قال : ولو قيل الشعر كلام وزن على قصد بوزن عربي لكان حسنا . قال فكلام جنس يشمل المحدود وغيره وتصدير الحدبه مخرج لما لامعنى له من الألفاظ الموزونة .

قال وقولنا على قصد يخرج ما كان وزنه اتفاقيا كآيات شريفة اتفق جريان الوزن فيها كذلك وكلمات شريفة نبوية جاء الوزن فيها اتفاقيا غير مقصود .

وقول الناظم « أوزانه » جمع وزن وهو تساوى الشيئين عددا وترتيبا. وقوله و« أسس » التأسيس فى الأصل بيان حدود الدار ورفع قواعدها . وقيل هو بناء أصلها ،وأراد به هاهنا التبيين الذى خص به الخليل من هذا العلم و « البحور » جمع بحر وهو عبارة عن نوع مخصوص من أوزان الشعر . و « التفعيل » مصدر فعله ، يقال فعل البيت إذا أعقبه بأوزانه الخاصة به من التفاعيل والمراد بالتفاعيل تركيب بعض التفاعيل العشرة التى سيأتى بيانها . و « لزحاف ولتعليل » عبارتان عن تغيير مخصوص يعرضان على الأوزان . و « لضروب » جمع ضرب وهو عبارة عن آخر جزء من الشطر الثانى من البيت . « والعروض » بفتح العين اسم للجزء الأخير من الشطر الأول . « لصحيح » من الشعر ما وافق الأوزان العربية . و« لمريض » ما خالفها ، وفحوى لعلم أكابر العلماء . و « لفهم » قوة الإدراك الذهنى ، وقيل تصور المعنى من لفظ المخاطب والتعريف الأول أعم.

قال ابن خلكان: قال حمزة بن الحسن الأصبهانى فى حق الخليل بن أحمد فى كتابه الذى سماه التنبيه على حدوث التصحيف : ... وبعد فإن دولة الإسلام لم تخرج أبدع العلوم التى لم يكن لها عند علماء العرب

أصول من الخليل ، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض الذى لاعن حكيم أخذه ولا على مثقال تقدمه احتذاه ، وإنما اخترعه من هم له بالصفارين من وقع مطرقه على طست ليس فيهما حجة ولا بيان يؤديان إلى غير حليتهما أو يفسران غير جوهرها . فلوكانت أيامه قديمه ورسومه بعيدة ، لشك فيه بعض الأمم لصنعته ما لم يصنعه أحد منذ خلق الله الدينا من اختراع العلم الذى تقدم ذكره .

ومن تأسيسه بناء كتاب العين الذى يحصر لغة أمة من الأمم قاطبة . ثم من إمداده سيبويه من علم النحوى بما صنف منه كتابه الذى هو زينة لدولة الإسلام ، انتهى كلامه .

وقال أحمد بن محمد بن عبد ربه فى أرجوزة العروض :

ما فلسف البطليس جالينوس
وصاحب القانون بطليموس
ولا الذى يدعونه بهرمس
وصاحب الأركند والإقليدوس
فلسفة الخليل فى العروض
وفى صحيح الشعر والمريض

وفى الوفيات كان الخليل إماما فى علم النحو وهو الذى استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود فحصر أقسامه فى خمس دوائر يستخرج فيها خمسة عشر بحرا . ثم زاد فيه الأخفش بحرا واحدا وسماء الخبب .

قيل إن الخليل دعا بمكة أن يرزق علما لما يسبقه أحد إليه ولا يؤخذ إلا عنه ، فلما رجع من حجه فتح عليه بعلم العروض وله معرفة بالإيقاع

والنغم وتلك المعرفة أحدثت له علم العروض فإنهما متقاربان فى المأخذ إلى أن قال : وكان الخليل رجلا صالحا عاقلا حليما وقورا .

ومن كلامه : لا يعلم الإنسان خطأ معلم حتى يجالس غيره .

وقال تلميذه النضر بن شميل : أقام الخليل فى خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلسين وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال . ولقد سمعته يوماً يقول : إنى لا أغلق على بابى فى ما يجاوزه همى . وكان يقول : أكمل ما يكون الإنسان عقلا وذهنا إذا بلغ أربعين سنة وهى السن التى بعث الله تعالى فيها محمداً صلى الله عليه وسلم ، ثم يتغير وينقص إذا بلغ ثلاثا وستين سنة وهى السن التى قبض فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأصفى ما يكون ذهن الإنسان فى وقت السحر .

وكان له راتب على سليمان بن المهلب بن أبى صغرة الأزدى وكان والى فارس والأهواز فكتب إليه يستدعى حضوره ، فكتب الخليل جوابه :

أبلغ سليمان إنى عنه فى سعة	وفى غنى غير أنى لست ذا مال
شحا بنفسى إنى لا أرى أحداً	يموت هز لا ولا يبقى على حال
الرزق عن قدر لا الضعف ينقصه	ولا يزيدك فيه حول محتال
والفقر فى النفس لا فى المال نعرفه	ومثل ذاك فى الغنى النفس لا المال

فقطع عنه سليمان الراتب فقال الخليل :

إن الذى شق فمى ضامن	للرزق حتى يتوفانى
حرمتنى مالا قليلا فما	زادك فى مالك حرمانى

فبلغت سليمان فأقامته وأقعدته وكتب إلى الخليل يعتذر إليه وضاعف راتبه فقال الخليل :

وزلة يكثر الشيطان إن ذكرت منها التعجب جاءت من سليمانا
لاتعجبن لخير زل عن يده فالكوكب النحس يسقى الأرض أحيانا

قلت وهذا كله ينافى ما ذكره بعضهم فى سبب وضع العروض بقوله :

علم الخليل رحمة الله عليه سببه ميل الورى لسيبويه
فخرج الإمام يسعى للحرم يسأل رب البيت من فيض الكرم
فزاده علم العروض فانتشر بين الورى فأقبلت له البشر

فإنه لو كان قصده ميل الورى إليه وإقبالهم عليه كما زعم هذ القائل لما أقام فى خص لايجد فلسين ، وأصحابه يكتسبون بعلمه الأموال الطائله ، بل ولاأجاب سليمان بن حبيب حين استحضره ، ولما تصلب هذا التصلب . قال ابن خلكان : واجتمع الخليل وعبد الله بن المقفع ليلة يتحدثان إلى الغداة فلما تفرقا قيل للخليل كيف رأيت ابن المقفع ؟ فقال : رأيت رجلا علمه أكثر من عقله . وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل ؟ قال : رأيت رجلا عقله أكثر من علمه .

ويقال إن الخليل كان له ولد متخلّف فدخل على أبيه يوما فوجده يقطع بيت شعر بأوزان العروض فخرج إلى الناس فقال : إن أبى قد جنّ فدخلوا عليه وأخبروه بما قال ابنه فقال مخاطبا له :

لو كنت تعلم ما أقول عذرتنى أو كنت أجهل ما تقول عذلتكا
لكن جهلت مقالتى فعذلتنى وعلمت أنك جاهل فعذرتكا

وفى كلام ابن برى أن الخليل لما وضع علم العروض دخل عليه أخوه وهو يكتب على دائرة فصّلها وجعلها نصب عينيه وهو يعالج فكها بأجزاء التفعيل نادى قومه فقال . هاموا قد جنّ الخليل . فلما فرغ مما كان يحاوله من ذلك صرف وجهه إلى أخيه وأنشد « لو كنت تعلم .... » البيتين .

ويحكى عنه أنه قال : كان يتردد إلى شخص يتعلم العروض وهو بعيد الفهم فأقام مدة ولم يعلق على خاطره شيء منه فقلت له يوما : قطع هذا البيت :

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فشرع معى فى تقطيعه على قدر معرفته ثم نهض ولم يعد يجىء إلىّ فعجبت من فطنته لما قصدته فى البيت مع بعد فهمه .

وأخبار الخليل كثيرة وعنه أخذ سيبويه علوم الأدب . ويقال أن أباه أول من سمى بأحمد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت ولادة الخليل فى سنة مائة للهجرة وتوفى سنة سبعين وقيل خمس وسبعين ومائة ، وقيل عاش أربعاً وسبعين سنة ، وقيل توفى سنة ستين ومائة ، وقيل فى سنة ثلاثين ومائة . قال ابن خلكان وهذا خطأ قطعاً ولكن نقله الواقدى . ومات بالبصرة وكان سبب موته أنه قال أريد أن أقرب نوعا من الحساب تمضى به الجارية إلى البياع فلا يمكنه ظلمها . ودخل المسجد وهو يعمل فكره فى ذلك فصدمته سارية وهو غافل عنها بفكره فانقلب على ظهره فكان سبب موته . وقيل بل كان يقطع بحراً من العروض انتهى ، أخذا من وفيات الأعيان لابن خلكان .

وإنما نقلت لك ترجمة الخليل على هذا الوصف لتعلم أوصاف واضع هذا الفن ولينكشف لك معنى قولى فى النظم : « وشهدت له فحول العلم » البيت مع ما قبله من الأبيات والله أعلم . قال :

ثم صلاة الله تغشى أحمدا على الذى جاء به عن الهدى
ووهب الله له التحية وآله وصالحى البرية

الصلاة من رحمته وصلاته على رسوله ، رحمته المقرونة بالتعظيم على حسب ما يليق بجناب المصطفى وعلى قدر منزلته من ربه .

وتغشى مضارع غشى كرضى يقال غشاه الأمر إذا أتاه يستره ويعمه ، ومنه قوله تعالى : « يغشى الليـل النهار » . وقوله تعالى : « هل أتاك حديث الغاشية » وهى القيامة سميت بذلك لأنها تغشى الخلق أى تعمهم وفى وصف الصلاة بذلك معنى لطيف ومبالغة ظاهرة .

« وأحمد » علم على نبينا محمـد صلى الله عليه وسلم وهو المعروف به عند أهل السماء كما أنه يعرف عند أهل الأرض بمحمد . كذا قيل وقد نطق القرآن العظيم بالإسمين معـاً فقال فى آية حكاية عن عيسى عليه السلام : « ومبشراً برسول يأتى من بعدى اسمه أحمد » . وقال فى آية أخرى : « محمـد رسول الله » . وفى أخرى : « وما محمد إلا رسول » .

وهدى بضم الهـاء وفتح الدال الرشاد والدلالة بلطف إلى ما يوصل إلى المطلوب فهو بمعنى الهـداية التى هى الدلالة على طريق من شأنه الإيصال سواء حصل الوصول بالفعل فى وقت الاهتداء أو لم يحصل .

« التحية » : السلام الذى أمر الله به عباده فى قوله عـز من قائل : صلوا عليه وسلموا تسليما » . وفى قوله : ووهب الله إلخ رشاقة فى العبارة . وبلاغة فى المعنى .

وقوله : « وآله » معطوف على الضمير فى قوله له عملا بقول من أجاز عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار . « والآل » فى الأصل الأهل أو من آل يؤول إذا رجع إليـه بقرابة أو رأى أو نحوهما . وآل النبى فى تحريم الصدقة واستحقاق النصيب من الخمس هم : بنو هاشم وبنو عبد المطلب ، وعند أبى حنيفة : بنو هاشم فقط . والأول الصحيح . وأما فى مقام الدعاء فآله صلى الله وعليه وسلم كل تقى ، كما ورد ذلك فى بعض الأحاديث وما أحسن قول القائل :

آ ل النبى هم أتباع ملتـــه   من الأعاجم والسودان والعرب
لو لم يكن آ له إلا قرابته   صلى المصلى على الغاوى أبى لهب

قال أبو البقاء « آ ل بيتى » من جهة النسب : أولاد على وعقيل وجعفر والعباس . ومن جهة الدين كل مؤمن تقى . كذا أجاب رسول الله حين سئل عن الآل قال بعضهم : الآل هم المختصون بالقرب منه قرابة أو صحابة أو خلافة عنه فى مواريثه العلمية والعملية والحالية وهم ثلاثة أصناف : صنف منهم آ له صورة ومعنى وهو خليفته والإمام القائم مقامه حقيقة . وصنف منهم آ له معنى لا صورة كسائر الأولياء الذين هم أهل الكشف والشهود . وصنف منهم آ له صورة طينية لا معنى ، كمن صحت نسبته الطينية والعنصرية ، وهذا الصنف هم السادات والشرفاء . مدى تخصيصه الثانى بأهل الكشف والشهود مشكل بالنظر إلى حديث آ ل محمد كل تقى ، فإنه ليس كل تقى يبلغ درجة الكشف والشهود ولكل درجات مما عملوا . فيجب أن يجعل الصنف الثانى كل تقى . قيل لجعفر الصادق :

إن الناس يقولون : إن المسلمين كلهم آ ل النبى فقال : صدقوا وكذبوا . فقيل له كيف ؟ فقال : كذبوا فى أن الأمة كافة هم آ له ، وصدقوا إذا قاموا بشرائط شريعته هم آ له .

قال أبو البقاء : وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه ، فمن اجتمع بالنبى من أقاربه المؤمنين فهو من الآل والصحب ، ومن لم يجتمع به منهم فهو من الآل فقط ، ومن اجتمع به من غير القرابة بشرط كونه مؤمنا به فهو من الصحب فقط . انتهى كلامه .

وقوله : « صالحى البرية » الصالح هو الخالص من كل فساد ، والبرية الخلق وأصله الهمز أخذاً من برأ الله الخلق يبرؤهم أى خلقهم ثم ترك فيها الهمز تخفيف . قال ابن الأثير : ولم تستعمل مهموزة . قال الفراء : إن

أخذت البرية من البرأ وهو التراب فأصله غير الهمز تقول منه برأه الله يبروءه برو ء أى خلقه انتهى .

قال :

وبعد فالعروض علم يعرف   به صحيح الشعر والمزيّف

قوله « وبعد » أى أما بعد وقوله « فالعروض » إلخ تعريف لهذا العلم . وحاصله أن العروض علم يعرف به صحيح الشعر من فاسده وعبر فى النظم بالمزيف عن الفاسد ، يقال زافت الدراهم إذا صارت مردودة لغش فيها .

وعرفه بعضهم بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الأوزان المعتبرة . وقيل هو علم بأصول يعرف بها صحيح أوزان الشعر وفاسدها وما يعتريها من الزحافات والعلل .

وقيل علم يبحث فيه عن المركبات الموزونة من حيث وزنها ولاحاكم فى هذه الصناعة إلا استقامة الطبع وسلامة الذوق ، فالذوق إن كان فطرياً سليقيا فذاك وإلا احتيج فى اكتسابه إلى طول خدمة هذا الفن وموضوعه الشعر من حيث أنه موزون بأوزان مخصوصة ومسائله القضايا التى يطلب بها نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها فى هذا الفن .كان يعلم أن الخبن يدخل الرجز وغايتــه لذى الصنع السليم أن يأمن من اختلاط بعض البحور ببعضها وأن يعلم أن الشعر المأتى به أجازته العرب أو لم تجزه وهداية الغير إلى الفرق بين الأوزان الصحيحة والفاسدة فى النظم وواضعه الخليل بن أحمد كما تقدم وحكم الشارع فيه الإباحة فى غالب الأحوال وقــد يصير فى بعضها مندوباً .

وإنما سمى عروضا إما لتشبيهه بالطريق الصعب لأن العروض فى اللغة

الطريق الصعب ، وإما يكون السبب فى فتحه دعاء الخليل بمكة وهى تسمى عروضاً لا عتراضها وسط البلاد ، وإما لكون لخليل ألهم إيـــاه فى الطريق عند رجوعه من مكة وله فى كل واحد من الوجوه الثلاثة معنى مناسب وسيأتى تعريف علم القوافى فى موضعه إن شاء الله تعالى .

قال ابن برى وقد تجافى بعض المتعسفين عن هذا العلم ووضعوا منه واعتقدوا أن لا جـــدوى له واحتجوا بأن صانع الشعر إن كان مطبوعاً على الوزن فلاحاجة له بالعروض كما لم يحتج إليه من سبق الخليل من العرب ،وإن كان غير مطبوع فلا يتأتى له نظم العروض إلا بتكلف ومشقة كما قال أبو فراس الحمدانى :

تناهض الناس للمعالى لما رأوا

نحوها نهوضى تكلفوا المكرمات

كذا تكلف النظم بالعروض، ولأن بعض كبراء الشعراء لم يقف عندما حده الخليل وحصر من الأعاريض بل تجاوزها .

ولما قال أبو العتاهية أبياته التى أولها :

« عتب ما للخيالى حيرتنى ومالى » فقيل له إنك خرجت عن العروض. فقال : أنا سبقت العروض ولأنه يخرج بديع اللفظ ورائق السبك إلى الإستبراد والركاكة وذلك حالة التقطيع والتفعيل . وربما أوقع المرأ فى مهوى الزّلل ومقام الخجل بما يتحول إليه صوغ البنية من منكر الكلام وشنيع الفحش . وقد صرح الجاحظ وهو من علماء اللسان بذم علم العروض فقال : هو علم موّلد وأدب مستبرد ومذهب مرذول مستنكر العقول بمستفعلن ومفعول من غير فائدة ولا محصول .

وجوب أن الحق الذى يعترف به كل منصف أن لهذا العلم شرف على ماسواه

من علوم الشعر لصحة أساسه واطراد قياسه ونبل صنعته ووضوح أدلته . وجدواه حصر أصول الأوزان ومعرفة ما يعتريها من الزيادة والنقصان وتبين ما يجوز منها على حسن أو قبح وما يمتنع ، وتفقد حال المعاقبة أو المراقبة والخزم وغير ذلك مما لا يتزن على اللسان ولا ينفطن له الفكر والأذهان ، فالجاهل بهذا العلم قد يظن البيت من الشعر صحيح الوزن سليما من العيب وليس كذلك . قد يعتقد الزحاف السائغ كسراً وليس به . وهل علم العروض للشعر إلا بمثابة علم الإعراب للكلام؟فكما أن صنعة النحو وضعت ليعافى بها اللسان من فضيحة اللحن فكذلك علم العروض وضع ليعافى به الشعر من خلل الوزن . فلولاه لاختلطت الأوزان واختلفت الألحان وانحرفت الطباع عن الصواب إنحراف الألسنة عن الإعراب ، ولا حجة فى ذم الجاحظ لهذا العلم فقد مدحه أيضاً ، وإنما أراد بذلك إظهار الاقتدار على جمع المدح والذم فى شئ واحد فقال فى مدحه : هو علم الشعر ومعياره وقطبه الذى عليه مداره ، به يعرف الصحيح من السقيم والعليل من السليم ، وعليه تبنى قواعد الشعر وبه يسلم من الأود والكسر ، وإنما يمنع من هذا العلم من نبا طبعه البليد عن قبوله ونأى له فهمه البعيد عن وصوله إنتهى كلام ابن برى مع حذف لبعضه .

قال :

وهذه منظومة فى فنها	فائقة رائقة فى حسنها
نظمتها إعـــانة لطالبه	تعينه فيه عـــلى مطالبه

الإشارة من قوله وهذه إلى حاضر فى الذهن فإن الخطبة سابقة على المنظومة ، والمنظومة مفعولة من نظم الشئ إذا ألفه وضم بعضه إلى بعض ، كذا فى اللغة . قد خص العرف العام بالكلام الموزن وإنما اختار هذه العبارة لأن النظم يطلق على المنظوم من اللؤلؤ والخرز ، يقال نظم من لؤلؤ .

وقوله فى فنها : الفن النوع من الشئ وخصه العرف بالنوع من العلوم .

وقوله فائقه : أى عالية على غيرها يقال فاق أصحابه إذا علاهم بالشرف وغلبهم وفضلهم. وفى الحديث حبّب إلىّ الجمال حتى ما أحب أن يفوقنى أحد بشراك نعل . ويقال : فقت فلانا أى صرت خيراً منه وأعلى وأشرف كأنك صرت فوقه فى المرتبة .

وقوله « رائقة » أى معجبة من رآها . يقال راقه يروقه إذا أعجبه .

وقوله « إعانة » مصدر أعانه على الشئ إذا ظاهره عليه وانتصب على الحال . والطالب معروف وهو عرف المشتغل بالعلوم ، والمطالب جمع مطلب بمعنى المطلوب والضمير من فيه عائد إلى العروض والله أعلم .

قال :

وسأل الرحمن إخلاص العمل لوجهه عــز وغفران الزلل

وأن يعيننا عــلى الطاعات فهو تعالى وفــر الهبات

الإخلاص فى اللغة تخليص الشئ من الشئ ، قال تعالى : « من بين فرث ودم لبنا خالصاً سائغاً للشاربين » وخلوص اللبدان لا يكون فيه شوب من الفرث والدم . وفى العرف العام خلوص العمل من الرياء ، وعند الخواص أن لا تطلب لعملك شاهداً غير الله .

قال الفضيل بن عياض ترك العمل لأجــل الناس رياء ، والعمل لأجلهم شرك .

وقيل الإخلاص تصفية الأعمال من الكدورات . وقيل الإخلاص سر بين العبد وربه لا يعلمه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هوى فيميله . والفرق بين الإخلاص والصدق أن الصدق أصل وهو الأول ، والإخلاص فرع وهو تابع . وفرق آخر : الإخلاص لا يكون إلا بعد الدخول فى العمل كذا فى التعريفات .

وقوله « عزّ » بالتشديد من العزة التى هى الغلبة وهو تعالى القاهر فوق

عباده وغفران الزلل ستره،والزلل الانزلاقعن الحق ، والمراد بستره محوه بالكلية فلا يظهر لأحد فى الدنيا ولا فى الآخرة يمحو الله ما يشاء ويثبت .

وقوله « أن يعيننا » أى يرزقنا العون وهو توفيق الله تعالى وتسديده للمؤمنين وهما نعمة من الله على عباده المؤمنين،ومحلهما عند الفعل لا قبله ولا بعده لأنهما بمعنى الأقدار عليه والأقدار على الفعل إنمــا يكون حال وجوده .

والطاعات جمع طاعة ،وهى فعل ما أمر الشارع بفعله فيدخل فى ذلك المباح إذا قصد به التقوى على الطاعة لأن وسيلة الشىء فى حكمه ، ووافر الهبات كثيرها . يقال وفر المتاع إذا كثر واتسع والهبات والعطايا لا على قصد عوض .

« مقدمة » اسم لطائفة من الكلام تقدمت أمام المقصود مأخوذ من مقدمة الجيش وهى الطائفة التى تسير أمامه وهى بكسر الدال وعن ثعلب فتح داله . واعترض بأن ثعلب لم يحله فتح الدال إلا فى مقدمة الخيل والإبل وأما فى مقدمة الجيش فقد نقله الأزهرى عن بعض ونصّه ، وقيل إنه يجوز مقدمة بفتح الدال . وقال البطليوسى ولو فتحت الدال لم يكن لحنا لأن غيره قدمه .

من شرح القاموس فائدة قال الزمخشرى : وإنما بوب المصنفون فى كل فن من كتبهم أبواباً موشحة الصدور بالتراجم لأن القارئ إذا ختم بابا من كتاب ثم أخذ فى آخر كان أنشط له وأبعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله . ومثله المسافر إذا علم أنه قطع ميلا أو فرسخا نفس ذلك عنه ونشط للمسير . ومن ثم كان القرآن سوراً ، وجزأه القراء عشوراً وأخماساً وأسباعاً وأحزاباً . قال غيره : ولأنه أسهــل وجد أن

المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب والنظم وإلا لربما تذكر منتشرة فتعسر مراجعتها .

قال :

تركب القصيـــدة الشعرية	من عشرة أجـــزاء سوية
فصاعد وقيل بل من سبعة	وسمين مادونهـــا بقطعة
وسم باليتيم بيتـــا مفرداً	إذا لم يكن ثان له قد وجداً
وإن إليه ثانيا قـــد ضما	أو ثالثا فنتفـــة يسمى
وركب البيت من الشطرين	والشطر من أجزاءأو جزأين
والجزء إما خمسة حروف	أو سبعة وكلها مرصوف
فإن يكن ذا خمسة يركب	من وتد أو سبب كتضرب
وإن يكن ذا سبعة فيبنى	من وتد وسببـــين وزنا

أى تركيب القصيدة المنسوبة إلى الشعر من عشرة أبيات مستوية الأجزاء فصاعداً فما دون ذلك لايسمى قصيدة ، وقيل بل من سبعة أبيات فصاعداً. ويسمى ما دون القصيدة قطعة ويسمى البيتان والثلاثة نتفة وهى القطعة الصغيرة من الشيء فإن كان بيتاً مفرداً لا ثانى له ، يسمى يتيما تشبيهاً له باليتيم الذى مات أبواه .

وقيل أقل القصيدة ثلاثة أبيات وقيل أحد عشر وقيل ستة عشر وقيل عشرون . والقطعة ما دون القصيدة على كل قول فيها ، وقيل مقدار القطعة ثلاثة أبيات فما فوقها إلى السبعة . والظاهر أنه يشترط فى القطعة ما يشترط فى القصيدة من كون الأبيات على بحر واحد مستوية فى ما يجب استواؤه .

ويركب البيت من شطرين والشطر من أربعة أجزاء كما فى الطويل

والبسيط أو من ثلاثة أجـــزاء كما فى الوافر والكامل أو من جزأين كما فى الهزج والمضارع والمقتضب والمجتث .

ويركب الجزء من خمسة حروف أو سبعة حروف : فإن كان خماسياً فهو مركب من وتد مجموع وسبب خفيف كتضربو فإنه وزن « فاعلن » . وإن كان سباعياً فهو مركب من وتد مجموع أو مفروق مع كل واحد منهما سببان خفيفان كما فى « مفاعلن ومستفعلن » ذى الوتد المجموع ، و « مستفع لن » ذى الوتد المفروق ، وقد يركب من وتد مجموع وسببين ثقيل وخفيف كما فى « مفاعلتن » عملا بقول من أنكر الفاصلة كما سيأتى .

والحاصل أنه ذكر فى هذه الأبيات أنواع التركيب وهى أربعة :
أحدها تركيب القصيدة أو القطعة أو النتفة من أبيات مستوية الأجزاء ، والمراد بإستواء الأجزاء كونها من بحر واحد قد إلتزم فى سائرها ما يجب التزامه من الأشياء التى بنى عليه أولها فيخرج بذلك ما لا يجب التزامه من أنواع الزحاف ولما أشبهه من الخزم والخرم والتشعيث فى الخفيف والمجتث ونحو ذلك .

وثانيها تركيب البيت من الشطرين وذلك فى غالب الأحوال ، فلا يرد علينا المشطور والمنهوك فإنهما نادران بالنسبة إلى التام ، وأيضا فالأصل عدمهما وإنما يكونان عند دخول علتى الشطر والنهك .

واعلم أنهم شبهوا بيت الشِّعر ببيت الشَّعر بفتح العين فسموه باسمه وبيت الشَّعر لايكون إلا ذاجانبين فكل شطر يشبه جانباً من البيت . ثم إن بيت الشَّعر لايقوم إلا بالأعمدة والأوتاد والأسباب فشبهوا الجزء الأخير من الشطر الأول بالعمود المعترض وسط البيت ولذلك سموه عروضا . وشبهوا المتحركين مع الساكن بالوتد الذى يرمى ليمسك البيت . وشبهوا

المحركين والمحرك مع الساكن بالحبال التى يربط بها فى تلك الأوتاد وهى تسمى فى اللغة « أسبابا » وبذلك سمى الحرفان المشار إليهما .

فإذا تم بناء البيت احتاج إلى الساكن ، وساكن البيت الشعرى هو المعنى فلو خلا منه لكان موحشاً فى حكم الخرب وفى ذلك يقول القائل :

والبيت لا يبنى إلا بأعمـــدة   ولا عمود إذا لم ترس أوتاد

وثالثها تركيب الشطر من أجزاء أو جزأين كما تقدم .

ورابعها تركيب الجزء الواحد من الأوتاد والأسباب .

وبقى نوع خامس وهو تركيب الأسباب والأوتاد من الحروف المتحركة والساكنة وسيأتى ذكره فى الأبيات الآتية .

تنبيه : القصيدة فى الأصل « فعيلة » أما بمعنى « فاعلة » لأنها قاصدة تبين المعنى الذى سيقت له ، أو بمعى « مفعولة » لأن الشاعر يقصد تأليفها وجمعها وتهذيبها . ويقال فيهـــا قصيد بلا تاء « فعيل » بمعنى « مفعول أو فاعل » كالقصيدة ، والتذكير بإعتبار الشعر مثلا ، والتأنيث بإعتبار الأبيات . وقيل القصيد جمع قصيـــدة كالسفين جمع سفينة . وهى فى الإصطلاح مجموع أبيات من بحر واحد مستوية فى عدد الأجزاء وفى جواز ما يجوز فيها ولزوم ما يلزم وامتناع ما يمتنع ،فخرج ما ليس من بحر واحد وما هو من بحر واحد صح . لكن لامع الإستواء فى عدد الأجزاء كأبيات من البسيط بعضها من « وافيه » وبعضها من « مجزوه » ، وما هو من بحر واحد مع الإستواء فى عدد الأجزاء لكن لا مع الإستواء فى الأحكام كأبيات من الطويل بعضها ضربه تام وبعضها ضربه محذوف ، وليس اتفاق الروى شرطاً فى تحقيق مسمى القصيدة بل فى وجوب سلامتهـــا من « الأقواء والأكفاء والأجازة والاصراف » اللاتى هى من عيوب القافية والله أعلم .

ثم إنه أخذ فى بيان الأسباب والأوتاد فقال :

وقسم الأسباب فى التفصيل　　السبب الخفيف والثقيل
محرك فساكن للأوّل　　كذا محركان للمثقّل
وقسّم الأوتاد فى التفريق　　للوتد المجموع والمفروق
فساكن يلى محرّكين　　نحو على لأول الوتدين
وساكن بينهما للآخر　　كقام ثم الوضع فى الدوائر
فحلقة لذى تحرك عُلِم　　وألف خطا لساكن رسم
فحلقة والخط للمخفف　　وحلقتان للثقيل فاعرف
وحلقتان ثم خطّ إن ترو　　ذا الاجتماع ثم مفروق الوتد
فحلقتان ثم خطّ فى الوسط　　فهذه أوصافها حين تخط

اعلم أن كل واحد من الأسباب والأوتاد ينقسم إلى قسمين فأما الأسباب فإنّها تنقسم إلى سبب خفيف وسبب ثقيل .

فأما السبب الخفيف فهو متحرك بعده ساكن كقد ، وإنما سمى خفيفا لخفته بسكون ثانية .

وأما السبب الثقيل فهو حرفان محركان مثل « لَكَ » و « لَهُ » . وإنما سمى ثقيلا لتحرك ثانيه فهو ثقيل بالنسبة إلى الخفيف ، ولا يمكن أن يكون أول السببين ساكنا لتعذر الابتداء بالساكن .

وأما الأوتاد فإنها تنقسم إلى وتد مجموع ووتد مفروق . فأما الوتد المجموع فهو ثلاثة أحرف اثنان محركان والثالث ساكن كعلى وجرى ، وإنما سمى مجموعا لاجتماع محركيه . وأما المفروق فهو محركان بينهما ساكن كقام وكيف ، وإنما سمى مفروقا لافتراق محركيه . وإنما خص

الثنائى بلفظ السبب والثلاثى بلفظ الوتد لأن الثنائى معرض للزحاف والتغيير فشبه بالحبل الذى يقطع تارة ويوصل أخرى ، والثلاثى غير معرض للزحاف ، وإن عرضت له علة دامت فشبه بالوتد الثابت فى الأحوال كلها .

وصفة وضعها فى الدوائر الآتى ذكرها : إن المحرك فيها يرسم بالحلقة هكذا (٥) والساكن يرسم بخط هكذا (ا) . فإن وجدت حلقة وخطاً هكذا (١٥) فهو السبب الخفيف ، وإن وجدت حلقتين هكذا (٥٥) فهو السبب الثقيل . وإن وجدت حلقتين وخطا هكذا (١٥٥) فهو الوتدالمجموع وإن وجدت حلقتين بينهما خط هكذا (٥١٥) فهو الوتد المفروق . فهذه أوصافها حين تكتب فى الدوائر فلا يشكل عليك وضعها هنالك . وإنما وضعت على هذا الحد ليتبين للناظر طريق استخراج الأبحر من الدوائر فإن كل دائرة يخرج منها أبحر ولايخرج البحر إلا من وتد أو سبب والله أعلم .

بيان ما يعتبر فى الوزن عند التقطيع وما لايعتبر قال :

والمد عن مسكّن معدود ... لو لم يكن خطًّا له وجـود
ونحو همز الوصل لايعد ... إلا إذا حرك أو يمـد
وجعلوا المشدّد المعلوما ... محركا وساكنا مدغوما

يعنى أن مد الحرف يحسب فى الأوزان عن ساكن ولو لم يظهر له وجود فى الخط فيكون الحرف الممدود سببا خفيفا لأنه محرك فساكن وذلك لظهور المد فى الصوت ،وكذلك المنوّن فإن التنوين محسوب عندهم عن ساكن . فأما مالا يتلفظ به كهمز الوصل حالة الدّرج فإنه لايحسب فى الحروف إذ ليس المعتبر ما يكتب فى السطور وإنما الاعتبار بما يتحرك به اللسان . فلو حركت همزة الوصل وجب عدها عن متحرك،وكذلك ما كان فى حكمها من الحروف فإنه لايحسب كواو « عمرو » وألف

« قاموا » وكهمزة الاستفهام المحذوفة أو المختلسة ، فإن ذكرت همزة الاستفهام عدت عن متحرك أو مدّت فهى عن متحرك وساكن .

ويحسب الحرف المشدد فى التقطيع عن حرفين الأول ساكن والآخر متحرك عكس المنوّن وذلك كشين « الشمس » وصاد « الصيف » . وبيانه أن فى الشمس شينين الأول ساكن والثانى متحرك فأدغم الأول فى الثانى كذا عند أهل هذه الصناعة . فقولى فى النظم « وساكنامدغوما » من عطف السابق على اللاحق . والمعنى أن المشدّد يحسب عن حرفين أحدهم محرك والآخر ساكن مدغوم فى المحرك .

واعلم أن المنظور فيه عند التقطيع مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن مع قطع النظر عن خصوص الحركة والحرف والله أعلم .

قال :

وزاد قوم فوق ما قد مرّا فاصلة صغرى وأخرى كبرى
وجعلوا الصغرى ثلاثا حركت وساكنا من بعد ما قد سبكت
وأربع محركات تترى من بعدها مسكن للكبرى
وأنكر المحققون تين وجعلو هما مركبين
من سببين ركبت كالصغرى أو سبب ووتد كالأخرى

أى زاد قوم من أهل العروض منهم صاحب الكافى فوق مامرّ من الأسباب والأوتاد فاصلة صغرى وفاصلة كبرى . وجعلوا الأولى ثلاث متحركات وبعدها ساكن كفَعَلَتْ ، والكبرى أربع متحركات وساكنا بعدها كسَمَكَةٍ بالتنوين . ومعنى الفواصل فى اللغة حبال طويلة يضرب منها جبلُ أمام البيت وحبل وراءه يمسكانه من الريح فسميت الحروف المخصوصة بذلك تشبيها لها بتلك الحبال ، هذا إذا أهملت الصاد كما فى النظم .

وقيل تسمى فاضلة صغرى وفاضلة كبرى بالإعجام لأنها فضلت على الأسباب والأوتاد . وقيل الصغرى لا يقال لها فاضلة لأنها لم تفضل على الكبرى ، ورد بأنها قد فضلت على الأسباب ، والأوتاد .

وأنكر أهل التحقيق فى هذا الفن ثبوت الفاصلتين وجعلوهما مركبتين من الأسباب والأوتاد . فأما الصغرى فإنها مركبة من سببين ثقيل فخفيف ، وأما الكبرى فإنها مركبة من سبب ثقيل فوتد مجموع . ولا توجد الفاصلة الصغرى عند من قال بثبوتها إلا فى دائرة المؤتلف ، فلا تظهر إلا فى مفاعلتن وفروعه متفاعلن . وأما الفاصلة الكبرى فلا أعلم لها وجودا فى شئ من الدوائر ولا فى شئ من التفاعيل الأصلية ولا الفرعية إذ لا يوجد فى جزء واحد أربع متحركات متوالية بعدها ساكن اللهم إلا فى مستفعلن إذا دخله الخبل وهو حذف ثانيه ورابعه فإنه يبقى « متعلن » . وأنت خبير أن مثل هذا لا يجعل جزءا برأسه وإنما هو « مستفعلن » دخله الزحاف المزدوج . ولو جعل هذا جزءا برأسه لوجب ان يوضع لكل تغيير فاصلة فيفضى الأمر إلى إنهدام القواعد وتلاشى الضوابط . وإذا ظهر لك هذا عرفت بطلان ثبوت الفاصلة الكبرى وببطلانها تبطل الصغرى أيضاً ، لأن المثبتين إنما أثبتوهما معا ولم يقل أحد بثبوت بعض دون بعض فظهر القول بأن الصغرى مركبة كما تقدم والله أعلم .

قال :

ثم التفاعيل التى تعتبر	بها لدى القياس تلك الأبحر
قد حصروا جميعها فى عشرة	وجعلوا الأصول فى أربعة
وهى فعولن ومفاعيلن أتى	وفاعلاتن بافتراق نعتا
مفاعلت أيضاً بتحريك لتا	منونا لفظاً وخطا ثبتا
وهذه الأصول كلا ابتدى	فى أول افتتاحه بوتد

وافتتحوا الدوائر المشهورة ... بهذه الأصلية المذكورة
إلا التى تعرف بالمجتلب ... فإنها مبدوة بالسبب
وحصروا فروعها فى ستة ... ففاعلن لأول الأربعة
مستفعلن وفاعلاتن للذى ... يليه مفعولات أيضاً فخذ
لفاع لاتن ذى افتراق وكذا ... مس تفع لن ذو الافتراق فرع ذا
وفرعن متفاعلن على ... آخرها فى النظم حتى تكملا
لمعت سيوفنا تجمع ما ... كان من الحروف فيها رسما
وما عدا المذكور من تفعيل ... فإنما نشأ عن التعليل
كما إذا زحف جزء أو أعل ... فإنه لغيرها قد يتقل

أعلم أن التفاعيل التى تركب من الأسباب والأوتاد وتعتبر بها بحور الشعر كلها قد حصروا جميعها فى عشرة ألفاظ، وقسموها إلى قسمين أصول وفروع، فجعلوا الأصول منها أربعة والفروع ستة.

فأما الأصول فهى فعولن ومفاعيلن وفاع لاتن ذو الوتد المفروق وهو معنى قولى « بافتراق نعتا » أى وصف. والرابع « مفاعلتن » بتحريك التاء منونا وإنما سكنته فى النظم وحذفت نونه لضرورة الوزن والذاى صفته فى البيت بتحريك التاء والتنوين لفظاً وخطا كغيره من التفاعيل فإنه يرسم الساكن فى آخرها بالنون، كما يلفظ به ليستبين للسامع أنه حرف ساكن. وكان الواجب تقديم متفاعلن على فاعلاتن فاع لاتن، لأن وتده مجموع ووتد « فاع لاتن » مفروق، والمجموع مقدم على المفروق، ولأنه أصل لدائرة المؤتلف بخلاف « فاع لا تن » فإنه لا يوجد أصلا لشئ من الدوائر ولا يوجد فى شئ من الأبحر إلا فى المضارع خاصة.

فإن قيل وكذلك متفاعلن لا يوجد أيضاً إلا فى الوافر، قلت نعم.

لكن الوافر أكثر إستعمالا من المضارع فيستحق التقديم بذلك . وإنما سميت هذه لأربعة بالأصول لكونها مبدوءة بالأوتاد وهو معنى قولى : « وهذه اصول كل ابتدى » الخ و لذلك افتتحوا بها الدوائر المشهورة عند أهل هذا العلم وهى خمس الدوائر الآتى ذكرها فيما بعد إلا دائرة المجتلب وهى الدائراة الربعة فإنها مبدوءة بالسبب وذلك إنها مركبة من مستفعلن مستفعلن مفعولات وهى كلها فروع مبدوءة بالأسباب الخفيفة كما ترى وهو وزن السريع . وإنما بدئت هذه الدائرة بالأسباب لكون السريع هو أكثر أبحرها استعمالا ، وقيل لأنه لايوجد فى أول شئ من أبحرها وتد مجموع إلا فى المضارع وهو قليل فى لسان العرب حتّى أن الأخفش أنكره ورد بأن الخليل هو الذى ابتدأ هذه الدائرة بالسريع فلا يليق أن يكون صنع ذلك الإنكار الأخفش إياه ، هذا لايصح أن يقال به .

ثم إن الدوائر المفتتحة بالأوتاد لم تفتتح إلا بوتد مجموع فلذا لاترى « فاع لاتن » المفروق الوتد أصلا لشىء من الدوائر . فقولى فى النظم بهذه الأصلية المذكورة متوجه إلى سائر الأجزاء الأصلية ، وأما الفروع فهى تسعة : فاعلن و مستفعلن وفاعلاتن و مفعولات و مس تفع لن و متفاعلن . فأما فاعلن فهو فرع فعولن قدّم سببه على وتده فصار « لن فعو » فنطقوا به « فاعلن » . وأما « مستفعلن وفاعلاتن » ذو الوتد المجموع فإنهما فرعان لمفاعيلن قدم سبباه على وتده فصار « عيلن فعا » فنطقوا به « مستفعلن » ثم قدم أحد سببيه وبقى الآخـــر مكانه فصار « تن فاعلا » فنطقوا به « مس تفع لن » وهذا معنى قولى فى النظم : « مفعولات أيضاً فخـــذ لفاع لاتن .... » إلخ فلفظ مفعولات مفعول مقدم أى خذ مفعولات فرعاً « لفاع لاتن » مفروق الوتد وكذا « مس تفع لن » مفروق الوتد فرع ذا أى فرع هذا الجزء . وأما « متفاعلن » فهو فرع لمفاعلتن قدم سبباه الثقيل والخفيف على وتده المجموع فصار « علتن فعا » فنطقوا به متفاعلن وهو معنى قولى فى النظم : « وفرعن

متفاعلن على آخرها » أى على آخر الأصول التى ذكرتها فى النظم وهو « متفاعلن » . وإنما سميته آخر بالنظر إلى ذكرى إياه مع قطع النظر عن ترتيب وضعها الأصلى إن الوضع الأصلى يقتضى تقديمه على « فاع لاتن » كما مر بيانه . فهذه العشرة التفاعيل تسمى أجزاء وأركاناً وأمثلة وأوزاناً فهى ألفاظ مترادفة معناها واحد وهى الألفاظ اللاتى يوزن بها أى بحر كان من الأبحر الآتية ، ثمانية منها سباعية الأحرف واثنان خماسيان وهما فعولن وفرعه وهو فاعلن ، وما عداهما فسباعى ، وثمانية مختلفة لفظاً وحكماً ، واثنان متفقان فى اللفظ مختلفان فى الحكم وهما « مستفعلن » ذو الوتد المجموع و « مس تفع لن » ذو الوتد المفروق فإن لفظ الأولين واحد وكذا لفظ الآخرين وأحكامهما مختلفة . ووجه ذلك أن « مس تفع لن » له حالتان و « فاعلاتن » كذلك ، لأن الأول تارة يكون مركباً من سببين خفيفين يليهما وتد مجموع كما فى غير بحر الخفيف والمجتث ، وتارة يكون مركباً من سببين خفيفين بينهما وتد مفروق كما فيهما « فاعلاتن » ، وتارة يكون مركباً من وتد مجموع بين سببين خفيفين كما فى غير بحر المضارع . وتارة يكون مركبا من وتد مفروق بين سببين خفيفين كما فى هذا البحر . وعلى كل حال فاللفظ واحد والحكم مختلف لتفارقهما من جهة أن « مستفعلن » المجموع الوتد يجوز طيه بخلاف مفروقه . و « فاعلاتن » المجموع الوتد يجوز خبنه بخلاف مفروقه إلى غير ذلك من الأحكام المختصة بالأسباب والمختصة بالأوتاد .

كذا قيل ورد بأنه لا إتفاق فى صورتيهما بل هما مختلفان لفظاً أيضاً إذ يجب فى الصناعة على قارئ التفاعيل أن يقف وقفة لطيفة على آخر الوتد المفروق ليعلم السامع من أول الأمر أن هذا الجزء هو ذو الوتد المفروق بخلاف ذى الوتد المجموع ولأن ذا الوتد المفروق يفصل فيه آخر المفروق عما بعده إشارة من أول الأمر إلى أنه صاحب المفروق بخلاف ذى الوتد المجموع .

وكل بحر من الأبحر الآتى ذكرها إما أن يركب من جزأين أصليين كالطويل أو فرعين كالبسيط او من أصل واحـــد كالوافر والمتقارب أو من فرع واحد كالكامل والمتدارك . ولا تجد بحراً إلا وهو مركب منها ولا يوجد تفعيل من غيرها أبداً إلا إذا وقع الزحاف أو دخلت العلة فى شىء من هذه الأجزاء ، فإنه ينتقل إلى غيرها لا على سبيل الأصالة بل لأجل اختيار الألفاظ المستعملة على المهملة ، ولحسن النطق بها دون غيرها . وذلك كانتقال مستفعلن المقطوع فى ثانى الرجز إلى « مفعولن » ، وانتقال « فاعلاتن » إليه بسبب التشعيث فى الخفيـــف والمجتث ، وهكذا فى سائر الأحكام على حسب ما سيأتى فى بابى الزحاف والعلل .

وإنما اختاروا التفعيل فى الأوزان دون غيره من الكلمات موافقة لأهل التصرف فى وزنهم الكلمة بفعل كذا .

قيل ثم إن الحروف التى تركبت منها تلك التفاعيل عشرة ، يجمعها قولك « لمعت سيوفنا » . فما أحسن هذا الاتفاق حيث وافق عدد التفاعيل عدد الحروف المذكورة ، فإن كل واحد من النوعين عشرة . ثم ما أحسن هذه العبارة التى جمعت الحروف مع أن الجنة تحت ظلال السيوف والله أعلم .

باب الزحاف « بكسر الزاء »

الزحاف فى اللغة مصدر زاحف كالمزاحفة ، يقال زحف إلى الحرب وغيرها إذا أسرع النهوض إليها قال امرؤ القيس :

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوبا نسيت وثوبا أجر

وأما فى الاصطلاح فهو تغيير يلحق ثانى السبب . وقيل تغيير عدمه أحسن من وجوده . وردّ بقبض « فعولن » الذى قبل الضرب الثالث من الطويل فإنه أحسن من عدم القبض اتفاقا مع أنه زحاف .

وقيل هو الذى وجوده فى الشعر أكثرىّ ونقض بالتشعيث فإنه أكثر من عدمه فى الخفيف ، ومنعه الدّمامينىّ .

وقيل هو حذف ساكن السبب الخفيف ونقص بالإضمار والعصب والعقل فإن كلا منها زحاف وليس تغيير ثانى السبب الخفيف . وسمى هذا التغيير زحافا وزحفا لما يحدث به فى الكلمة من الإسراع بالنطق بحروفها لما نقص منها . مأخوذ من قولهم زحف إلى الحرب إذا أسرع كما تقدم .

وقيل مأخوذ من تزاحف الجيشين إذا قرب بعضهما إلى بعض فكأن أجزاء الجزء تقاربت حين دخله هذا التغيير وهو أولى ، لأن الزحاف فى الأصل مصدر زاحف وهو لايكون إلا من متزاحفين والله أعلم . قال :

فيدخل الزحاف ثانى السبب فى أول الأجزاء أو حيث وجب
كان بحذف أو بتسكين لما كان محركا ولم يلـتزما
يكون فى الحشو من الأجزاء والضرب والعروض وابتداء
وخص كل موضع باسم ليستبين فصله فى الرسم

يعنى أن الزحاف تغيير يختص بثانى السبب كان السبب خفيفا أو ثقيلا ، كان فى أول الجزء أم فى آخره وهو معنى قولى فى النظم فى أول الأجزاء أو حيث وجب ، ومعنى وجب أى ثبت . وهو إما أن يكون بحذف الثانى كالخبن والوقص والطىّ والقبض والعقل والكف . وإما بتسكين المتحرك كالإضمار والعصب وكل واحد منها غير واجب ، أى إذا وجد فى بعض الأجزاء لايلزم وجوده فى الجزء الثانى والثالث . وإذا وجد فى بعض الأبيات من القصيدة لايلزم وجوده فى سائرها . وينقض بنحو القبض فى عروض الطويل فإنه يجب التزامه فى سائر القصيدة . ويجاب بأنه إنما وجب التزامه لعارض وهو جريانه فى هذا الموضع مجرى العلة الواجب التزامها .

ثم إن الزحاف يكون فى الحشو من الأجزاء ، ويكون فى العروض والضرب والابتداء :

فأما الابتداء فهو عبارة عن الجزء الأول من البيت .

وأما العروض فهو عبارة عن الجزء الأخير من الشطر الأول .

وأما الضرب فهو عبارة عن الجزء الأخير من البيت . ويكون فى الصدر أيضاً ، وهو عبارة عن الجزء الأول من الشطر الثانى . وإما هو عبارة عن الجزء المتوسط بين الابتداء والعروض أو بين الصدر والضرب .

ويخص كل موضع وقع فيه الزحاف باسم يعرف به عند أهل هذا العلم . وإنما خصوه بذلك ليمتاز من غيره لأن أنواع الزحاف كثيرة . فإذا قلنا دخل هذا الجزء زحاف لم يعلم أى أنواعه هو فإذا قلنا دخله الخبن أو الطىّ أو الإضمار أو الوقص ، تبين للسامع ذلك التغير المخصوص وعرفه من بين سائر التغييرات .

وإنما كان الزحاف خاصا بالأسباب دون الأوتاد لأن الزحاف أكثر

وروداً فى الشعر من العلل . فالوتد أثبت من السبب لأن السبب كثير الاضطراب . فإذا زوحف السبب اعتمد على الوتد ، فلو زوحف الوتد لضعُف اعتماده لِضعْف الوتد. وقد تقدم أن بيت الشعر كبيت الشَّعرَ ، فكما أن السبب فى بيت الشَّعرَ يضطرب وإنما يعتمد على الوتد لأنه يمسكه ، كذلك هو فى بيت الشِّعر . ولأن الأسباب أكثر دوراً فى الأجزاء من الأوتاد ، ألا ترى أن الواقع من الأسباب فى الأجزاء العشرة ثمانية عشر فى كل واحد من الخماسيين سبب واحد ، وفى كل واحد من السباعية سببان وليس فيها من الأوتاد غير عشرة فقط فى كل جزء وتد .

والزحاف أكثر وروداً فى الشعر فجعلوا الأكثر وروداً للأكثر وجوداً قصداً للتخفيف . وإنما اختصت ثوانى الأسباب بالزحاف دون أوائلها لأن الأوائل لو زوحفت لأدى إلى الابتداء بالساكن فى السبب الخفيف مطلقاً ، وفى الثقيل إذا أضمر ووقع أوّل البيت .

واعلم أن التغيير الذى يلحق أجزاء التفاعيل على نوعين :

نوع يسمى بالزحاف ونوع يسمى بالعلة . وزاد بعض العروضيين نوعاً آخر وهو العلة الجارية مجرى الزحاف . وزاد الدمامينى قسما رابعا وهو زحاف يجرى مجرى العلة ، قال : ألا ترى أن القبض مثلا من أنواع الزحاف .

يدخل عروض الطويل على وجه اللزوم فهو تغيير لحق ثانى السبب وجرى مجرى العلة من حيث لزومه والله أعلم .

قال :

وإن يكن ثانيه يوما حذف	وكان ساكنا إذا لم يحذف
فسمه الخبن بفتح الخـــاء	مع ساكنة من بعدها فى الباء
وإن يكن محركا فسكّنا	فذلك الإضمار فافهم وافطنا

والوقص حذفه محركا وإن في رابع مسكن حذف ركن
فذلك الطيّ وحذف الخامس مكسنا قبض كيا مقابس
وإن يسكن بعدما تحرّكا فالعصب والعقل إذا لم تبركا
وإن أتى في سابع بحذف مسكن فسمّه بالكفّ

اعلم أن الزحاف نوعان مفرد ومزدوج ، فالمفرد وهو الذى يكون في محل واحد من الجزء ، والمزدوج هو الذى يكون في محلين فيه وسيأتى الكلام عليه في ما بعد .

وذكرت في هذه الأبيات الزحاف المفرد وهو ثمانية أنواع :

أحدها « الخَبْنْ » بفتح الخاء وسكون الباء وهو حذف الساكن الثانى من الجزء كسين « مستفعلن » ، وألف « فاعلن » وألف « فاعلاتن » ذى الوتد المجموع ، وحذف فاء « مفعولات » فيصير « معولات » فينقل إلى « مفاعيل » لأنه أحسن منه لفظا . وسمى بذلك لأن الخبن يطلق فى اللغة على جمع ذيل الثوب من أمام إلى الصدر لوضع شيء فيه . وفى الحذف المذكور جمع ثالث الجزء إلى أوله . ويقال خبن الخياط الثوب إذا ضم ذيله إليه ، فكأن الجزء لما حذف ثانيه وانضم بذلك أوله من ثالثه شبه بالثوب إذا خبن .

والنوع الثانى « الإضمار » وهو تسكين الثانى المتحرك من الجزء ، ولا يوجد إلا فى متفاعلن فيختص به الكامل فيصير « متْفاعلن » بسكون التاء فينقل إلى مستفعلن لأنه أحسن منه لفظا ، وهو مأخوذ من الإضمار الذى هو الإخفاء تقول أضمرت فى نفسى كذا أى أخفيته . ولما كانت حركة الحرف تميزه وتظهره وأسقطت كان إسقاطها إخفاء لبعض الحروف فسمى لذلك إضمارا . وقيل مأخوذ من قولك أضمرت البعير إذا جعلته ضامرا مهزولا ، لأن حركة الجزء لما ذهبت وأعقبها السكون ضعف لسبب ذلك فشبه بالضامر المهزول .

والنوع الثالث « الوقص » بفتح الواو بعدها قاف ثم صاد مهملة وهو عبارة عن حذف الثانى المتحرك كحذف تاء « متفاعلن» فيصير « مفاعلن ». ولا يوجد إلا من الكامل أيضا لأن « متفاعلن » لا يكون إلا فيه . وسمى بذلك . لأن الوقص فى اللغه قصر العنق وكسرها ، ومنه قولهم وقص للرجل إذا سقط عن دابته فاندقت عنقه . فكأن الجزء لما سقط ثانيه المتحرك شبه بمن اندقت عنقه لأن الثانى من الجزء بمنزلة العنق .

وقولى فى النظم « والوقص حذفه محركا » أى حذف الثانى من الجزء فى حال تحريكه احترازا عما قاله بعضهم أن الوقص دخول الخبن على الإضمار ، فيكون الجزء قد أضمر أولا بتسكين ثانيه ، ثم خبن بحذف ذلك الساكن .

ورد بأنه يلزم على ذلك اجتماع ثلاث علل فى محل واحد وهو ممنوع .

وأجيب بأن ذلك ليس بمستنكر . قلت لا يوجد له نظير فلا يمكن تسويغه بلا دليل ولا مثال . ثم إن الدعوى بأن الجزء أضمر ثم خبن لم تقم عليها بينة . وانتقاله من تغيير إلى تغيير من غير بينة تكلف ظاهر والله أعلم .

فهذه ثلاثة أنواع : الخبن والإضمار والوقص كلها فى ثانى الجزء .

والنوع الرابع « الطىّ » بفتح الطاء وتشديد الياء وهو حذف الرابع الساكن كفاء مستفعلن مجموع الوتد فيصير « مستعلن » ، وحذف واو « مفعولات » سمى بذلك لأن الحرف الرابع من الجزء السباعى واقع واسطة ، فإذا حذف التقت الحروف التى قبله بالحروف التى بعده فأشبه الثوب الذى يطوى من وسطه . ولا يوجد شىء من أنواع الزحاف فى الحرف الرابع من الجزء إلا الطىّ لأن الزحاف لا يكون إلا فى ثانى السبب . ورابع الجزء إذا

كان متحركا لا يكون ثانى السبب ، لأنه إما أن يكون أول سبب أو ثانى وتد ، وكلاهما ليس محلا للزحاف .

والنوع الخامس « القبض » بفتح القاف وسكون الموحدة بعدها ضاد معجمة وهو عبارة عن حذف الخامس الساكن كنون « فعولن » وياء « مفاعيلن » وهو معنى قولى فى النظم : « كيا مقابس » أى كياء مقابيس فإن مقابيس على وزن مفاعيل ، فإذا حذفت ياؤه صار مقابس وهو القبض . وسمى بذلك لانقباض الصوت بالجزء الذى يدخله وذلك لأنه يدخل « فعولن ومفاعيلن » ليس إلا . فإذا حذفت النون من الأول والياء من الثانى انقبض الصوت عن الغنّة التى كانت موجودة مع النون وعن اللين الذى كان موجودا مع الياء .

والنوع السادس « العصب » بفتح العين وسكون الصاد بعدها موحدة وهو عبارة عن تسكين الخامس المتحرك ، وهو مختص بمفاعلتن فإن تسكين لامه هو العصب ، ولا يوجد إلا فى الوافر . وإنما سمى بذلك لأن حركة الحرف اعتصبت منه فمنع أن يتحرك وكل شىء عصبته فمنعته الحركة فهو معصوب .

والنوع السابع « العقل » بفتح المهملة وتسكين القاف وهو عبارة عن حذف الخامس المتحرك وذلك معنى قولى : « والعقل إن لم يتركا » أى إذا لم يترك الخامس المتحرك بل حذف فهو العقل . وذلك كحذف لام « مفاعلتن » ، ولا يوجد إلا فيه فهو مختص بالوافر أيضا . وإنما سمى بالعقل لأن العقل فى اللغة المنع ، ومنه عقلت البعير وهو ربط مخصوص يكون فى يد البعير . ولما كان « مفاعلتن » يحذف منه اللام فيمتنع إذ ذاك حذف نونه حذرا من اجتماع أربعة أحرف متحركة ، إذ كان الجزء الواقع بعده مفتتحا بوتد مجموع شبه بالبعير المعقول . ويحتمل أن يكون سمى

بذلك لأنه لما حذفت لامه منع منها ومن حركتها فأشبه البعير الذى عقلت يده فمنع الحركة؟

والنوع الثامن «الكف» بتشديد الفاء وهو عبارة عن حذف السابع الساكن كنون «مفاعيلن» ونون «مفاعلتن» ونون «فاعلاتن». وسمى بذلك تشبيها له بكف القميص وهو كف طرفه.

فهذه أنواع الزحاف المفرد، ثلاثة منها تختص بتغيير الثانى وهى: الخبن والإضمار والوقص. وواحد يختص بالرابع وهو الطى. وثلاثة يختص بالخامس وهى: القبض والعصب والعقل. وواحد يختص بالسابع وهو الكف.

ثم أخذ فى بيان الزحاف المزدوج فقال:

وإن أتى فى الجزء مرتين	فسمه مزدوجا ذا شين
وذاك فى أربعة يكون	خبل إذا ما طوى المخبون
وإن طويت مضمرا فخزل	وإن كففت مع خبن شكل
وإن كففت مع عصب سمه	نقصا وقالوا كلهم بذمه
لكنه مستحسن فى المفرد	بل ليس يخلو منه شعر أحد

الزحاف المزدوج هو الذى يوجد فى موضعين من الجزء، سمّى مزدوجا لأنه إثنان فهو شبيه بالزوجين. وقولى فى النظم: «ذا شَيْن» بفتح الشين أى يشين الجزء ويسلبه حسنه، وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: الخبل بفتح المعجمة وسكون الموحّدة، وهو عبارة عن اجتماع الخبن مع الطىّ فى جزء واحد ولا يوجد ذلك إلا فى جزأين: أحدهما «مستفعلن» مجموع الوتد فيخبن بحذف سينه، ويطوى بحذف

فائه فيصير « متعلان » . والثانى « مفعولات » فيحذف فاؤه وواوه وذلك هو الخبن والطىّ فيصير « مفعولات » فذلك هو الخبل .

وإنما سمى هذا النوع خبلا لأن الخبل فى اللغة الفساد . يقال يد مخبولة إذا كانت مختلة معتلة ، فكان الجزء لما ذهب ثانيه ورابعه شبه بالذى اعتلت يداه .

النوع الثانى الخزل بفتح المعجمة الأولى وسكون الثانية ، وهو عبارة عن اجتماع الطىّ والإضمار فى جزء واحد ، ولا يكون إلا فى « متفاعلن » فيضمر بتسكين تائه ويطوى بحذف ألفه فيصير « متْفَعلن » بسكون التاء وذلك هو الخزل .

وسمى بذلك لأن الخزل فى اللغة القطع ، ومنه سنام مخزول أى مقطوع لما أصابه من الدبر ، فكان الجزء لما تكرر عليه الإعلال شبه بالسنام الذى أصابه الدبر ثم قطع فاجتمع عليه إعلالان . وقولى فى النظم « وإن طويت مضمرا فخزل » معناه إن طويت جزءاً مضمرا فذلك الخزل .

النوع الثالث « الشكل » بفتح المعجمة وسكون الكاف وهو عبارة عن اجتماع الكف والخبن فى جزء واحد ، ولا يوجد إلا فى « فاعلاتن » مجموع الوتد و « مستفع لن » مفروق الوتد فيخبن كل منهما بحذف ثانية ويكف بحذف سابعه فيصير « فاعلاتن » « فعــلات » ، ويصير « مس تفع لن » « متفعل » وذلك هو الشكل .

وإنما سمى بذلك لأن الشكل فى اللغة ربط مخصوص ، يقال شكلت الدابة وغيرها بالشكل . فكأن الجزء لما حذف آخره وما يلى أوله سمى بالدابة التى شكلت يدها ورجلها . لأن الجزء يمتنع به من إنطلاق الصوت وإمتداده كما تمتنع الدابة بالشكل من امتداد قوائمها فى عدْوها :

النوع الرابع النقص بفتح النون وسكون القاف بعدها مهملة ، وهو عبارة عن اجتماع الكفّ مع العصب ، ولا يكون ذلك إلا فى « مفاعلتن » فيعصب بسكون لامه ويكف بحذف نونه فيصير « مفاعلتُ » وهو النقص .

وسمى بذلك لأن النقص فى اللغة ضد التمام فكأن الجزء لما سكن خامسه وحذف سابعه غير تام فهو منقوص .

فهذه الأربعة الأنواع هى الزحاف المزدوج وكلها مذمومة فى الشعر وهو معنى قولى : « وقالوا كلهم بذمّة » . وأما قولى : « لكن مستحسن فى المفرد ... إلخ » فمعناه أن الزحاف المفرد مستحسن بالنظر إلى المزدوج بل لضرورة داعية إليه . فليس يخلو منه شعر أحد من الناس وإن اجتهد وحرص على اجتنابه . فلا يكاد يتفق له وإن اتفق فى بيت أو بيتين اضطر إليه فى سائر القصيدة . وإنما قلت إن استعمال المفرد مستحسن بالنظر إلى المزدوج لئلا تتوهم استحسانه مطلقاً . فإن الأمر فى استعماله مختلف ، فتارة يكون حسناً وتارة يكون صالحاً وتارة يكون قبيحاً . فالحسن ما كثر استعماله وتساوى عند ذوى الطبع السليم نقصان النظم به وكماله ، كقبض « فعولن » فى الطويل . والقبيح ما قل استعماله وشق على الطبائع السليمة احتماله ، كالكف فى الطويل . والصالح ما توسط بـــين الحالين ولم يلتحق بأحد النوعين كالقبض فى سباعىّ الطويل ، إلا أنه إذا أكثر منه التحق بقسم القبيح . ولهذا قال الأصمعى : الزحاف فى الشعر كالرخصة فى الدين ، لا يقدم عليها إلا الفقيه ، لأن الرخصة إنما تكون للضرورة ، وإذا سوغت فلا يستكثر منها .

قالوا فينبغى للشاعر أن يستعمل من ذلك ما طاب ذوقه وعذب سوقه ، ولا يسامح نفسه فيتعمد الزحاف المستكره اتكالا على جوازه ، فيأتى نظمه

ناقص الطلاوة قليل الحلاوة وإن كان معناه فى الغاية الّتى تستجاد ، انتهى والله أعلم .

قال :

ولم يكـــن فى أول الحروف وثالــث وسادس معروف
لأنمـــا تزاحف الأسباب وليس فى زحافها إيجاب

يعنى أن الزحاف لا يدخل أول حروف الجزء ولا ثالثه ولا سادسه ، وإنما يكون فى ثانى الجزء ورابعه وخامسه وسابعه . وإنما امتنع منه الأول والثالث والسادس لأن كل واحد منها إما أول سبب أو وتد ، أو ثانى وتد أو ثالثه . وأول الأسباب لا يمكن زحافها لأن ذلك يفضى إلى الابتداء بالساكن كما تقدم . وأما الوتد فلا يدخله الزحاف فى أوله ولا ثانيه ولا ثالثه لأنها إنما تزاحف الأسباب دون الأوتاد . والأسباب إنمـــا يقع الزحاف فى ثانيها لا فى أولها كما تقدم ، ثم إن الزحاف فيها غير واجب بل جائز فقط . وإنما وجب القبض فى عروض الطويل لشبهه بالعلة كما مر . نعم يكون الزحاف واجباً فى بعض المواطن وهو المخصوص بالمراقبة ولذا استثنيته بقولى :

سوى الذى قالوه فى المراقبة قالوا ببحرين تكون واجبه
وهى إذا ما السببان اجتمعا ولم يصح أن يزاحفا معا
ولم يجز أن يسلما بل يجب زحاف بعض وللأخير يرقب
مقتضباً تخص مع مضارع ولا ترى فى سائر المواضع
وإن يجز أن يسمى معاقبه إذ عاقب الزحاف فيها صاحبه
يكون فى جزء وفى جزأين ولا ترى ما قبلها فى اثنين
وهى إلى ثلاثة تنوعت صدر وعجز طرفان وضعت

فالصدر ما زوحف فى أوله ... لأجل أن يسلم ما من قبله
والعجز ما زوحف منه الآخر ... من أجل أن يسلم منه الآخر
والطرفان الطرفان زوحفا ... ليسلم السابق والذى خلفا
تكون فى الطويل والمديد ... والوافر الكامل فى التعديد
وهزج والرمل والخفيف ... منسرح مجتثها اللطيف
وإن تصح فيهما المزاحفة ... مع صحة لنجاة والمكانفة
تكون فى البسيط والسريع ... ورجــز منسرح مطيع
فبعضه معاقب كمــا غبر ... وبعضه مكانف كما اشتهر
فلا تناف بين ذكره هنا ... وبين ذكره هناك فافطنا

يعنى أن الزحف لا يجب استعماله إلا فى المراقبة وهى عبارة عن حالة يجتمع فيها السببان فى جزء واحد كاجتماعها فى « مفاعيلن » . ولم يصح أن يزاحفا معاً ولا أن يسلما معاً، وإنما يجب زحاف أحدهما وسلامة الآخر، فكأن السالم منهما يرقب المزاحف أى يحرسه . ولا توجد إلا فى بحرين هما المضارع والمقتضب .

فوزن المضارع : « مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن » والمراقبة فيه بين « عى » و « لن » فى الشطرين ، فإن ذهب الياء بقى النون ، وإن ذهب النون بقى الياء .

ووزن المقتضب : «مفعولات مستفعلن مفعولات مستفعلن » والمراقبة فيه بين فاء مفعولات وواوه فى الشطرين معاً ، فإن حذف الفاء بقى الواو ، وإن حذف الواو بقى الفاء .

وإن جاز سلامة السببين معاً وامتنع زحافهما معاً فهى المعاقبة لأن الزحاف فى كل واحد من السببين يعاقب صاحبه أى يجيء عقبه ، وتكون

فى جزء أو فى جزأين ، يعنى أن المعاقبة تكون فى السببين إذا اقترنا فى جزء واحد كمفاعيلن ومفاعلتن ومتفاعلن . وتكون فيهما إذا التقيا فى جزأين كما فى فاعلاتن فاعلن . فإن آخر « فاعلاتن » سبب خفيف ، أول « فاعلن » كذلك .

والمراقبة لا تكون إلا فى السببين المقترنين فى جزء واحد وهو معنى قوله : « ولا ترى ماقبلها فى اثنين » أى لا توجد المراقبة فى جزأين .

والحاصل أنه فرق بين المراقبة والمعاقبة بشيئين :

أحدهما أن المراقبة لاتجوز فيها سلامة السببين معاً وتجوز فى المعاقبة .

وثانيهما أن المراقبة لا تكون إلا فى السببين المقترنين فى جزء واحد . والمعاقبة تكون فيها إذا اقترنا مطلقاً سواء كانا فى جزء أو فى جزأين ؛ ولذا تنوعت إلى ثلاثة أنواع ، رخص كل نوع منها باسم وهى : الصدر والعجز والطرفان .

فأما الصدر فهو ما زحف أوله لسلامة ماقبله كقولك «فاعلاتن فعلاتن» . فإن الزحاف وقع فى أول « فاعلن » ، وسلم قبله نون « فاعلاتن ». وسمى بذلك لوقوع الحذف فى صدر الجزء . وأما العجز فهو ما زحف آخره لسلامة ما بعده كقولك : فاعلات فاعلن . وسمى بذلك لوقوع الحذف فى عجز الجزء الأول .

وأما الطرفان فهو ما زحف أوله لسلامة ماقبله ، وآخره لسلامة ما بعده كقولك : فاعلاتن فعلات فاعلن . وإنما سمى طرفان لوقوع الزحاف فى طرفيه معا . ويسمى الجزء السالم من المعاقبة بريا لسلامته من الزحاف .

وتكون المعاقبة فى تسعة أبحر : الطويل والمديد والوافر والكامل والهزج والرمل والخفيف والمنسرح والمجتث . وسيأتى أن بعضهم حكى سلامة

مفعولات الأولى والأخيرة من بحر المقتضب ، فلم يراع المراقبة فى شى منها . على هذا فتكون المعاقبة فيه أيضاً ، فهو بحر عاشر من أبحر المعاقبة ، غير أن المشهور ثبوت المراقبة فيه كما تقدم .

فأما الطويل فالمعاقبة فيه تتصور بأن يصحب « مفاعلتن » فينتقل إلى « مفاعيلن » فتعاقب فيه الياء النون .

وأما الكامل فالمعاقبة بأن يضمر « متفاعلن »فينقل إلى «مستفعلن » فتعاقب سينه فاءه .

وأما الهزج فالمعاقبة فيه بين ياء مفاعيلن ونونه .

وأما الرمل فالمعاقبة فيه واقعة بين نون « فاعلاتن » وألف الجزء الذى بعده .

وأما الخفيف فالمعاقبة فيه بين نون « مستع لن » وألف « فاعلاتن » ، فلا يجتمع خبن الجزء الثانى مع كف الأول .

وأما المنسرح فالمعاقبة فيه واقعة فى « مستفعلن » الذى بعد « مفعولات » فتعاقب فاؤه سينه ، وذلك لأنهما لو أسقطا حتى يصير الجزء إلى فعَلتن وقبلها تاء « مفعولات » ، لاجتمع خمس متحركات و ذلك لايتصور وقوعه فى شعر عربى أبداً .

وأما المجتث فالمعاقبة فيــه بين نون « مستفعلن » وألف « فاعلاتن » كما تقدم فى الخفيف .

وقولى فى النظم : وإن تصح فيهما المزاحفة إلخ ، بيان للحالة الثالثة المعروفة عندهم بالمكانفة . وذلك أن السببين إذا اقترنا ، فإما أن يجب زحاف واحد منهما وسلامة الآخر وهى الحالة الأولى ، وتعرف عندهم بالمراقبة ، وإما أن يجوز سلامتهما معاً وزحاف أحدهما وسلامة الآخر

وهى الحالة الثالثة المعروفة عندهم بالمكانفة ، وتكون فى أربعة أبحر : البسيط والسريع والرجز والمنسرح . فبعض أجزاء المنسرح معاقب كما مر فى المعاقبة ، وبعض أجزائه مكانف كما اشتهر ذكره فى المكانفة فلا تناف بين ذكره فى باب المكانفة وذكره فى المعاقبة . وبيان ذلك أن أجزاءه تختلف ، فأما « مستفعلن » الواقع فى أول شطريه فحذف الساكنين فيه جائز . قال الدماميني : « وكذا مفعولات » كما يؤخـذ من الشواهد ؛ ولاوجه للتخصيص بمستفعلن المذكورين وأما « مستفعلن » الذى بعد « مفعولات » فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله تاء « مفعولات » وهى متحركة. فلو دخل « مستفعلن » الخبل لاجتمع فيه خمس متحركات . ولذلك لا يعدّه بعض العروضيين من باب المعاقبة ، إذ امتنع حذف الساكنين إنما هو لأمر عارض فيه والله أعلم .

باب علل الأوزان

علل جمع علة وهى فى اللغة المرض ، وفى الاصطلاح عبارة عما إذا عرض لزم . ،

قال :

وعلل الأوزان تزيدا   أو تنقصن الجزء المعهودا
تكون فى الأوتاد والأسباب   وكلها تعرف بالألقاب
فإن تكن فى أول القصيد   تلزم فى سائرها المفيد
ولا ترى فى الحشو وابتداء   لكنها فى آخر الأجزاء

العلل نوعان : إما زيادة أو نقص ، وتكون فى الأوتاد والأسباب . فأما وجودها فى الأوتاد فظاهر ، فإن غالب العلل مختص بالأوتاد . وأما وجودها فى الأسباب فكالقصر والقطف فإن كلا منهما تغيير فى السبب . أيضا فإن تغيير الزحاف مختص بثوانى الأسباب وتغيير العلة لا يختص بذلك بل يكون فى جملة السبب .

وللعلل أنواع وقد خص كل نوع منها بلقب كما سيأتى ذكره . ومن أحكامها أنها لا توجد فى الحشو ولا فى الابتداء . والمراد بالحشو الجزء المتوسط بين أول الشطر وآخره . والمراد بالابتداء الجزء الأول من الشطر الأول ، لكنها توجد فى العروض وهو الجزء الأخير من الشطر الأول ، والضرب وهو الجزء الأخير من الشطر الثانى ، وهو معنى قولى : لكنها فى آخر الأجزاء والله أعلم .

ثم إنه أخذ فى بيـــان أنواع الزيادة وبيان أسمائها فقال .

فسبب من بعد مجموع الوتد ‏ فخفّف فذاك ترفيل عهد
أو ساكن فذاك تذييل وإن ‏ بعد خفيف زيد تسبيغ ركن
فرفل الكامل أن يجزّى ‏ ومتداركاً أتى مجزّى
وذيلهما ولا ترفلا ‏ سواهما بل البسيط ذيّلا
مجزوه وجاء فى الرمل فقط ‏ تسبيغهم إن كان جزوءه سقط
وإنما خصت بذا الموصوف ‏ حتى تكون عوض المحذوف
فالبيت إن تم فلا يحتمل ‏ زيادة بل المجزئ يحمل

علل الزيادة ثلاثة أنواع : الترفيل والتذييل والتسبيغ ، ولا تكون إلا فى المجزوء من الأبحر المخصوصة . لأن البيت التام لايحتمل زيادة وإنما يحتملها البيت المجزأ فهى فى حكم العوض عن الجزء المحذوف وهو معنى قولى فى آخر الأبيات : وإنما خصت بذا الموصوف ... إلخ . والمراد بالموصوف المجزأ من تلك الأبحر .

فأما الترفيل بفتح المثناة وتسكين المهملة بعدها فاء فهو عبارة عن زيادة سبب خفيف بعد وتد مجموع ، ويختص بمجزوء الكامل والمتدارك فى الضرب منهما دون العروض إلا المصرّع ، فإن حكم عروضه حكم ضربه ولا يكون فى غيرهما أصلا فيصير متفاعلن فى ضرب الكامل « متفاعلاتن » . ويصير فاعلن فى الثانى « فاعلاتن » . وسمى هذا النوع ترفيلا لأن الترفيل فى اللغة إطالة الذيل ، يقال ذيل مرفّل أى طويل ، ومنه قولهم فلان يرفل فى ثوبه للّذى يجر ذيله زهوا . ولما كانت هذه الزيادة تقع فى الآخر سمى ترفيلا .

وأما التذييل بفتح المثناة الفوقية وسكون المعجمة بعدها تحتية فعبارة عن زيادة ساكن بعد الوتد المجموع من آخر الضرب ، ويختص بمجزوء

الكامل والمتدارك والبسيط المجزّأ أيضا . وهو معنى قولى : مجزأ فى البيت الخامس فهو حال من فاعل ذيّلا . والمعنى بل ذيّل البسيط حال كونك مجزئ له .

والحاصل أن التذييل يكون فى ثلاثة أبحر ، وكلها مجزوءة ، يكون فى مجزوّ الكامل فيصير متفاعلن فى ضربه « متفاعلان » ، وفى مجزوّ المتدارك فيصير « فاعلن » فى ضربه « فاعلان » ، وفى مجزوّ البسيط فيصير « مستفعلن » فى ضربه « مستفعلان » . قال ابن برىّ : وإنما آثروا زيادة النون دون ما عداها من الحروف قياساً على زيادات التنوين فى آخر الاسم لأنها نون فى اللفظ وتزاد فى آخر الاسم بعد كماله كما أن هذه زيدت فى آخر الجزء بعد كماله ، ولما كانت النون المزيدة ساكنة وكانت النون الأصلية قبلها كذلك ، والتقى ساكنان ، إبدل من النوّن الأولى الأصلية ألفاً كما تبدل النون الخفيفة والتنوين ألفاً فى الوقف لأن الساكنين يجوز اجتماعهما إذا كان أحدهما حرف مدّ لأن ما فيه من المدّ يقوم مقام الحركة . واعلم أنه استعمل بعض المولدين فى الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الأول وآخر الشطر الثانى كما فى قولى فى أنوار العقول :

تم بحمد الله أنوار العقول خاوية أهم شيء فى الأصول

لكن العروضيين لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وعلى تسليم أنه يسمى تذييلا ، فالتذييل الجائز خاص بمجزوء الثلاثة المتقدم ذكرها . ولذا تجنبته فى سائر المواطن من أراجيزى ، وكأن من استعمله تسامح لشبه « مستفعلن » آخر مشطور الرجز بمستفعلن آخر مجزوء البسيط . وهذا التسامح إنما يصح على مذهب من لم يلتزم الأوزان التى سلكتها العرب . وسيأتى أن بعضاً يمنع ذلك . ثم إن هذا المزيد فى مشطور الرجز إنما كان

بعد أن أخذ الشطر جميع أجزائه . وقد قدمت لك أن تام الأجزاء لايحتمل الزيادة . ولعلهم شبهوا المشطور بالمجزوء بجامع النقصان فى الجملة . ثم إن التذييل ويقال الإذالة مأخوذ من ذيل الفرس وغيره شبه به الزائد الساكن فى آخر الضرب فسمى باسمه .

وأما التسبيغ بالغين المعجمة ، فهو عبارة عن زيادة حرف ساكن بعد سبب خفيف من آخر الجزء ، ولايكون إلا فى آخر المجزوء من بحر الرّمل . ويقال له أيضاً الإسباغ لأنه فى الأصل مصدر أسبغه إذا أطاله . يقال ذيل سابغ أى طويل . ولما كان هذا الحرف يطيل الجزء سمى الحاقه به إسباغاً وتسبيغاً . وحكى عن الزجاج أن هذا الضرب من الرمل قليل جداً ، وأنه موقوف على السماع والله أعلم .

ذكر علل النقص : ترجمت لها تمييزاً لها من علل الزيادة وتوضيحاً للطالب وإنما قدمت علل الزيادة على علل النقص لأن حروف الجزء مع الزيادة باقية كلها من غير تغيير بخلافه مع علل النقص فإنه يذهب بعضها أو يتغير من حركة إلى سكون كما فى الوقف قال :

وعلل النقص فحذف قطف ... والقطع والبتر وقصر وقف
والكسف والحذّ وصلم أكبر ... تجزئه إن حذف المؤخر
من كل شطر ثم شطر إن حذف ... شطر من البيت الذى كان عرف
والنهك أن يحذف ثلثاه وإن ... أردت كشف ما وصفت فاستبن
فالحذف السبب الخفيف ... والقطف عصب مع ذا المحذوف
والقطع حذف ساكن المجموع ... مع سكون السابق الموضوع
ومثله القصر ولكن فى السّبب ... والبتر قطع بعد حذف قدوجب
والوقف سكن تاء مفعولات ... والكسف حذفه من الأبيات

والحذ أن يحـــذف مجموع الوتد   وحذفك المفروق صلم قد عهـد
فالحذف فى الطويل والمـديد   والرمل عنـد الهزج المعهود
كذا الخفيف متقارب حوى   والقطف فى الوافر جاء لا سوى
والقطع فى البسيط عند الكامل   والرجـز المشهـور بالفضـائل
والبترَ والقصرَ المديد جمعا   وهكذا فى متقارب معا
والقصر فى الخفيف والرمل أتى   والحذف فى الكامل فرداً ثبتا
والصلم فى السّريع ثم الوقف   فيه وفى منسرح والكسف

علل النقص إما أن تكون بحذف كثير أو قليل :

والأول إما حذف جزء من آخر كل شطر وهو المعروف بالتجزئة ، وإما حذف شطر البيت كله وهو المسمى بالشطر ، وإما حذف ثلثى البيت وهو المعروف بالنهك .

والثانى وهو التغيير القليل ، هو التغيير الواقع فى نفس الجزء ولا يكون إلا فى العروض أو الضرب كما مر ، وذلك ذو الحذف والقطف والقطع والبتر والقصر والوقف والكسف والحذ والصلم . فهى تسع تغييرات وسيأتى بيانها قريباً إن شاء الله .

فأما التجزئة فهى فى الأصل مصدر جزأه إذا قسّمه أجزاء ، ثم نقل فى الاصطلاح إلى حذف الجزء المخصوص وهى نوعان : جائزة وواجبة .

فأما الواجبة ففى خمسة أبحر جمعها المحقق الخليلى رحمة الله عليه فى قوله :

وهى المديد وهزج والمضارع   والمجتث تجزئة فى كلها تجب
كذا المقتضب ولكن بطئّ عرو   ض منه كالضرب للتصحيح يجتنب

وأما الجائزة ففى ثمانية أبحر أشار إليها المحقق المذكور فى قوله :

فالكل فيها أجز إلا الطويل مع   السريع مع ذى انسراح عنه يحتجب
فالحتم فى خمسها وامنع ثلاثتها   وفى ثمانيــة تجويزه ضرب

وأما الشطر فعبارة عن حذف نصف البيت ولا يكون إلا فى بحرين هما الرجز والسريع .

وأما النهك فهو عبارة عن حذف الثلثــين من البيت كما مرّ . ولا يوجد إلا فى الأبحر المسدسة ، ولا يكون إلا فى بحرين منها هما : الرجز والمنسرح . والنهك فى اللغة الضعف والمبالغة فى الشىء ، فكأن البيت لمــا حذف ثلثاه صار منهوكاً أى ضعيفاً . وإن نظرت إلى معنى المبالغة فإنه قد بولغ فى حذفه حيث حذف أكثر أجزائه .

وأما الحذف بفتح المهملة وسكون المعجمة بعدها فاء فهو عبارة عن حذف السبب الخفيف من آخر الجزء . ووجه تسميته ظاهر ، وكأنهم سموه بالإسم العــام . ويكون فى الطويل والمديد والهزج والرّمل والخفيف والمتقارب ، فهى ستة أبحر .

فأما الطويل فإنه يحذف منه آخر « مفاعيلن » فيصير « مفاعى » فينقل إلى « فعولن » .

وأما المديد فإن الحذف فيه يكون بحذف آخر « فاعلاتن » فتصير « فاعلا » فينقل إلى « فاعلن » .

وأما الهزج فالحذف فيه مثل الحذف فى الطويل .

وأما الرمل فالحذف فيه مثل الحذف فى المديد وكذا الخفيف .

وأما المتقارب فالحذف فيه فى آخر « فعولن » فيصير « فعو » فينقل إلى « فعَل » .

وأما القطف فهو عبارة عن حذف السبب الخفيف مع سكون الخامس من الجزء ، وذلك التسكين هو المسمى بالعصب . فالقطف اسم لاجتماع الحذف والعصب معاً ، ولا يكون إلا فى الوافر فيصير « مفاعلتن » فيه « مفاعل » فينقل إلى « فعولن » . وزعم بعض أن القطف عبارة عن حذف السبب الثقيل حرصاً على قلة التغيير ما أمكن ، لأنه على هذا التقدير علة واحدة ، وعلى الأول يكون مركباً من علة وزحاف وهما الحذف والعصب . وقلة التغيير أولى . ورد بأنه لا قائل به وهو وهم فاحش ، لأن مخترع هذا العلم وهو الخليل هو القائل فى القطف بالمقالة الأولى . أفتراه يقول أنه مسبوق بالإجماع ، مع أن معنى القطف لغةً هو المناسب لما ذهب إليه الخليل . وذلك لأن الثمرة إذا قطفت تعلق بها شىء من الشجرة . وعلى التقدير الأول فالجزء كذلك ، لأنه لما حذف منه السبب الخفيف علقت به حركة السبب الآخر ، ولا كذلك على التقدير الثانى :

وأيضاً فإنه يلزم على التقدير الثانى دخول العلة فى حشو الجزء ولا نظير له .

وأما القطع بفتح القاف وسكون المهملة بعدها عين مهملة فعبارة عن حذف ساكن الوتد المجموع مع سكون ما قبله ، ويختص بثلاثة أبحر : البسيط والكامل والرّجز ، فيصير « فاعلن » فى الأول و « متفاعلن» فى الثانى و « مستفعلن » فى الثالث : فاعل ومتفاعل ومستفعل بإسكان اللام فى الثلاثة . وسمى قطعا لأنه يقطع الجزء عند تمامه. وقيل تشبيها بقطع الوتد الحقيقى مثلا ، وهو أخذ شىء من طرفه .

وأما القصر بسكون المهملة بعد القاف فمثل القطع لكنه يكون فى السبب خاصة . والقطع يختص بالوتد ، والمعنى أن القصر عبارة عن حذف ساكن السبب الخفيف من آخر الجزء وإسكان ما قبله ، ويكون فى الرّمل والمتقارب والمديد والخفيف كحذف نون « فاعلاتن » وإسكان تائه ، وحذف نون « فعولن » وإسكان لامه . وسمى بذلك لأن القصر يطلق لغة على المنع ، وما ذكر يمنع الجزء عن التمام ، وقيل يمنعه عن المدّ .

وأما البتر بفتح الموحدة وتسكين المثناة الفوقية وفتحها فعبارة عن اجتماع القطع والحذف فى جزء واحد ، ولا يكون إلا فى بحرين : المتقارب والمديد . فإذا دخل البتر فى « فعولن » من المتقارب حذف سببه الخفيف وهو « لن » ، وحذفت الواو من « فعو » وسكنت عينه فيصير « فع » فينطق به « فل » . وإذا دخل البتر فى « فاعلاتن » بالمديد حذف سببه الخفيف وهو « تن » وحذف ألف وتده وسكنت لامه فيصير « فاعل » فينقل إلى فَعْلن بسكون العين . وذهب الزجاج إلى أن الجزء الذى دخله الحذف والقطع لايسمى أبتر إلا فى المتقارب وحده ، لأن « فعولن » فيه يصير إلى « فع » فيبقى منه أقله . وأما فى المديد فيصير إلى « فاعل » فيبقى منه أكثره فلا ينبغى أن يسمى أبتر بل يقال فيه محذوف مقطوع ، وهو فى هذا لمعنى التسمية فى اللغة إذ البتر فى اللغة قطع الذنب ونحوه بحيث لايبقى منه شىء . وردّ بإنكار وجه الخصوصية وبتسمية الخليل له بذلك حيث قال : ويسقط من « فعولن » حتى يصير « فع » ومن « فاعلاتن » حتى يصير « فعلن » فهو أبتر . قيل وإنما وهم الزجاجَ أن الخليل كتب هذا الضرب فى هذا البحر محذوفا ومقطوعا ، وكتب فى المتقارب أبتر ، فلهذا توهم الاختصاص .

وأما الوقف فعبارة عن تسكين تاء « مفعولات » ، ويدخل السريع

والمنسرح لاغير فيصير « مفعولات » فى آخرهما « مفعولان » ووجه التسمية فيه ظاهر .

وأما الكسف بسكون السين المهملة وقيل المعجمة فعبارة عن حذف تاء « مفعولات » وهو معنى قولهم : إن الكسف(١)حذف السابع المتحرك ويختص بالسريع والمنسرح كالوقف . والحاصل أن الوقف والكسف يشتركان فى تغيير السابع المتحرك لكن يسكن فى الأول ويحذف فى الثانى.

وأما الحذّ بحاء مهملة وذالين معجمتين ثم أدغمت الذال الأولى فى الثانية . ومنهم من جعله بجيم ودالين مهملتين . ومنهم من جعله بمهملات وكل منها يطلق لغة على القطع ، وهو فى الاصطلاح عبارة عن حذف الوتد المجموع من آخر الجزء . ووجه التسمية فى الكل ظاهر ولا يدخل إلا الكامل فهو حذف « علن » من « متفاعلن » وينقل إلى « فَعِلُن » . وقال ابن برىّ وتبعه الصفاقسىّ : ولا يكون إلا فى « مستفعلن » المجموع الوتد و « متفاعلن » . قال الدمامينىّ : وهو خطأ فإنه ليس لنا بحر فيه « مستفعلن » فيه الحذذ أصلا ، وإنما يدخل فى الكامل والاستقراء يحققه. إلى أن قال : فإن قلت سيأتى أن بعض العروضيين حكى للبسيط المجزوء عروضا واحدة حذاء مخبونه وحكى استعمال المشطور من الرجز أحذّ مسبّعا فهذان بحران وقع فى كل منهما الحذذ فى « مستفعلن » ، قلت هذا من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه ، ولا تبنى القواعد الكلية عليه . قال ابن برى : وكان حقه أن يدخل « فاعلن » إلا أنه لم يسمع فيه . قال الصفاقسىّ : وعلته عندى ما يؤدى إليه دخوله فيه من بقاء الجزء على سبب خفيف ، ولانظير له . كذا فى شرح الدمامينىّ على الخزرجية .

وأما الصلم بفتح الصاد المهملة فعبارة عن حذف الوتد المفروق

---

(١) أى الكشف

ويختص بالسريع الذى آخر أجزائه « مفعولات » فيحذف « لات » فيبقى « مفعو » فينقل إلى « فعلن » . وإنما سمى صلماً لأن الصلم فى اللغة قطع الأذن . يقال رجل أصلم إذا كان مستأصل الأذنين ، فسمى الجزء المحذوف منه الوتد المفروق بذلك تشبيها له به والله أعلم .

ذكر الخزم : والخزم بفتح المعجمة الأولى فيهما وسكون الزاء المعجمة فى الأول والراء المهملة فى الثانى قال :

وألحقوا أشياء فى باب العلل	إما زيادة وإما مختزَل
أما المزيد فهو من حرف إلى	أربعة فى البيت زيد أوّلا
والحرف أو حرفان صدر الآخر	وكله مستقبح للشاعر
وسمه الخزم الشبيه بما	زاد على البعير حين خزما

ألحق العروضيون باب العلل بأشياء وهى نوعان . إما زيادة وإما نقص . وهو المراد بقولى : وإما مختزل . إذ الاختزال من الشىء الأخذ منه ، فأقيم اسم المفعول وهو مختزل مقام المصدر وهو الاختزال على حدّ قوله تعالى : بأيكم المفتون . أى بأيكم الفتنة . والمعنى أن الملحق بيان العلل إما زيادة أو اختزال أى نقص . فأما النقص فهو الخزم والتشعيث ، والحذف فى عروض المتقارب وسيأتى كل واحد من ذلك إن شاء الله تعالى .

وأما الزيادة فهى المعروفة بالخزم وهى إما تكون فى أول البيت وإما أن تكون فى أول الشطر الثانى . فإن كانت فى أول البيت فإنها تكون من حرف إلى أربعة حروف . وإن كانت فى صدر الشطر الآخر فإنها تكون بحرف أو حرفين لاغير وكله قبيح جداً . قال الشريف : ولذلك لايجوز للمولد استعماله . قال الدمامينىّ : ظاهر قول ابن الحاجب أن الخزم جائز وإنه مقبول عند الأئمة ، فإذا لا مانع للمولد من استعماله ،

وإن كان تركه أولى بكل حال . قال الصفاقسى : وزعم بعض الناس أن الخزم ليس عيبا بخلاف الخرم وهو النقص لخروج الزيادة عن البيت فلا يخل بالبيت ، قال وفيه نظر فإن الخزم بالحرف الواحد والوقوف عليه والإبتداء بما بعده متعذر لشدة طلبه له وكذا إذا وقع حشو قال : والأولى ما قاله أبو الحكم إن الكلمة المخزوم بها إن أمكن الوقوف عليها ، فإن وقعت وسط البيت كانت عيبا لإخلالها بالوزن . وإن وقعت أوله لم تكن عيبا لخروجها عن البيت بإمكان الوقوف عليها . وإن لم يمكن الوقوف عليها كان الخزم بها قبيحا . إلا أنه فى حشو البيت أقبح لارتباطه بما قبله . ثم هى إما منفصلة أو فى حكم المنفصلة ، وانفصالها أكثر . وكيف ما كان فدخوله فى جميع البحور جائز . هذا كلامه حسب ما نقله عنه الدمامينى : وسمى هذا النوع من الزيادة خزما تشبيها له بخزم البعير وهو أن تجعل فى أنفه خزامه ، والعلاقة بينهما الزيادة الموصلة إلى المراد . واكثر ما يجئ الخزم فى أول البيت ومجيئه فى أول النصف الثانى قليل ، ولم يجىء فيه بأزيد من حرفين فمثال مجيئه فى الأول بحرف واحد قوله :

وكأن أبانا فى أفانين ودقة كبير أناس فى بجاد مزمّل

خزم بحرف واحد وهو الواو . ومثاله بحرفين قوله :

يا مطر بن ناجية بن سامة إننى

أجفى وتغلق دونى الأبواب

خزم بحرفين وهما الياء والألف . ومثاله بثلاثة قوله :—

لقد عجبت لقوم أسلموا بعد عزهم إمامهم للمنكرات وللغدر .

خزم بثلاثة أحرف وهو قوله « لقد » ومثاله بأربعة أحرف قوله :

اشـدد حيازيمك للمو ت فإن الموت لاقيـكا

خزم بأربعة أحرف وهى قوله « اشدد » — ومثاله فى أول العجز بحرف واحد قوله :

كلما رابك منى رائب ... ويعلم الجاهل منى ما علم

خزم بالواو من قوله « ويعلم » . ومثاله بحرفين قول طرفة .

هـــل تذكرون إذ نقاتلـــكم ... إذ لا يضير معـــد ما عدمـــه

خزم فى الصدر بهل وفى العجز بإذ ، وجاء شذوذ الخزم فى أول البيت بأكثر من أربعة ومع شذوذه لا يلتفت إليه وذلك قوله :

ولكننى علمت لما هجرت أنى ... أموت بالهجر عن قريب

فقوله « ولكننى » كله خزم وهو ثمانية أحرف إن روى بنون الوقاية وسبعة إن روى بدونها وهو فى غاية القبح والله أعلم .

ثم إنه أخذ فى بيان الخرم فقال :

والحذف فى أول مجموع الوتد ... خرم وفى الأسباب طرا قد فقد
وقيل أيضا جاء فى الثقيل ... والحق فى خلاف هذا القيل
محـــله فى أول الأجـــزاء ... والخلف فى صدر الأخير جائى

يعنى أن الخرم بالمعجمة ثم المهملة عبارة عن الحذف الكائن فى أول الوتد المجموع ، ولا يكون بأكثر من حرف ، وذاك كحذف فاء «فعولن» وميم « مفاعلتن » و « مفاعيل » فإن ذلك الحذف هو المسمى عندهم بالخرم ، ولا يكون إلا فى أول الجزء من البيت .

واختلف النقل عن الخليل فنقل بعضهم عنه أنه يجوّزه فى أول النصف الثانى على قلة . وبعضهم ينقل فيه المنع عنه ويقول أن غيره هو الذى يجوّز الخرم فيه — ولا يكون الخرم فى الأسباب طرا ، وإن وقعت فى أول الأبيات . وأجاز السهيلى خرم السبب الثقيل وتابعه ابن واصل على ذلك . احتج السهيلى بما جاء عنهم من خرم « متفاعلن » فى الكامل وأوله سبب ثقيل قال :

تناكلوا عن بطن مكة إنها ... كانت قديما لا يرام حريمها

فقوله « تناكلوا » وزنه « مفاعان » وقد كان « متفاعلن » فحذف الحرف الأول منه . قال وربما جاء فى المنسرح . قال الشماخ :

قاتلوا القوم بإخزاع ولا   يدخلكم فى قتالكم فشل

فقوله قاتلوا وزنه « فاعلن » وأصله « مستفعلن » فخبن وخرم . قال وربما جاء فى منهوك الرجز من قول حارثة بن بدر :

كرنبوا أو دولبوا   أو حيث شئتم فاذهبوا

فقوله كرنبوا وزنه « فاعلن » وأصله أيضاً « مستفعلن » فخبن وخرم .

قال : وإذا كانوا يحذفون السبب الثقيل بجملته فحذف جزء منه أسهل وأنشد شاهدا على ذلك قول الشاعر :

هامة تدعو صدى   بين المشقر واليمامة

فوزن « هامتن » فاعلن وأصله « متفاعلن » . أجاب الدمامينى بأن قوله « تناكلوا » ليس فيه أكثر من أن وزنه « مفاعلن » وقد كان أصله « متفاعلن » إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض أجزائه فيجوز أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثانى من السبب الثقيل لا أوله ومثله يسمى عندهم بالوقص ، فلا يرد مثل هذا على الخليل .

وأما بقية الأبيات فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت مثل الإمام إليها ولا يبنى قاعدة عليها . قلت احتجاجه بالأبيات التى أولها « مستفعلن » غير مستقيم على تسليم أنه خرم لأنه إنما أجاز الخرم فى السبب الثقيل دون الخفيف . واحتجاجه يقضى بجوازه فى السببين ، ومن المعلوم أن تجويزه فى السبب الخفيف باطل ، لأنه يفضى إلى الابتداء بالساكن وهو متعذر . ثم اختلفوا فى وجه اختصاص الأوتاد بالخرم دون الأسباب . والحق أنه اصطلاح انطبقت عليه ألسن الشعراء من العرب ، ثم اختلفوا فى تسويغ دخوله فى أول البيت فقال الزجاج مسوغه أن أول البيت مفتتح الوزن فنطق به الشاعر كيف اتفق ، ولا يشعر بمراده من الوزن إلا بعد ذلك .

وقال ابن رشيق : إنما جاز الخرم فى أشعار العرب لأن أحدهم يتكلم بالكلام على أنه غير شعر ، ثم يرى فيه رأيا فيصرفه إلى الشعر فى أى وجه شاء . قال : فمن ها هنا احتمل لهم وقبح على غيرهم ، ألا ترى أن بعض كتاب عبد الدين طاهر عاب ذلك على أبى تمام وهو أولى الناس بمذاهب العرب حيث قال : هن عوادى يوسف وصواحبه ؟ والله أعلم .

ثم إنه أخذ فى بيان المواضع التى يكون فيها الخرم فقال :

ففى فعولن وفعاعيلن ورد ‏ ‏ وفى مفاعلتن بترتيب بعد
فلفعولن رتبتان وهما ‏ ‏ فى حالة النجاة والقبض أعلما
فإن عراه سالما فالثلم ‏ ‏ وإن أتى والقبض فهو الثرم
وفى مفاعيلن فخرم وشتر ‏ ‏ وخرب كل لحالة ظهر
لحالة النجاة والقبض وإن ‏ ‏ كفَّ فذاك الثالث الذى ركن
ولمفاعلتن فعضب قصم ‏ ‏ وجمم عقص وكل اسم
لحالة النجاة والتزاحف ‏ ‏ مر بنا على اعتبار سالف
فأول لأول الأقسام ‏ ‏ والثانى للثانى إلى التمام

تقدم أن الخرم عبارة عن حذف حرف من أول الوتد المجموع وأنه لا يكون إلا فى أول الأجزاء من البيت أو الشطر وقد تقدم أن الأجزاء المصدرة بالأوتاد الأربعة لاغير ثلاثة منها مصدرة بوتد مجموع وهى « فعولن » و « ومفاعيلن » و « مفاعلتن » ، والرابع مصدّر بوتد مفروق وهو فاع لاتن » .

والخرم لا يدخل إلا المجموع فانحصر فى الثلاثة الأول . ومن المعلوم أن الأبحر المبدوءة بها خمسة : الطويل والمتقارب وهما مبدوءان بفعولن . والهزج والمضارع وهما مبدوءان بمفاعيلن . والوافر وهو مفاعلتن . فإذا لا يدخل الخرم إلا الخمسة المذكورة ، وقد تقدم أن الزحاف يعترى هذه الأجزاء فيكون الخرم فيها مرة فى حال سلامتها من الزحاف ومرة فى حال

زحافها فينقسم الخرم باعتبار سلامتها وزحافاتها إلى تسعة أقسام : ثلم وثرم وخرم وشتر وخرب وعضب وقصم وحجم وعقص . ووجه القسمة أن لعفولن حالتين سلامة وقبضا . فإن دخله الخرم فى حال السلامة سمى ثلما بفتح المثلثة وسكون اللام وفتحها ، وذلك بأن يحذف فاؤه فيبقى « عولن » فينقل إلى « فعلن » مأخوذ من ثلم الإناء والحوض غيره ، فشبه الجزء الذى سقط أوله بالإناء الذى يثلم طرفه .

وإن دخله الخرم وهو مقبوض سمى ذلك الخرم ثرما والجزء أثرم ، وذلك بأن تحذف فاؤه للخرم ونونه للقبض ، فيصير « عول » فينقل إلى « فعلِ » مأخوذ من ثرم السن والإناء، وهو أشد من الثلم . يقال رجل أثرم إذا انكسرت ثنيته .

وإن لمفاعيلن ثلاث حالات ، وهى سلامة وقبض وكف . فإن دخله الخرم فى حال السلامة ، سمى ذلك الخرم خرما . وعلى هذا فالخرم يطلق بالعموم على حذف أول حرف من الجزء الذى يدخله هذا التغيير أى جزء كان ويطلق بالخصوص على حذف أول « مفاعيلن » حال سلامته من القبض والكف ، قال ابن برىّ : وكان الأولى أن يوضح له اسم يخصه كما وضع لسائر صور الخرم . لكنه أطلق اسم الجنس على النوع لصدقه عليه ، وبعضهم يفتح الراء هنا فرقا بينه وبين الاسم العام . قال : ولا نعرف هـذا عن الخليل .

وإن دخله الخرم مع القبض سمى شتراً بفتح الشين والراء ، مأخود من شتر العين وهو شق جفنها وانقلابه . يقال رجل أشتر من الشتر وهو من العيوب القبيحة ، وذلك أنه يحذف من « مفاعيلن » ميمه وياؤه فيصير « فاعلن » فأشبه الجفن الأشتر .

وإن دخله الخرم مع الكف سمى خربا بفتح الراء أخذا من الخراب

وهو الاختلال والفساد . فكأن الجزء لما حذف أوله وآخره أشبه البيت الخرب . وذلك أن الخرب فى « مفاعيلن » اسم لحذف ميمه ونونه فيصير « فاعيل » . فهذه ثلاثة أقسام من الخرم تختص بمفاعيلن وهى الخرم والشتر والخرب . ولا يكون الأول منهما فى المضارع لوجوب المراقبة فيه ، بل يجب فيه إما السلامة من الخرم وإما وجود أحد النوعين الشتر والخرب .

وإن لمفاعلتن أربع حالات وهى السلامة أو العضب والعقل والنقص وهو اجتماع الكف والعضب . فإن دخله الخرم فى حال السلامة سمى عضبا بمهملة فمعجمة وهو لغة ذهاب أحد قرنى ، فسمى ذهاب ميم « مفاعلتن » إذا وقع فى الأول بذلك تشبيها له بذهاب أحد القرنين .

وإن دخله الخرم فى حالة العضب بالمهملة وهو إسكان الخامس كما مر ، سمى قصما بفتح القاف وسكون المهملة . وذلك أن تحذف ميم « مفاعلتن »وتسكن لامه فيصير « فاعلتن» فينقل إلى « مفاعيلن » ، وإنما سمى قصما لأن القصم فى اللغة ذهاب إحدى الثنيتين والرباعيتين . يقال رجل أقصم إذا كان فيه ذلك شبه هذا الجزء بالذى انكسرت سنه .

وإن دخله خرم فى حال العقل وهو حذف الخامس المتحرك سمى ذلك جمما بفتح الجيم والميم ، فهو عبارة عن حذف ميم مفاعلتن وحذف لامه فيصير « فاعتن » فينقل إلى « فاعلن » . سمى بذلك لأن الجمم فى اللغة ذهاب كلا القرنين . هذا الجزء لما ذهب أوله وخامسه بالذى ذهب قرناه .

وإن دخله الخرم فى حال النقص وهو اجتماع الكف والعصب سمى عقصا بفتح المهملة وسكون القاف بعدها مهملة فهو عبارة عن حذف ميم مفاعلتن ونونه وإسكان لامه فيصير فاعلتُ فينقل إلى « فاعيل » . سمى بذلك لأن العقص فى اللغة العربية ميل أحد القرنين وانعطافه ، فشبه الجزء بذلك لما ذهب أوله وآخره وحركة خامسه ، وهو معنى قولى لحالة النجاة

والتزاحف .... إلخ . يعنى ذلك أن الأسماء الأربعة من أنواع الخرم تكون فى « مفاعلتن » ويختص كل واحد منها بحالة . فالأول لحالة السلامة ، والثلاثة لحالة التزاحف مرتبة فيه على الاعتبار السابق فى باب الزحاف . فالثانى اسم للخرم فيه مع أول التغييرات من الزحاف وهو العصب ، وذلك قولى : الثانى للثانى أى والثانى من الأسماء للثانى من الأحوال ، وقد عرفت أن الإسم الأول للحالة الأولى وهى السلامة فيكون الإسم الثالث للحالة الثالثة وهى الخرم مع العقل ، والرابع للحالة الرابعة وهى الخرم مع النقص . وهو معنى قولى : إلى التمام وفيه حسن الاختتام والله أعلم .

ذكر التشعيث : وهى من لواحق العلل وليس منها ، وإنما شابهها لكونه تغييرا فى الوتد ، ويحل فى الضرب . وأشبه الزحاف من حيث أنه لم يلزم فى جميع أجزاء القصيدة . وذهب ابن السقاط وجماعة من العروضيين إلى أن التشعيث من قبيل الزحاف ، ولهذا لم يلزم ضرب القصيدة كلها .

قال الدماميني : وظاهر كلام الخليل أنه من قبيل العلل لذكره إياه مع أسمائها . قال ووجهه أنه مختص بالوتد ، وذلك شأن العلة . قال والحذاق : على أنه علة جارية مجرى الزحاف .

قال :

وشعثوا المجتث كالخفيف لا واجبا لطلب التخفيف
تصير فاعلاتهم مفعولا وكان مع شذوذه مقبولا

يعنى أن التشعيث يكون فى بحرين لاغير ، وهما الخفيف والمجتث . وليس هو بواجب فيهما بل جائز فقط بمعنى أنه لا يلزم فى جميع أبيات القصيدة ، بل يكون بعضها مشعثا وبعضها غير مشعث . وإنما شعثوا البحرين المذكورين لطلب التخفيف .

التشعيث عندهم عبارة عن تصير به « فاعلاتن » « مفعولن » ولا نظير له فى التغييرات ، فهو فى صورة التغيير شاذ ومع شذوذه فهو مقبول كثير الاستعمال فى أشعار الأولين والآخرين . وذكر الدمامينى أن العروضيين اختلفوا فى كيفيته على أربعة مذاهب .

أحدها : أن لام « فاعلاتن» حذفت فصار « فاعاتن » . قال وهذا مذهب الخليل . قال الشريف : ولذلك سماه تشعيثا لأن التشعيث فى اللغة التفريق ، فلما حذفت هذه اللام من « علا » وهى وسط الوتد افترق نظماه ، فسماه تشعيثا لذلك . ورجح هذا الرأى بأن الحذف من الأواخر وما قرب منها أيسر .

المذهب الثانى : أن عينه حذفت فصار « فالاتن » . قال واختاره كثير من الحذّاق ، ورجح بأنه حذف من أوائل الأوتاد ، فجاز كالحزم .
المذهب الثالث : أن وتده قطع فحذفت ألفه وسكنت « لامه » فصار فاعلتن . ورجح بأن القطع فى الأوتاد أكثر .

المذهب الرابع : مذهب الزجاج وقطرب أنه خبن بحذف ألفه ثم أضمر بإسكان عينه فصار « فعلاتن». ورجحه أبو الحكم بأنه لم يخرج عن القياس إلا بحذف الحركة خاصة وهى أسهل من حذف الحرف . وأيضا لما لم يخبن « مفعولن » دل على أن فاءه هى عين وتده سكنت . ورده الصبفاقسى بأنا نمنع أولا أن حذف الحركة أسهل من حذف الحرف ، ونسنده بأن حذفها يؤدى إلى الابتداء بالساكن ، لأن الأوتاد عندهم فى نية الابتداء بها ، ولا كذلك حذف الحرف . ألا تراهم منعوا تسكين أوائل الأسباب وخرم السبب الثقيل لهذه العلة فالأوتاد أولى . بل نعارضه بأن تسكين أول الوتد لا نظير له بخلاف حذفه ، فإن نظيره الحزم .

وأيضا فإنا نمنع أن عدم خبنهم « مفعولن » يدل على أن فاءه هى عين وتده ، سكنت لجواز أن يكون التزامهم ترك الخبن لمقابلة ما ارتكبوه من

حذف عين « فاعلاتن » ، وهي ليست أول جزء ولا أول بيت . فكان التزامهم لسلامتها كالجائز لهذا انتهى كلامه .

والمذاهب الأربعة كلها راجعة إلى الظن والتخمين ومراعاة تدريج التغيير على وفق ما فهموه من أنواع التغييرات . وذلك أنهم حاولوا حصر التغيير فى أنواع مخصوصة مخرج عنها التشعيث ، فاحتاروا فى تدخيله فى أيها ، فذهب كل منهم فى ذلك مذهبا . وعلى كل حال فهو خارج عن الحصر ، وأنه قسم برأسه .

والحق فيه أن يقال أن العرب لم تلاحظ شيئا من هذه التغييرات التى لاحظها هؤلاء ،وإنما نطقوا بما يوازن « مفعولن » مكان ما يوازن « فاعلاتن» فنظر الخليل إلى هذا التغيير فسماه تشعيثا ، وضابطه تصيير « فاعلاتن » فى ضربى الخفيف والمجتث إلى « مفعولن » .

والكلام فى كيفية التصيير تكلف لا دليل عليه ولا سبيل إليه والله أعلم .

ثم أخذ فى بيان شىء من العلل أشبهت الزحاف فى عدم لزومها ، فلذلك ذكرها بعد التشعيث لأن المناسبة بينهما مشابهة الزحاف فى ذلك المعنى . ولأن كلا منهما ليس بزحاف ولا علة لأن الزحاف تغيير ثوانى الأسباب . وهذان ليس كذلك ، ولأن العلة يجب التزامها وهما ليس كذلك . قال :

والحذف فى العروض من مقارب	يصير كالزحاف غير واجب
والقصر فى الأولى كذاك ويُرَد	إذا لم يكن عندهم بالمعتمد

من العلل الجارية فى عدم لزومها مجرى الزحاف :

الحذف فى العروض الأولى من المتقارب فإنها توجد محذوفة فى

بيت من القصيدة وسالمة من الحذف فى بيت آخر من تلك القصيدة كما قال امروْ القيس :

كأن المدام وصوب الغمام وريح الخزامى ونشر القطر

فأتى بالعروض سالمة من الحذف ثم قال :

يعل بهـا برد أنيابها إذا غرّد الطائر المستحر

فأتى بالعروض محذوفة ، ولا شك أن الحذف من أنواع كما سبق . إلا أنهم آجروه فى هذا الموضع الخاص مجرى الزحاف فجعلوه من قبيل الجائز لا اللازم .

وقولى : « والقصر فى الأولى ... إلخ » إشارة إلى ما حكى عن المبرّد من إجازة القصر فى العروض الأولى من المتقارب كقوله :

ورمن القصاص وكان القصا ص فرضا وحتما على المسلمينا

وردّ بأنه شاذ لا يعوّل عليه وفيه مع الشذوذ التقاء الساكنين فى غير القافية . وهو شىء لا نظير له ، انتهى والله أعلم .

باب فى البحور ودوائرها

أما البحور فإنها المقصود بالذات من هذا العلم ، وما سبق فى حكم الوسيلة إليها . وأما الدوائر فإنها تذكر لضبط الأبحربها ، وهى جمع دائرة والدائرة خط محيط كدائرة القمر مرقوم عليها متحركات وسواكن البحر الأول منها . ويفك منه بقية أبحرها .

والبحور جمع بحر ويجمع أيضا على بحار وأبحر . ومعناه لغة الشق والاتساع ، يقال بحرتُ أذن الناقة أى شققتها واصطلاحا حاصل تكرار الجزء بوجه شعرى . وإنما سمى ذلك بحرا لأنه يوزن به مالا يتناهى من الشعر فأشبه البحر الذى لايتناهى بما يُغترف منه . قال :

وأبحر الشعر التى تستعمل ستة عشر وسواها مهمل
بها أتى الخليل إلا واحدا فإنهم تداركوه زائـــدا

يعنى أن أبحر الشعر التى يستعملها العرب قديما وحديثا ستة عشر بحرا ، وما عداها فهو مهمل لم يستعملها العرب المتقدمون وإن نظم عليها المولدون . وهى ستة أبحر خرج من دائرة المختلف بحران : المستطيل والممتد . ومن دائرة لمؤتلف واحد وهو المتوفّر ، وثلاثة تخرج من دائرة المجتلب وهى : المبتدر والمنسرد والمطّرد .

وإنما سماها بهذه الأسماء المولدون الذين نظموا عليها وستقف على أوزانها إن شاء الله تعالى عند تفكيك الدوائر . ولم يجوّز بعض العلماء بالعروض النظم على شىء منها . ورأى أن ذلك من تغيير قواعد العرب فى أشعارها ، وأنه لايجوز كما لا يجوز تخليف لغاتها . وفى ذلك يقول ابن عبد ربه :

فكل شيء لم يقــل عليــه ... فإننـــا لم نلتفــت إليــه
ولا نقول مثــل ما قد قالوا ... لأنه من قولنـــا محـــال
وأنه لو جـــاز فى الأبيـــات ... خـــلافها لجـــاز فى اللغات
وقـــد أجاز ذلك الخليـــل ... ولا أقول فيـــه ما يقـــول
لأنـــه ناقص فى معنـــاه ... والسيف قد ينبو وفيـــه ماه
إذ جعل القول بالقديم أصله ... ثم أجاز ذا وليس مثـــله
وقـــد يزل العـــالم النحرير ... والحبر قـــد يخونه التحبير
وليس للخليـــل من نظير ... فى كل ما يأتى من الأمـــور
لكنه فيـــه يسبح وحـــده ... ما مثله من قبله وبعـــده

وإن الستة عشر بحراً المستعملة جاء الخليل منهـــا بخمسة عشر ، وزاد الأخفش السادس عشر وهو « المتدارك » ، وإليه الإشارة بقوله : فإنهم تداركوه زائداً . وقد تقدم أن الأخفش لما تداركه على الخليـــل سماه الخبب . وعنده أنه من المستعملات عند العرب ، ووافقه على ذلك جماعة . والخليل يرى أنه من المهملات فلذلك لم يذكره . وقد مشى على طريقته جماعة منهم الخزرجى فى منظومته ، وابن عبد ربه فى أرجوزته . وقد نظم بعضهم أسماءها على الترتيب الذى ذكره العروضيون فقال :

طويل مديد فالبسيط فوافر ... فكامل أهزاج الأراجيز أرملا
سريع سراح فالخفيف مضارع ... فمقتضب مجتث قرب لتفضلا

وأهمل هذا الناظم المتدارك لأنه إنمـــا جرى على مذهب الخليل . واختلف فى إهمال الخليل للمتدارك ، هل منعه أصلا ؟ أو سكت عنه لكونه مخالفاً لأصوله ، فإن القطع مختص عنده بالأعاريض والضروب . وفى هذا البحر جاء القطع فى الحشو فقيل لا أثبته ولا منعه ، وقيل بل منعه بالكلية . والأول ظاهر كلام ابن عبد ربه فى أرجوزته . وقال الاسنوىّ :

منشأ الخلاف هل المتدارك من الأبحر أو من السجع ؟ . فالخليل لم يعده بل منعه كما قال ابن القطاع . وقيل إنما سكت عنه الخليل لأنه لم يبلغه وبلغ الأخفش فذكره والله أعلم .

قال :

وكلهـــا تخـــرج من دوائر　　　مختلـــف مؤتلف فى الظاهر
مشتبـــه مجتـــلب متفـــق　　　ورمزها عنـــدهم خفشلق
فالخـــاء فى الرموز للمختلف　　　وهكذا كالفـــاء للمؤتلف

يعنى أن الأبحر المستعملة والستة المهملة كلها تخرج من خمس دوائر . وقد وضع لكل دائرة منها اسم يخصها وهى : المختلف والمؤتلف والمشتبه والمجتلب والمتفق . فكل واحد من هذه الألفاظ اسم لدائرة مخصوصة ، فالأول منها اسم لأول الدوائر ، والثانى للثانية وهكذا إلى آخرها . ورمز هذه الأسماء عندهم « خفشلق » كما وقع فى نسخ الخزرجيـــة وفى بعض النسخ بتقديم اللام على الشين . والسبب فى ذلك أن الـــلام رمز المجتلب وهو اسم للدائرة الرابعـــة والشين رمز للمشتبه وهو اسم للدائرة الثالثة . ومنهم من سمى الثالثة بالمجتلب وسمى الرابعة بالمشتبه فوقعت كل نسخة على طريقة .

وقولى فالخاء فى الرموز ... إلخ بيـــان لفك الرمز المذكور وذلك أن الخاء رمز لدائرة المختلف ، والفـــاء رمز لدائرة المؤتلف وهكذا إلى آخرها ، فالقاف رمز للمتفق ، وكلهـــا باسم الفاعل إلا المجتلب فإنها بإسم المفعول . والسر فى هذا الرمز أنه انتزع من كل اسم حرف فرمز به . وسيأتى إن شاء الله تعالى وصف الدوائر ووجـــه تسميتها بهذه الأسماء .

ولا خلاف بين القائلين بالدوائر أنهـا خمس ، وبعض الناس أنكر الدوائر أصلا ، وجعـل كل شعر قائماً بنفسه ، وأنكر أن تكون العرب قصدت شيئاً من ذلك ، وقال إنمـا سمعناهم نطقوا بالمديد مسدّسا ، وبالبسيط « فعِلن » فى العروض مثلا وبالوافر « فعولن » فيها ، وبالهزج والمقتضب والمجتث مربعات . ومن أين لنا أن ندرك أن أصل عروض الطويل كان « مفاعيلن » بالياء ؟ وأن المديد كان من ثمانية أجزاء ؟ وأن « فعِلن » فى البسيط كان أصله « فاعلن » بالألف ؟ وأن عروض الوافر كانت فى الأصل « مفاعلتن » ثم صارت « فعولن » ؟ إلى غير ذلك .

والأكثرون على خلاف ، هذا لأن حصر جميع الشعر فى الدوائر المذكورة وإطراد جريه فيها دل على ما اختص الله به العرب دون من عداهم . فكان ذلك سراً مكتتماً فى طباعهم أطلع الله عليه الخليل واختصه بإلهام ذلك ، وإن لم يشعروا هم به ولانووه . كما لم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف ،وإنما ذلك مما فطرهم الله عليه . فالتثمين فى المديد ، والتسديس فى الهزج ، والمضارع وغيره من المجزوءات أصل رفضه العرب كما رفضوا أصولا كثيرة من كلامهم على ما طرق فى علم النحو . وإذا تطرق الشك فى ذلك إلى الشعر ، تطرق إلى الكلام حينئذ فيتعذر باب كبير من أصول العربية ولإخفاء بفساده . كذا نقله الدمامينى عن بعض الفضلاء وهو واضح الصواب .

قال :

وبعضها مركب من أصل — والبعض من أصلين للمستملى
والبعض من فرعين جاء ثم ما — ركب من أصل فحسب انقسما
فبعض من السباعى فقط — وبعض من الخماسى التقط
موتلف مشتبه للأول — متفق للآخر المنفصل

والفرع والفرع سباعيان حازهما مجتلب الأوزان
وذات أصلين فتلك المختلف من ثم فى تقديمها لم تختلف

تنقسم الدوائر باعتبار تركيبها من الأجزاء إلى ثلاثة أقسام : قسم منها مركب من أصل ، وقسم مركب من أصلين ، وقسم مركب من فرعين .

فأما الأول فينقسم إلى قسمين ،أحدهما مركب من أصل خماسي وهو دائرة المتفق فقط ، فإنها مركبة من « فعولن » ثمانى مرات .

والثانى مركب من أصل سباعى وهما المؤتلف والمشتبه :
فأما الأولى فمركبة من « مفاعلتن » ست مرات وأما الثانية فمركبة من « مفاعيلن » ست مرات أيضاً .

وأما المركبة من فرعين فهو دائرة المجتلب لا غير فإنها مركبة من « مستفعلن مستفعلن مفعولات » مرتين ، وكلها فروع سباعية .

وأما المتركب من أصلين فهى دائرة المختلف ، فإنها مركبة من « فعولن مفاعيلن »أربع مرات سميت بذلك لا ختلاف جزئيها ، فإن أحدهما خماسي والآخر سباعي . ومن أجل كونها مركبة من أصلين لم يختلف العروضيون فى تقديمها عند الوضع على سائر الدوائر . فإن كل مؤلف فى هذا الفن يرسمها قبل نظائرها ، وهذا التعليل فى تقديمها أولى من غيره . بيانه أنّ فى كل واحد من الأصلين وتداً مجموعا ،والاعتماد على الأوتاد أقوى مايكون فى بيت الشعر بفتح الباء ، فينبغى أن يكون مثله فى دوائر العروض لأنه مستمـــد من هنالك لحصول المشابهة بين أحـــوال الأبيات الشعريـــة والبيوت الشعرّية .

وقيل إنما قدمت دائرة المختلف لاشتمالها على الطويل والبسيط اللذين هما أشرف من سائر البحور لطولهما وحسن ذوقهما وكثرة ورودهما فى

أشعار العرب ، حتى قال المعمرىّ أن أكثر أشعار العرب من الطويل والبسيط والكامل . وأيضاً فكل بحـور هذه الدائرة مثمنة والتثمين أشرف من التسديس لأن الثمانية زوج زوج تنتهى فى التحاليل إلى الواحد بخلاف الستة التى هى زوج فرد . وردّ بأن دائرة المتفق ثمانية أيضاً . وأجيب بأن هذه ترجحت بطول بحورها ، لتركبها من خماسى وسباعى وبكثرة ما يخرج منها من البحور وبكثرة الاستعمال بخلاف تلك . ثم قدمت دائرة المؤتلف على دائرة المشتبه . إما لأن دائرة المؤتلف من بحورها الكامل ، وهو نظير الطويل والبسيط فى حسن الذوق وكثرة الاستعمال فى شعر العرب . وإما لأن دائرة المشتبه كالفرع لغيرها لأن أوزانها مشتبهة بعض أوزان دائرة المختلف وهذه أصل برأسها لم تشتبه بشئ . ثم قدمت دائرة المشتبه على دائرة المجتلب لأن أوتاد دائرة المشتبه كلها مجموعة ودائرة المجتلب كل بحر من بحورها فيه وتد مفروق والمجموع أشرف من المفروق لقوته ، ولهذا لم يأت إلا فى دائرة المجتلب وحدها ، والمجموع أتى فى الدوائر كلها .

ثم قـدمت دائرة المجتلب . على دائرة المتفق لأنها سباعية التفاعيل ، ودائرة المتفق خماسية ، والسباعىّ أشرف من الخماسىّ . وأيضاً فبحور دائرة المجتلب أكثر لأنها تسعة ، ستة منها مستعملة وثلاثة مهملة . ودائرة المتفق لايخرج منها إلا بحران أحدهما مستعمل باتفاق ، والثانى مختلف فى استعماله كذا قيل .

قال الدمامينى وسلك المحلى فى ترتيب الدوائر غير هذه الطريقة وبنى ذلك على أصلين أحدهما إن كان أبسط أو أقرب إلى البساطة ، فهو أولى بالتقديم مما ليس كذلك . وثانيهما أن أصول التفاعيل أربعة ، وباقى العشرة فروع . فقدم دائرة « فعولن » لكونه خماسيا فهو أقرب إلى البساطة من السباعى ، ثم ثنىّ بدائرة « مفاعيلن » لأنه مؤلف من وتد وسببين خفيفين. ثم ثلث بدائرة « مفاعلتن » المؤلف من وتد وسببين أحدهما ثقيل ، ثم قدم

دائرة « فعولن مفاعيلن » على دائرة « مستفعلن مستفعلن مفعولات » لتركب الأولى من خماسي وسباعي ، والثانية من سباعيين متماثلين ، وسباعي مخالف لهما .

قال فلما كانت الأولى أقرب إلى البساطة من الثانية ، قدمت عليها . فترتيب الدوائر عنده هكذا : دائرة المتفق ثم دائرة المشتبه ثم دائرة المؤتلف ثم دائرة المختلف ثم دائرة المجتلب .

قال الدماميني : واعترض ابن واصل بأن هذا مخالف للخليل بن أحمد صاحب الفن ، وجميع من أتى بعده من أهل العروض من غير ضرورة تدعو إلى مخالفتهم ، بل بمجرّد مناسبة ضعيفة مع أن ما ذكره الإمام واقتفى القوم أثره له وجه من المناسبة إن لم يكن أحسن ممـا ذكره المحلي فليس بدونه » انتهى كلامه .

ذكر دائرة المختلف

أجــزاؤها عنــدهم فعــول   كــذا مفاعيلــن به تطــول

فــرتب الأجــزاء مــرتين   فى كل واحــد من الشطــرين

فتنتهى فى عــدها ثمانيــة   وهــكذا تكتبهــا محــاذية

وترسمنهــا بالرموز إذ تخــط   فعو مفا بحلقتــين ثم خط

ولن بحلقــة وخط مثــل عى   كــذاك فى باقى الدوائر اصنع

فتنتهى لأربعــين حــرفا   بعــد ثمــان أحرفات تلفــى

عشرون منهــا ساكن والبــاقى   محركــات فاعــرف البــواقى

لــكنه يرسم منها النصف   ونصفها الآخر فيــه الحــذف

لأنــه يعــلم بالمنــاظرة   وهكذا ترسم كــل دائرة

أبحــرها الطــويل والمــديد   بسيطهــا المستعمل المفيــد

واثنــان مهمــلان مستطيــل   وهــو الذى عاكســه الطويل

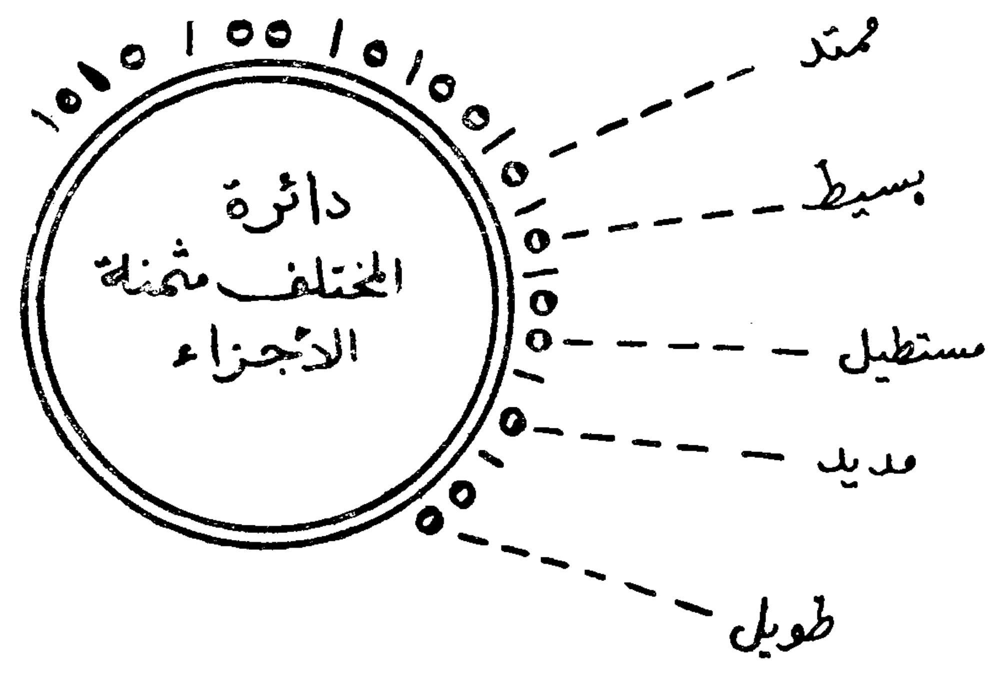
والثــانى ممتــد بعكس الثــانى   وهــذه معــرفة الأوزان

أجزاء دائرة المختلف « فعولن مفاعيلن » مكرر فى كل شطر مرتين فجميع الأجزاء ثمانية وهى « فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن » والشطر الثانى مثله . فإذا ركبت الدائرة رسمت حولها هذه الأجزاء بالرموز ، فترمز لكل واحد من « فعو » و « مفا » بحلقتين صغيرتين بعدهما خط فى صورة الألف فيكون الرمز هكذا [١٥٥] . وترسم « لن » بحلقة وخط هكذا [١٥] ، وكذلك رسم « عى » . وقد تقدم مثل ذلك فى المقدمة ، وإنما أعدت ذكره توضيحاً للمقام . وكذلك تصنع فى جميع الدوائر الباقية ، فإذا رسمت هذه الدائرة على هذا الوصف رأيت حروفها ثمانية وأربعين

حرفا ، الساكن منها عشرون والبواقى متحركات وهى ثمانية وعشرون . لكن تركب الدائرة على نصف هذا الوزن ويحذف النصف الثانى منها ، لأنه معلوم بالمناظرة أى المشابهة للمرسوم . وكذلك ترسم باقى الدوائر ، فإن كل دائرة توضح على شطر أجزائها ، فإن كانت مثمنة الأجزاء كالمختلف والمتفق ، وضعت على أربعة منها . وإن كانت مسدسة الأجزاء كالثلاث الباقية ، وضعت على ثلاثة أجزاء . والسر فى ذلك أن الشطر الثانى فى الدوائر عين الشطر الأول ، فلا يخرج من الشطر الثانى إلا ما يخرج من الشطر الأول . ولذا اقتصر زكريا الأنصارى فى شرح الخزرجية فوضع الدوائر على الأجزاء التى تخرج منها الأبحر دون غيرها لأنها فى حكم المتكرر . فوضع دائرة المختلف على ربع أجزائها وهو « فعولن مفاعيلن » فقط . ووضع كل واحدة من المؤتلف والمشتبه على جزء من أجزائها لأن سائر الأجزاء عين الأول . ووضع دائرة المجتلب على النصف من أجزائها كما صنع غيره فيها لأن جميع نصفها أصل لأبحرها .

فإذا وضعت الدائرة ورسمت الأوتاد والأسباب بالرموز كتبت حولها الأبحر التى تخرج منها ، وجعلت علامة على كل موضع يخرج منها بحر مستعملا كان أو مهملا . ومنهم من يكتب أسماء البحور وسط الدائرة محاذية لمخارجها . وأبحر هذه الدائرة خمسة ، ثلاثة مستعملة وهى : الطويل والمديد والبسيط . واثنان مهملان وهما : المستطيل والممتد . فأما المستطيل فهو بعكس الطويل ، وذلك أن أول الطويل : « فعولن مفاعيلن » . وأول المستطيل : « مفاعيلن فعولن » ، وهكذا إلى آخر الأجزاء .

وأما الممتد فهو بعكس المديد وهو معنى قولى : والثانى ممتد بعكس الثانى . يعنى أن الثانى من المهملات يسمى ممتداً وهو بعكس الثانى من المستعملات وذلك أن وزن المديد ، فاعلاتن فاعلن إلخ . ووزن الممتد : فاعلن فاعلاتن إلخ وهذه صفة الدئرة المشار إليها .



هذا نصف أجزائها والنصف الثانى مثله . وصفة الفك أنك تبتدئ بأول وتد منها حتى تنتهى آخـــرها ، فيخرج الطويل وهو « فعولن مفاعيلن » ... إلخ . ثم تبتدئ بأوّل سبب منها ، وتجعل الوتد الذى فى أولها آخر التفعيل . وأنت خبير بأن أول سبب منها هو « لن » من « فعولن » . فتقول فى التفكيك « لن مفاعيلن فعو » فيخرج المديد فتنطق به « فاعلاتن فاعلن » إلخ .

ثم تبتدئ بثانى وتد منها وهو « مفا » فتقول « مفاعيلن فعولن » فيخرج بحر مهمل وهو المستطيل . وقد نظـــم عليه بعض المولدين فقال :

لقد هاج اشتياقى غرير الطرف أحور

أدير الصدغ منه على مسك وعنبر

تفعيله : مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن .

ثم تبتدئ بثانى سبب منها وهو « عى » فتقول « عى لن فعولن مفا » فتنطق به : مستفعلن فاعلن ... إلخ ، وهو وزن البسيط .

ثم تبتدئ بثالث سبب منها وهو « لن » من مفاعيلن فتقول : لن

فعولن مفاعى فتنطق به : فاعلن فاعلاتن ، وهكذا بقية الأجزاء فيخرج بحر مهمل وهو المسمى بالممتدّ . سمى بذلك لأنه عكس المـــديد . وقد نظم عليه بعض المولدين فقال :

صاد قلبى غزال أحـــور ذو دلال

كلما زدت حبـــاً زاد منى نفـــورا

ووزنه : فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن . والشطر الثانى مثله .

وقولى « وهذه معرفة الأوزان » إشارة إلى ما سيأتى بعد هذا البيت من أوزان الأبحر المستعملة من هذه الدائرة . وقد عرفت أن أولها الطويل، وهذا أوان ذكره .

ذكرى الطويل

بدأ به لأنه أتم البحور استعمالا لأنه لايدخله الجزء وإلا الشطر ولا النهك ، ولذا سمى بالطويل . وهو لغة ضد القصير ، وإصطلاحا البحر من الشعر المبنى من الأوزان الآتية . وفى شرح الدمامينى على الخزرجية قال الزجاج : سئل الخليل لم التزم فى الطويل أن يكون مثمناً ولم يأت مسدسا كما جاء فى المديد والبسيط وكلها من دائرة واحدة ؟ فقال : إن الطويل عروضه مفاعيلن ، وضربه كذلك . فلو سدس لسقط من نصفيه أربعة عشر حرفا . والمديد والبسيط إذا سدس إنما يسقط من بيت كل منهما عشرة أحرف ، لأن عروض كل واحد منهما جزء خماسى وهو فاعلن ، وضربه كذلك . ولو سدس الطويل فحذف منه « مفاعيلن » بقى قبله « فعولن » ، وليس فى الشعر ما يقع النقصان من اجزائه ،فيكون ما ألغى أكثر حروفا مما بقى وإنما يكون ما ألغى أقل حروفا أو مساويا له والمديد إذا سدس فحذف منه فاعلن ، بقى فاعلاتن . وكذلك البسيط إذا حذف منه فاعلن بقى مستفعلن .

قال :

تأخذ من أولها الطويلا	مستكملا فى وزنه التفعيلا
عروضه مقبوضة وأضربه	ثــلاثة جميعهن يصحبه
أحدها الصحيح والمحذوف	خامسه والثالث المحذوف
كانت غرورا مثل للسابق	من لم تزوّده آتى للاحق
وصاغرين الروس للأخير	وغيره من جائز التغيير

أى تأخذ الطويل من أول الدائرة المذكورة وهى دائرة المختلف فيستكمل فى وزنه جميع التفاعيل التى فيها ، وقد مر أنها ثمانية ، وأنها

فعولن مفاعيلن أربع مرات ، فيكون ذلك وزن الطويل . وله عروض واحدة مقبوضة بحذف خامسها فيصير مفاعيلن مفاعلن . ولها ثلاثة أضرب كلها مستعملة ، وهو معنى قولى : « جميعهن يصحبه » . الضرب الأول منها صحيح وبيته :

آبا منذر كانت غرورا صحيفتى

ولم أعطكم بالطوع مالى ولاعرضى

فقوله « صحيفتى » هو العروض ووزنه « مفاعلن » . وقوله « ولاعرضى » هو الضرب ، ووزنه مفاعيلن . وتقطيعه وتفعيله أبا من « فعولن » ذرن كانت « مفاعيلن » غرورا « فعولن » صحيفتى «مفاعلن» ولم أع « فعولن » طكم بالطّو « مفاعيلن » ع مالى « فعولن » ولاعرضى « مفاعيلن » . وإلى هذا البيت الإشارة بقولى : كانت غرورا مثل للسّابق.

الضرب الثانى مقبوض بحذف خامسه كالعروض ، وهو معنى قولى والمحذوف خامسه . لأن حذف الخامس هو القبض كما تقدم . فالمحذوف فى آخر الشطر الأول بالمعنى اللغوى ، والمحذوف فى آخر الشطر الثانى بالمعنى الاصطلاحى . فلا إيطاء فى البيت ، والبيت الشاهدلهذا الضربقوله :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا

ويأتيك بالأخبار من لم تزود

فقوله : ت جاهلا ،هو العروض ، وقوله : « تزودى » هو الضرب. ووزن كل منهما « مفاعلن » . وإلى هذا الشاهد أشرت بقولى : من لم تزود . آتى للاحق أى أتى مثلا للضرب اللاحق ، والمراد به الضرب الثانى لأنه لاحق للأول أى تابع له .

الضرب الثالث محذوف بحذف سببه الخفيف الذى فى آخر جزئه فيصير « مفاعيلن » فيه « مفاعى » فينقل إلى فعولن وبيته :

أقيموا بنى النعمان عنّا صدوركم

وألا تقيموا صاغرين رؤوسا

فقوله صدوركم هو العروض ، وقوله رؤوسا هو الضرب . ووزنه « فعولن » ، وإلى هذا البيت أشرت بقولى :

وصاغرين الرؤوس للأخير .

وأما قولى وغيره من جائز التغيير ، فإشارة إلى ما يدخل هذا البحر من الزّحاف . والمعنى أن غير ما مرّ ذكره فهو من التغيير الجائز لا الواجب وذلك أن هذا البحر مركب كما مرّ من فعولن مفاعيلن فعولن حيث ما وقع يجوز قبضه فيصير فعول . وإذا وقع أول البيت جاز فيه الثلم والثرم وقد تقدم معناهما . ومفاعيلن يقبض ويكف على سبيل المعاقبة . فإن قبض ، لم يكف . وإن كفّ لم يقبض . ولا حاجة إلى استثناء « مفاعيلن » الواقع فى الضرب الأول من هذا الحكم وإن كان لا يجوز قبضه ولا كفه . فما ذاك إلا لأن الكلام مفروض فى ماعدا العروض والضرب كما تقدم ، فبيت القبض :

أتطلب من أسود بيشة دونه أبو مطر وعامر وأبو سعد

أجزاؤه كلها الخماسية والسباعية مقبوضة إلا الضرب .

وبيت الكف والثلم معا :

شاقتك أحداج سليمى بعاقل فعيناك للبين تجودان بالدمع

جزؤه الأول وهو شاقت وزنه « فَعْلن » وهو الثلم . والسباعية الواقعة فى الحشو مكفوفة وبيت الثرم :

هاجك ربع دارس الرسمى باللوى

لأسماء عفا أيها المور والقطر

جزوءه الأول أثر وهو هاج ، ووزنه فعل .

واعلم أن القبض فى فعولن حسن لاعتماده على وتدين قبلىّ وبعدىّ . وقال الأخفش : لأن النون فيه زائدة كالتنوين ، فى ضروب وعجول . واعترض بأن النون فى أجزاء التفعيل أصلية ، إذ بها يتم الوزن . بخلاف التنوين .

وأما القبض فى « مفاعيلن » فصالح لاعتماده على وتد واحد قبلىّ ، ولكنه عن الخليل قبيح . وزعم الأخفش أنه أحسن من قبضه لاعتماده على وتد بعدىّ . هذا كله من شرح الدمامينى على الخزرجية .

تنبيهان : الأول قال الدمامينى : وقد جرت عادة العروضيين بأن يأتوا للأعاريض والضرب بشواهد تختص بها ، ولا يكون فى بقية أجزاء تلك الشواهد أجزاء مزاحفة ، ويتحرون فى شواهد الزحاف أن يكون الزحاف الذى يمثلونه داخلا فى كل جزء يصح دخوله فيه من ذلك البيت أو فى أكثره حرصاً على البيان ، وقد رأيت ذلك فى هذا البحر .

التنبيه الثانى : استدرك بعض العروضيين للطويل عروضا ثانية محذوفة لها ضربان :

١ — ضرب مثلها وبيته :

لقد ساءنى سعد صاحب سعد   وما طلبا فى قتلهـــا بغرامه

٢ — ضرب مقبوض وبيته :

جزى الله عبساً عبس آل بغيض

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

واستدرك بعضهم لعروض الطويل المقبوضة ضرباً مقصوراً وأنشدوا عليه قول امرئ القيس :

ثياب بنى عوف طهارى نقية وأوجههم بيض المشافر غران

وهذا من أبيات مختلفة القوافى بحسب الإعراب أنشدوها ساكنة النون، والخليل يحركها وإن لزم عنه الأقوى . ويرى أنه أولى من إثبات ضرب آخر لكثرة الأقواء فى كلامهم .

وأيضاً يلزم عليه سكون لام : مفاعيلن وهو غير موجود فى أوزان الشعر لا الأصول ولا المزاحفة .

قال الدمامينى : متى ثبتت رواية أبيات أمرئ القيس هذه بتسكين الروىّ ، ولم يرووا تحريكه من طريق من الطرق المعتبرة ، تعينّ إثبات الضرب المقصور ، ولم يلتفت مع ذلك إلى قول من قال « مفاعيلن » لايسوغ تسكين لامه . وإن ثبتت فيه رواية بتحريك الروىّ ، فالقول ما قاله الخليل ولايضر فالقول ماقاله وجود رواية بتسكين الروىّ من طريق آخر لإنه يحمل على أنه تقييد إنشاد ، وليس هو التقييد الذى تختلف فيه الضروب والله أعلم .

ذكر المديد

مديد على وزن فعيل بمعنى مفعول ، ثم وضع علما على هذا الوزن المخصوص . حكى الأخفش عن الخليل أنه سمى مديداً لامتداد سببين فى طرفى كل جزء من أجزائه السباعية . وأورد عليه الرمل وغيره مما فيه جزء سباعى كذلك .

وقال غيره سمى مديداً لامتداد الوتد المجموع فى وسط أجزائه السباعية . ويرد عليه ماورد على الذى قبله . وأجيب بأن الاتفاق قائم على منع القياس فى الأعلام فى اللغة . وإذا صح النقل فى هذه الأسماء الموضوعة لبحور الشعر عن الخليل ، فلا ينبغى أن يخالف واضعها .

قال :

وللمـــديد فاعلاتن فاعـــل ... مكرراً فى كل شطر حاصل
تأخـــذه من أول الأسباب ... لمنتهى الحروف فى الحساب
لـكنـــه مجـــزوء وجـــوباً ... فآخـــر الشطرين لن يؤوبا

وزن المديد فى الدائرة فاعلاتن فاعلن مكرراً فى كل شطـــر مرتين فيحصل من ذلك ثمانية أجزاء . وصفة أخذه من الدائرة أن تبتدئ من أول سبب فيها وهو « لن » من مفعولن ، ثم تستقصى الأوتاد والأسباب حتى تنتهى آخر حروف الدائرة ، ثم تستنطقه فينطق لك « فاعلاتن فاعلن ، فاعلاتن فاعلن ، فاعلاتن فاعلن ، فاعلاتن فاعلن » لكنـــه مجزوء فى الاستعمال وجوباً . فالجزء الذى فى آخر الشطرين لا يرجع إليـــه فى الاستعمال ، فلا يستعمل إلا مسدس الأجزاء . فوزن المستعمل منه فاعلاتن فاعلن فاعلاتن وكذا الشطر الثانى .

وعلل بعضهم وجوب تجزئته بأنه إنما جزئ لئلا يقع « فاعلن » فى آخره وهو لا يقع أصلياً آخر شىء من الشعر إلا أن يكون منقولا من جزء نقص منه فيوهم وقوعه فى المديد النقل عملا بالاستقراء ، فيكون أصله فى الدائرة أزيد من ثمانية وأربعين حرفاً وهو محذور يتقى . ولذلك ردّ فى آخر البسيط إلى « فَعَلن » بحذف الألف ليعلم منه أنه نقص منه شىء لأن « فَعِلن » بحذف الألف أيضاً لا يقع فى الأواخر أصلياً .

قال ابن برىّ : فإن قيل فهل لا جعل آخر المديد فعلن كآخر البسيط ، وارتفع الإبهام المحذوف ؟

فالجواب أن فاعلن فى البسيط إذا حذفت ألفه لم يكن قبلها ساكن بسبب يعاقبها ، وفاعلن فى المديد قبله ساكن بسبب يعاقب ألفه . فلو حذف منه الألف ، لزم أن لا يحذف الساكن قبله أبداً ، ويعود المعاقب غير معاقب . كذا نقله الدمامينى ثم قال فى عقبه : وهو كلام حسن فتأمله .

قال الدمامينى : قال الصفاقسى : وقد شذ استعماله تاماً أنشد ابن زيدان :

إنه لو ذاق للحـــب طعما ما هجر

كل عز فى الهوى أنت منه فى غرر

ثم قال الصفاقسى : ويمكن أن يقال فى هذا أنه من الرباعى فيكونان بيتين . واعترض بأنه لم يلتزم فى بقية الأبيات رويا لأن بعد البيتين :

ليس من يشكو إلى أهله طول الكرى

مثـــل من يشكو إلى أهلهطول السهر

سح لمـــا نفد الصبر منـــه أو معـــاً

كجمان خانه سلك عقـــد فانتثر

لاتلمــه إن شكى ما يلاقى أو بكى
واستحن باطنــه بالذى منــه ظهر

وأعلم أن الشواذ كثيرة لكن القواعد لم تبن إلا على المستعمل المشهور دون الشاذ المهجور قال :

له أعاريض ثــلاث تحسب	وستة ضروبــه ترتّــب
صحيحه وضربهــا صحيح	ويالبكـــر بيتهــا الصريح
محذوفة وضربهــا مقصور	وبيتــه الذى به الغــرور
والثانى مثلهــا كبيت الحفظ	والثالث الأبتر عنــد اللفظ
وبيتــه كأنمــا الذلفــاء	ياقــوتة يزينهــا البهــاء
محذوفــة مجنــونة ضرباها	كمثلهــا وابــتر تسلاها
وللفتى عقــل مثــل الأول	ورب نار بــت للذى يلى

للمديد ثلاث أعاريض وستة أضرب ، العروض الأولى صحيحة وضربها مثلها وبيتها :

يالبكر انشروا لى كليبــا يالبكـــر أين أين الفــرار

فقوله لى كليبا هو العروض ، وقوله « ن الفرار » هو الضرب ، ووزن كل واحد منهما « فاعلاتن » وتقطيعه وتفعيله : يالبكر « فاعلاتن » أين أى « فاعلن » ن الفرارو « فاعلاتن » .

العروض الثانية محذوفة بحذف سببها الخفيف من آخرها ولهــا ثلاث أضرب : الضرب الأول مقصور بحذف ساكن سببه وإسكان ما قبله وبيته :

لا يغــرن امــرأ عــيشه كل عيش صائر للــزّوال

فقوله « عيشه » هو العروض ، وزنه « فاعلن » . وقوله « للزوال » هو الضرب وزنه « فاعلان » .

الضرب الثاني بحذف مثلها وبيته :

اعلمــوا أني لكم حافــظ شاهداً ماكنــت أو غائباً

فقوله « حافظ » هو العروض ، وقوله « غائباً » هو الضرب ووزنه كل منهما « فاعلن » .

الضرب الثالث أبتر باجتماع الحذف والقطع فيه وبيته :

إنمــا الذلفــاء ياقــوتة أخرجت من كيس دهقان

فقوله « قوتة » هو العروض وزنه « فاعلن » وقوله « قان » هو الضرب ووزنه « فَعْلن » بإسكان العين .

العروض الثالثة مخبونة بحذف ثانيها الساكن محذوفة بحــذف سببها الأخير ولها ضربان الأول مثلها وبيته :

للفــتى عقــل يعيش بــه حيــث تهدى ساقه قــدمه

فقوله « ش به » هو العروض ، وقوله « قدمه » هو الضرب ووزن كل منهما « فَعِلُن » بتحريك العين .

الضرب الثاني أبتر بالمعنى المتقدم وبيته :

ربّ نار بــتُّ أرمقهــا تقضم الهنــديّ والغــارا

فقوله « مقها » هو العروض ، ووزنه « فَعِلُن » بتحريك العين وقوله « غاراً » هو الضرب ووزنه « فَعْلن » بسكون العين .

قال الدماميني : ويدخل هذا البحر من الزحاف الخبن وهو حسن ، والكف وهو صالح ، والشكل وهو قبيح ، فبيت الخبن :

وفتى مايــع منك كلاما يتكلم فيجبــك بعقــل

أجزاؤه كلها مخبونة . وبيت الكفّ :

لن يزال قومنــا صالحــين مخصبين ما اتقوا واستقاموا

أجزاؤه السباعية كلها مكفوفة إلا الضرب فإنه لم يكفّ حذراً من الوقوف على المتحرك . وبيت الشكل :

لمــن الـــديار غيرهـــن كل جون المزن دان الرباب

فقوله « لمن الديار غ » وقوله « ى رهن » وزن كل منهما « فعلات » فكلاهما مشكول . قال وقد سبق لنا أن المعاقبة ثابتة فى هذا البحر بين كل سببين اجتمعا ، وأن فيه صدراً وعجزاً وطرفين ، وبيت الطرفين :

ليت شعرى هل لنا ذات يوم بجنـــوب فارغ من تـــلاق

فقوله « بجنوب » وزنه « فعلات » فيه الطرفان ، لأن ألفه حذفت لثبات نون الجزء الذى قبله ونونه هو حذف لثبات ألف الجزء الذى بعده ؛ انتهى كلامه والله أعلم .

ذكر البسيط

بسيط فعيل بمعنى مفعول من البسط ، ثم وضع علما على هذا الوزن المخصوص قال الخليل : سمى بسيطا لأنه انبسط عن مد الطويل والمديد فجاء وسطه « فَعَلن » . قال الدماميني : حكاه الأخفش . وقال الزجاج : سمى بسيطا لانبساط أسبابه أى توالبها فى أوائل أجزائه السباعية ، إذ فى كل جزء سباعى سببان متواليان وعلة التسمية لا يجب اطرادها كما تقدم .

قال :

وزن البسيط أربعا يكرّر　　　مستفعلن وفاعلن معتبر
مأخذه من عى ولن إلى مفا　　　من آخر التفعيل منها فاعرفا

وزن البسيط مستفعلن فاعلن أربع مرات ، فى كل شطر مرتان . وذلك أن مأخـــذه فى الدائرة من السبب الثانى من أسبابها ، وهو أول سببى « مفاعيلن » ثم تتبعه الأسباب والأوتاد حتى تنتهى آخر الدائرة ، ثم ترجع إلى ما فاتك من أولها فتجعله فى آخر التفعيل كما مرّ فى صفة التفكيك وذلك هو المراد بقولى : مأخذه من عى ولن إلى مفا . وذلك أنك إذا بدأت بعيلن من مفاعيلن ، صار مفا فى آخر التفكيك كما تقدم فينطق به : مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن ، والشطر الثانى مثله . لكنه لا يستعمل إلا بحذف ألف فاعل فى العروض والضرب معا فهما مخبونان دائما .

قيل وإنما لم يستعملا تامين لئلا يتوهم أنه قد نقص منهما لما مرّ من أن « فاعلن » لم يأت أصليا فى عروض . فلو جاءا تامين لتوهم أن أصله أكثر من ثمانية وأربعين حرفا ولا نظير لذلك .

وقيل لاعتماد ألف « فاعلن » على وتد بعدىّ قال الدماميني :

ولاينهض هذا علّة فإن الاعتماد فى ذلك مجوز لاموجب . وسيأتى أن بعض العروضيين أجاز استعمالهما غير مخبونين وهو من الشواذ التى لايلتفت إليها .

قال :

عروضه وضربه عدّهما	كعدّ ما من قبله تقدّما
مخبونة وضربها مخبون	وبيتهـا يا حار لاتخون
والآخر المقطوع والشاهد له	قد اشهد الغارة شعوى مقبلة
مجزوّة وضربها مـذال	إنا ذممنا بيتها المثال
والثانى مثلها وبيت الشاهد	ربع عفا مستعجم المعاهد
وللثالث المقطوع بعد التجزئه	سيروا معا ميعادكم بالأودية
مجزوّة مقطوعة وضربها	كمثلها ما هيج الشوق لها

عد عروض البسيط وأضربه كعدّ عروض المديد وأضربه . وقد تقدم أن للمديد ثلاث أعاريض ، وستة أضرب ، فكذلك البسيط .

العروض الأولى مخبونة بحذف ألفها ، ولها ضربان . الضرب . الأول مخبون مثلها وبيته :

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلى ولاملك

فقوله « هية » هو العروض ، وقوله « ملك » هو الضرب . ووزن كل منهما « فَعِلن » ، وتقطيع البيت وتفعيله :

« يا حار لا » مستفعلن ، « أرمين » فاعلن ، « منكم بدا » مستفعلن « هية » فَعِلن ، « لم يلقها » مستفعلن ، « سوقة » فاعلن ، « قبلى ولا » مستفعلن ، « ملك » فَعِلن . الضرب الثانى : مقطوع بحذف ساكن وتده المجموع وإسكان ما قلبه وبيته :

قد أشهد الغارة الشعواء تحملني

جرداء معروفة اللحيين سرحوب

فقوله « ملني » هو العروض ، ووزنه فَعْلن بسكون العين .

العروض الثانية مجزوءة بحذف آخر جزء منها صحيحة بعد التجزئة ولها ثلاثة أضرب : الضرب الأول مجزوء مذال وبيته :

إنا ذممنا على ما خيّلت سعد بن زيد وعمرو من تميم

فقوله « ما خيّلت » هو العروض ، وزنه « مستفعلن » . وقوله « من تميم » هو الضرب ، ووزنه مستفعلان .

الضرب الثاني مجزوء صحيح مثلها وبيته .

ماذا وقوفي على ربع خلا مخلولق دارس مستعجم

فقوله « ربع خلا » هو العروض ، وقوله « مستعجم » هو الضرب ووزن كل منهما « مستفعلن .

الضرب الثالث مجزوء مقطوع ، وذلك أنه حذف آخر جزء من البيت وقطع الجزء الذي قبله فحذف ساكن وتده وسكن ما قبله ، وبيته :

سيروا معا إنما ميعادكم يوم الثلاثا بطن الوادي

فقوله « ميعادكم » هو العروض ، وقوله « ن الوادي » هو الضرب ، ووزنه مفعولن .

العروض الثالثة : مجزوءة مقطوعة ولها ضرب واحد مثلها وبيتها :

ما هيج الشوق من أطلال أضحت قفارا كوحي الواحي

فقوله « أطلال » هو العروض ، وقوله « ي الواحي » هو الضرب

ووزن كل منهما « مفعولن » . ويدخل الخبن فى هذه العروض وضربها .
وبيته :

أصبحت والشيب قد علانى أدعو حثيثا إلى الخضاب

فقوله « علانى » هو العروض ، وقوله « خضابى » هو الضرب .
ووزن كل منهما « فعولن » وهذا هو المسمى عندهم بالمخلع .

قال الدماميني : والمولدون التزموا الخبن فى هذه العروض وضربها لحسن ذوقه ، وهو من التزام ما يلزم .

تنبيهان : **الأول** قال الدمامينى : استدرك بعضهم للبسيط عروضين
إحداهما مجزوءة حذاء مخبونة لها ضربان :

ضرب مثلها كقوله :

عجبت ما أقرب الأجل منا ومــا أبعــد الأمــل

والضرب الثانى مقطوع مخبون كقوله :

إن شــواء ونشــوة وخبب البــازل الأمــون

العروض الثانية مشطورة لها ضرب واحد مثلها كقوله :

إن أخــى خــالدا ليس أخــا واحــدا

قال وأجاز أيضاً استعمال العروض الأولى من البسيط غير مخبونة
كقوله :

« ولا تكونوا كمن لا يرتجى أدبه » .

وكذا أجاز استعمال ضربها الأول غير مخبون كقوله :

وبلدة مجمل تمسى الرياح بها لواعبا وهى ناء عرضها خاوية

ثم قال الدماميني : وهذا كله شاذ لا يلتفت إليه

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف الخبن فى الخماسى والسباعى وهو حسن فيهما : قال الدماميني ، ويظهر أن الخبن فى السباعى إنما هو حسن فى أول الصدر وأول العجز . فليعتبر ذو الطبع السليم . ويدخله أيضا من الزحاف الطىّ فى السباعى وهو صالح فيه ، والخبل وهو قبيح فيه فبيت الخبن :

لقد مضت حقب صروفها عجب فأحدثت عبرا وأحقبت دولا

أجزاؤه كلها مخبونة . وبيت الطىّ :

ارتحلوا غدوة وانطلقوا سحرا فى زمر منهم تتبعها زمر

أجزاؤه السباعية كلها مطوية . وبيت الخبل :

وزعموا أنهم لقيهم رجلّ فأخذوا ماله وضربوا عنقه

أجزاؤه السباعية كلها مخبولة ، وها هنا قد تم الكلام على الدائرة الأولى وهى دائرة المختلف ، وها نحن أولاء نشرع إن شاء الله تعالى فى بيان الدائرة الثانية وهى دائرة المؤتلف .

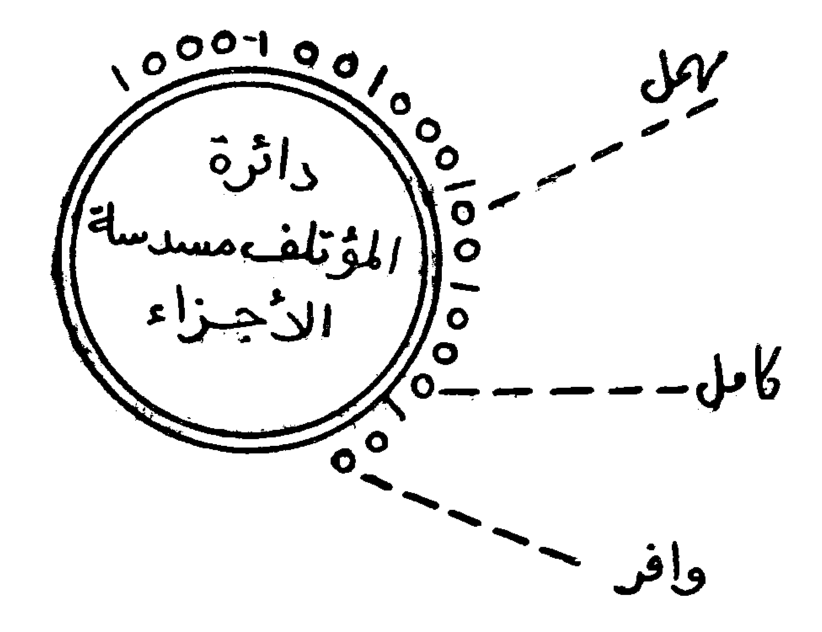
دائرة المؤتلف

دائرة المؤتلف هى الدائرة الثانية من الدوائر الخمس ، وإنما سميت بالمؤتلف لائتلاف أجزائها وتماثلها ، لأن بحريها المستعملين مركبان بين أجزاء سباعية فتماثلت . لذلك قال :

وهذه دائرة المؤتلف	لها مفاعلتن بتحريك وفى
مكررا ستا فمنها الوافر	وكامل ومهمل أى آخر
حروفها اثنان وأربعونا	محركات تحتوى السكونا
فعشرة واثنان ساكنات	وما بقى منها محركات

أى هذه الدائرة الثانية المعروفة بالمؤتلف وأجزاؤها مفاعلتن محرك اللام ، وهو معنى قولى بتحريك « وفى » اسم فاعل من « وفى — يفى » إذا جاء بالشىء وافيا أى تماما وذلك أن النظم لم يقبل مفاعلتن بتحريك اللام فسكنته للوزن . ثم وصفته بالتحريك ليعلم أن الجزء المشار إليه بفتح اللام لا بسكونها ، ثم إن هذا الجزء مكرر فى هذه الدائرة ست مرار فهى سداسية الأجزاء جملة حروفها اثنان وأربعون حرفا الساكن منها اثنا عشر ، والمتحرك ثلاثون ، لكن لا توضع إلا على نصف ذلك لكون الشطر معلوما بالمقايسة كما مرّ . وأبحرها التى تخرج منها ثلاثة : اثنان مستعملان وهما الوافر والكامل ، وواحد مهمل .

وصفة استخراج الأبحر منها أنك تبدأ بأول وتد منها وهو « مفا » إلى أن تنتهى آخرها فيخرج « مفاعلتن » ست مرات وهو وزن الوافر . ثم تبتدىء بالسبب الثقيل وهو « عَلَ » حتى تنتهى آخرها فيخرج « علتن مفا » ست مرات فتنطبق به « متفاعلن » ستا وهو وزن الكامل ثم تبتدى



وصف الدائرة

بالسبب الخفيف و هو « تن » فيخرج لك « تن مفاعلت » ست مرات فتنطبق به فاعلاتك وهو البحر المهمل وكأن حاله تقول : فاعلاتك يا عروضى لا فاعلات العرب فإنهم لم يستعملوه . قال الصفاقسى : واسبب فى إهماله ما يلزم عليه من المحذور ، وهو إما لزوم الوقف على المتحرك إن ترك الحرف الأخير على حاله من المتحرك أو عدم تماثل أجزاء البيت إن سكن ، لأنه من دائرة المؤتلف وهى مبنية على تماثل الأجزاء . قال وقد استعمله بعض المولدين وارتكب محذور عدم التماثل فقال :

ما رأيت من الجآذر بالجزيرة   إذ رمين بأسهم جرحت فؤادى

وقال الشريف إن السبب فى إهماله ما يلزم عليه من تفريق السبب الثقيل من الخفيف ، وكلاهما كالصوت الواحد الذى لا تفرق أبعاضه . ولذا أطلق أئمة هذا الفن عليهما اسم الفاصلة فأفردوهما باسم يختص بهما كالوتد والسبب ، وقد سبق الكلام معه فى ذلك ، كذا فى الدمامينى والله أعلم .

ذكر الوافر

هو البحر الأول من دائرة المؤتلف . نقل بعضهم عن الخليل أنه إنما سمى وافرا لوفور أوتاد أجزائه . ونقل بعضهم عنه أنه سمى وافرا لوفور أجزائه وتدا فوتدا ، والمعنى متقارب . وقال الزجاج سمى بذلك لوفر حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل فى أجزائه . والكامل وإن كان بهذه الصفة ، إلا أن الوافر حذف من حروفه فلم يكمل لاستعماله مقطوفا فهو موفور الحركات ناقص الحروف قال

فيؤخذ الوافر من أولها	وهكذا إلى تمام شكلها
عروضه مقطوفة والأخرى	مجزوّة ضروبهن تترى
مقطوفة فضربها مقطوف	لها قرون بيّنها المعروف
مجزوة والضرب مثلها كما	قد علمت ريعه وهن الحمى
والثانى معصوب كبيت الأمر	وإنها تعصيه عند الزجر

يؤخذ الوافر من أول الدائرة فيستعصى فيه جمع حركاتها وسكناتها إلى تمام شكلها . وقد علمت أنها مركبة من « مفاعلتن » ست مرات ، فيكون ذلك القدر وزن الوافر . لكن لايستعمل تام الحروف ، بل يجب فى تامه القطف فى العروض والضرب وهو حذف السبب الخفيف مع إسكان ما قبله فيصير « مفاعلتن » فى العروض . والضرب « مفاعل » بسكون اللام فينقل إلى « فعولن » ، وإنما التزم فيه ذلك لأنه شعر كثرت حركاته فاستثقلت ، فحذف من آخر عروضه وآخر ضربه تسهيلا وتخفيفاً . فإن قيل فهلا استثقلوا فى الكامل مااستثقلوا فى الوافر لأن حركاتهما سواء ؟

أجيب : إن الكامل وقعت فيه الفاصلة مقدّمة فى جزئه على الوتد

وهى أكثر حركات من الوتد . والوافر تأخرت فيه الفاصلة فكان جانب الحذف وهو آخر الجزء فى الوافر أكثر حركات فيه الكامل . انتهى .

ولهذا البحر عروضان وثلاثة أضرب :

العروض الأولى مقطوفة وضربها مقطوف مثلها وبيته :

لنا غنم نسوّقها غزار كأن قرون جلتها العصىّ

فقوله « غزار » هو العروض ، وقوله « عصيو » هو الضرب . وزن كل منهما فعولن : وتقطيعه وتفعيله : لنا غنم « مفاعلتن » ، نسوّقها « مفاعلتن » ، غزارن « فعولن » ، كأنّ قرو « مفاعلتن » ، ن جلتها أل « مفاعلتن » ، عصيّو « فعولن » .

وزعم بعضهم أنه شذّ فى هذه العروض القبض وأنشد شاهدا عليه :

علوت على الرجال بخلتين ورثتهما كما ورث الولادة

ولا يجوز تمكين حركة النون فى « خلتين » حتى ينشأ عنها حرف اللين . واعترضه الصفاقسى ببطلان دعوى الشذوذ لكثرة مجىء ذلك فيها . وأورد أشعاراً كثيرة فى ذلك قال الدمامينى : جميع ما استشهد به لا ينهض مع كثرته حجة ولا ردا لدعوى الشذوذ . وذلك لأن جميع ما استشهد به يجوز فيه التمكين نظما ونثرا دون شذوذ ، ولا اختصاص له بعروض ولاضرب بل ولا بالنظم أصلا ورأسا . وأما تمكين مثل « خلتين » فى فصيح الكلام ممتنع نظما ونثرا . نعم يجوز تمكينه فى الضرب لاطلاق الروىّ ، وفى العروض بشرط التصريع . وإن مكن على غير هذا فللضرورة على شذوذ فيه ، انتهى .

ووجه شذوذه أن القبض فى هذه العروض ممتنع عند جميع أهل الفن . وأيضا إذا قبضت لزم منها توالى التغييرات على الموضع الواحد ، وهو مجتنب عند الاختيار والله أعلم

العروض الثانية مجزوءة ولها ضربان :

الأول مثلِه وبيته :

لقــد علمت ربيعة أنّ حبلك واهن خلق

فقوله « ربيعة أنْ » هو العروض ، وقوله « هن خلق » هو الضرب . ووزن كل منهما « مفاعلتن » .

الضرب الثانى معصوب بالصاد المهملة وبيته :

أعاتبهــا وآمــرها فتغضبــنى وتعصيــنى

فقوله « وآمرها » هو العروض ، وزنه مفاعلتن . وقوله « وتعصينى » هو الضرب ، وزنه « مفاعيلن » . وذلك أنه كان مفاعلتن فسكنت لامه فنقل إلى مفاعيلن .

تنبيهان : الأول ، حكى الأخفش للوافر عروضا ثالثة مجزوءة مقطوفة لها ضرب مثلها وبيته :

عبيــلة أنت همــى وأنت الدهــر ذكــرى

ومثـــله :

فإن يهــلك عبيــد فقــد باد القــرون

ومثـــله :

أشاقك طيــف مامــه بمــكة أم حمامــة

فوزن كل واحد من هذه الأبيات وضروبها « فعولن » .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف العصب وهو حسن ، والعقل وهو صالح ، والنقص وهو قبيح . فبيت العصب ،

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

أجزاؤه السباعية كلها معصوبة . وبيت العقل :

منازل لفرتنا قفار كأنما رسومها سطور

وبيت النقص :

لسلامة دار بحفير كباقي الخلق الرسم قفار

ويدخل الجزء الأول من البيت « العضب » بالضاد المعجمة والقصم والجمم والعقص ، وكلها قبيح . فبيت العضب :

إن نزل الشتاء بدار قوم تجنب جار بيتهم الشتاء

وبيت القصم :

ما قالوا لنا سدداً ولكن تفاحش أمرهم وأتوا بهجر

وبيت الجمم :

أنت خير من ركب المطايا وخيرهم أبا وأخا وأمّا

وبيت العقص :

لولا ملك رءوف رحيم تداركني برحمته هلكت

وإذا اتقنت أنواع الخزم مما مرّ هان عليك تفعيل هذه الأجزاء والله أعلم .

ذكر الكامل

وهو البحر الثانى من دائرة المؤتلف والخامس من الأبحر المستعملة . قال الخليل : سمى بذلك لاجتماع ثلاثين حركة فيه لم تجتمع فى غيره . وقال الزجاج : لكمال أجزائه بعدد حروفها يعنى أنها استكملت كما فى الدائرة . وإذا ثبت أن الخليل هو مسمىّ هذه الأبحر بذلك ، فلا يليق بغيره أن يظهر علة غير . لأنه هو أعرف بأصل تسميته والمناسبات . وإن كثرت للمعنى الواحد ، فلا يلزم مراعاتها كلها بل يكفى أن يراعى فى التسمية معنى واحدا .

وقد علمت أن وجه التسمية لا يجب اطراده فلا تنسه ها هنا .

قال :

واستخرجوا الكامل من ثقيلها ... لمنتهى الحروف من تفعيلها

فجاء متفاعلن مكررا ... ستا سوى ما بالزحاف غيرّا

له الأعاريض معا والأضرب ... ثلاثة وتسعة ترتب

ذات تمام ضربها متمتم ... والآخر المقطوع حين ينظم

وثالث أحذّ ثم اضمرا ... وهذه أبياتها كما نرى

فإن صحوت لا أقصّر الندى ... وزادك الحبال منهن النّدا

وبيت رامتين ثم العاقل ... لآخر الضروب عند العاقل

حذاء ضربها أحذ مثل من ... قال عفت ثم انمحت تلك الدّمن

والثانى منها حذّ مضمر ... عند النزال أنت أجرى أجسر

مجزوّة وضربها مرفّل ... ومثلها وآخر مذيل

والرابع المقطوع نحوان همُ ... للسيئات ذكروا تكرموا

ومثل الصحيح بيت الفقه ... ومثل التذييل بيت اقبر

ولم نزعت آخرا للأول ... وهو الذى يعرف بالمرفّل

استخرج العروضيون الكامل من دائرة المؤتلف من سببها الثقيل إلى آخر الحروف من تفعيلها فخرج لهم « علتن مفا » ستّ مرار فنطقوا به « مفاعلتن » ست مرار ، فهو وزن الكامل . ولا يتغير إلا إذا دخله شيء من الزحافات فإنه يدخله الإضمار والوقص والخزل كما مر ، وسيأتى أمثلة ذلك . وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب :

العروض الأولى تامة ولها ثلاثة أضرب :

الضرب الأول تام مثلها وبيته :

وإذا صحوت فما أقصرعن ندًى   كما علمت شمائلى وتكرمى

فقوله « صر عن ندى » هو العروض ، وقوله « وتكرمى » هو الضرب . ووزن كل منهما « متفاعلن » ، وتقطيعه وتفعيله : « وإذا صحو متفاعلن « ت فما أقص » متفاعلن ، « صرعن ندى . متفاعلن ، « وكما علم » متفاعلن ، « ت شمائلى » متفاعلن ، « وتكرمى » متفاعلن .

الضرب الثانى مقطوع وبيته :

وإذا دعونك عمّهن فإنه   نسب يزيدك عندهن خبالا

فقوله « ن فإنّه » هو العروض ووزن فعلاتن ، كان متفاعلن فقطع فصار متفاعل فنقل إلى فعلاتن . وأشرت إلى هذا الشاهد بقولى « وزادك الخبال مِنْهُن الندّى » بكسر النون أى الدعاء والنَّدى فى آخر الشطر الأول بفتح النون وهو الكرم .

الضرب الثالث أحذ بحذف وتده المجموع مضمر بتسكين ثانيه وبيته :

لمن الديار برمتين فعاقل   درست وغير أيها القطر

فقوله « ن فعاقل » هو العروض : وزنه متفاعلن . وقوله « قطرو »

هو الضرب وزنه فعلن ، كان متفاعلن مخذف وتده فصار « متفا » ثم سكن ثانيه فصار » متْفا » فنقل إلى فعْل « بسكون العين و هو المراد بقولى : وبيت رامتين ... إلخ . ومعنى قولى لآخر الضروب أى ضروب العروض الأولى . والعاقل فى الشطر الأول اسم موضع ، وفى الشطر الثانى صاحب العقل .

العروض الثانية حذّاء بفتح المهملة والمدّ وذلك أن يحذف منهما الوتد المجموع ، ولها ضربان :

الأول أحذّ يمثلها وبيته :

دمن عفت ومحى معالمهـــا هطل أجش وبارح ترب

فقوله « لمها » هو العروض ، وقوله « تربو » هو الضرب . وزن كل منهما « فعِلن » وإليه الإشارة بقولى . مثل من قال عفت ... إلخ . والتقدير مثل قول من قال إلخ .

الضرب الثانى أحَذ مضمر وبيته ،

ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج فى الذّعر

فقوله « مة إذ » هو العروض وزنه فعلن بتحريك العين . وقوله « ذعرى » هو الضرب وزنه « فعلن » بسكون العين . وإلى هذا الشاهد أشرت بقولى . عند النزال أنت أجرى أجسر .

العروض الثالثة مجزوءة صحيحة ، ولها أربعة أضرب .

الضرب الأول : مجزوء مرفّل بزيادة سبب خفيف فى آخره وبيته :

ولقـــد سبقتهم إلىّ فلم نزعت وأنت آخر

فقوله : تهم إلىْ هو العروض ، ووزنه متفاعلن . وقوله : « ت وأنت آخر » هو الضرب ، ووزنه متفاعلاتن .

الضرب الثانى مذيل بزيادة ساكن فى آخره ، وبيته :

جـــدث يكون مقامه أبدا بمختلف الرياح

فقوله « ن مقامه » هو العروض،ووزنه متفاعلن.وقوله« تلف الرياح » هو الضرب ، ووزنه « متفاعلان » . وإلى هذ أشرت بقولى : بيت القبر . لأن الحدث هو القبر .

الضرب الثالث مجزوء صحيح مثل العروض ، وهو معنى قولى ـ ومثلها . وإنما قدمت ذكره فى المتن على المذيل لموافقة النظم وأخرت ذكره هاهنا لأجل الترتيب المعهود عند أهل العروض وبيته .

وإذا افتقرت فلا تكن متخشعا وتجمل

فقوله . « ت فلا تكن » هو العروض . وقوله . « وتجملى » هو الضرب . ووزن كل منهما « متفاعلن » . وإلى هذا الشاهد أشرت بقولى . بيت الفقر .

الضرب الرابع مجزوء مقطوع وبيته .

وإذا هم ذكروا الإسا ءة أكثروا الحسنات

فقوله « ذكروا الإسا » هو العروض ، وزنه « متفاعلن » . وقوله « حسنات » هو الضرب ، وزنه « فعلاتن » . وإلى هذا أشرت بقولى . إن هم للسيئات ذكروا تكرموا . وأما قولى «ولم نزعت آخرا للأول«فمعناهأن البيت الذى فيه فلم نزعت آخرا فهو مثال للضرب الأول من ضروب هذه العروض وهو المعروف بالمرفّل وقد تقدم ذكره .

تنبيهان : الأول : حكى بعضهم أن الكامل يستعمل شطراً ، ويأتى تارة مرفّلا ، كقوله : أبكى اليزيد ابن الوليد فتى العشيرة . وتارة مذيّلا كقوله : يا خل مالاقيت فى هذا النهار . وتارة معرّى من ذلك كقوله : حكمت بجور فى القضاء ولاتنا . قال الدماميني : وهذا كله شاذ لايعرفه الخليل .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف الإضمار وهو حسن ، والوقص وهو صالح ، والخزل وهو قبيح . فبيت الإضمار :

إنى امرؤ من خير عبس منصبى شطر وأحمى سائرى بالمنصل

أجزاؤه كلها مضمرة . وبيت الوقص :

يذب عن حريمه بسيفه ورمحه ونبلـــه ويحتمى

وبيت الخزل :

منزلة صم صداها وعفت أرسمها إن سئلت لم تجب

وبيت الإضمار فى الضرب المرفّل :

وغررتنى وزعمت أنّـ ـك لابن فى الصيف تامر

وبيت الوقص فى الضرب المرفّل :

ولقد شهـــدت وفاتهم ونقلتهم إلى المقابر

وبيت الخزل فيه :

صفحوا عن ابنك إن فى . ابنك جدةً حين يكلم

وبيت الإضمار فى الضرب المذيل .

وإذا اغتبطتُ أو ابتأسْتُ حمدتُ رب العالمينا

وبيت الوقص فيه

كتبت الشقاء عليهما فهمـــا له ميسران

وبيت الخزل فيه .

وأجب أخاك إذا دعا ك معا لنا غير مخالف

واعلم أنه لايجوز الضرب المقطوع من العروض الأولى والثالثة من هذا البحر إلا السلامة أو الإضمار ، فلا يدخله من أنواع الزحاف غير الإضمار ، إذ لا يحتمل مع القطع زيادة حذف . وبيت الإضمار فى الضرب المقطوع من البيت الوافى .

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال

وبيته فى الضرب المجزوء المقطوع .

وأبو الحسين ورب مسكة فارع مشغول

وقد يلتبس هذا البحر عند إضمار جميع أجزائه بالرجز ، لأنه يصير مستفعلن ست مرات فيستدل عليه بما قبله أو ما بعده كما فى بيت عنتر : إنى امرؤ ... إلخ . فإن فى أول القصيدة .

طال الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحومل

فوجود متفاعلن فى هذا البيت يشهد بأن القصيدة من الكامل لا من الرجز . فإن فقد المبيّن حمل على الرجز لأصالة مستفعلن وفرعيته فى الكامل بهذا التغيير الخاص . وكذلك مع الوقص والخزل فى جميع الأجزاء ، لأن « مفاعلن » فى الرجز فيه ناشىء عن الخبن وهو حذف ساكن . وفى الكامل عن الوقص وهو حذف متحرك ، و « مفتعلن » فى الرجز ناشىء عن تغيير واحد وهو الطىّ ، وفى الكامل عن تغييرين وهما الإضمار والطىّ ، فتعين الحمل على الرجز إيثارا لارتكاب أخف الأمرين ، كذا فى الدمامينى . وهنا قد انتهى الكلام على دائرة المؤتلف . ولنشرع الآن فى بيان الدائرة الثالثة وهى المشتبه

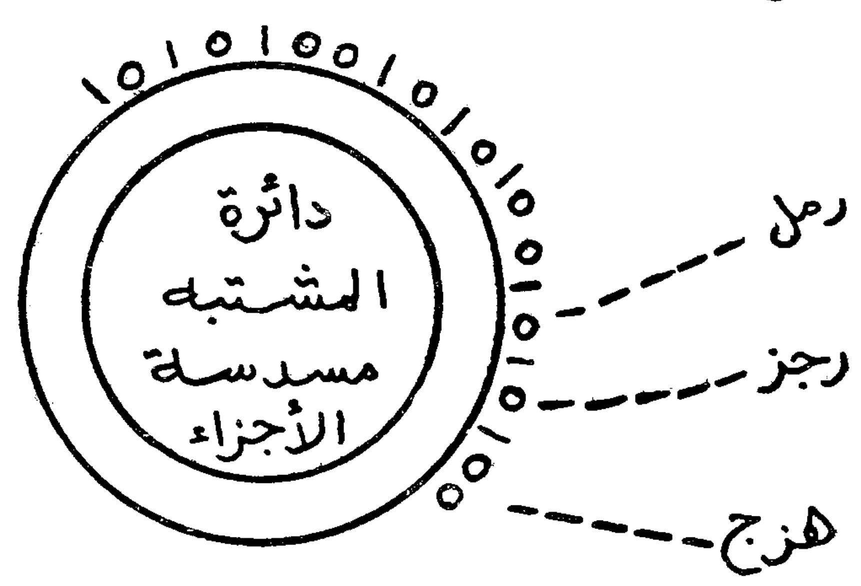
دائرة المشتبه

هى الدائرة الثالثة ، سميت بذلك لاشتباه أجزائها فإن جميعها « مفاعيلن » وأكثر العروضيين يسميها بالمجتلب ، لأن أوزانها مجتلبة من دائرة المختلف . وذلك أن أوزان أبحرها « مفاعيلن » و « مستفعلن » و « فاعلاتن » . فمفاعيلن مجتلب من وزن الطويل ، وفاعلاتن من المديد ، ومستفعلن من البسيط . وهؤلاء يسمون الدائرة الرابعة بالمشتبه لاشتباه أبحرها . وقد جريت على الاصطلاح الأول لأنه أنسب وإن كان أقل . ولذا قلت :

واجعل مفاعيلن لوزن المشتبه	مكررا ستا بوضع مشتبه
تلقى المحركات والتسكينا	فى أصلها اثنين وأربعينا
فعشرة ثم ثمان سكّنت	والحركات فى البواقى مكّنت
فهزج ورجز ورمل	أبحرها مستعملات تعلو

أجزاء دائرة المشتبه « مفاعيلن » ست مرات ، فجملة حروفها اثنان وأربعون . ثمانية عشر منها ساكنة وأربعة وعشرون محركات ، لكن لا ترسم فى الوضع إلا على نصف ذلك كما تقدم . وأبحرها ثلاثة : الهزج والرجز والرمل . كلها مستعملة تفوق غيرها من سائر الأبحر التى لم تستعمل استعمالها . وكونها مستعملة أوجب تقديم هذه الدائرة على ما يليها .

وهذا وضع الدائرة كما ترى :



هذا شطرها ، والشطر الثانى مثله . وصفة تخريج الأبحر منها أنك تبتدئ بأول علامة فيها وهو الوتد المجموع إلى آخر حروفها فيخرج الهزج . ثم تبتدئ بأول سبب فيها تنتهى إليه فيخرج « عيلن مفا » ست مرات فتنطق به « مستفعلن » وهو وزن الرجز . ثم تبتدئ بالسبب الثانى حتّى تنتهى إليه فيخرج « لن مفاعى » ست مرات فتنطق به « فاعلاتن » وهو وزن الرّمل . وبذلك يتم تفكيكها ، إذ الباقى عين الأول . وها أنا ذا أشرع بعون الله تعالى فى بيان أبحرها فأقول .

ذكر الهزج

الهزج بفتح الهاء والزاء هو البحر الأول من دائرة المشتبه ، والسادس من الأبحر المستعملة . قال الخليل : سمي هزجاً تشبيها له بهزج الصوت . قال الدماميني : كأنه يريد بهزج الصوت تردده . قال بعضهم : وإنما كان ذلك لأن أوائل أجزائه أوتاد يتعقب كلا منها سببان خفيفان . وهذا مما يعين على مد الصوت . وقيل سمى هزجا لطيبه : لأن الهزج من الأغانى وفيه ترنم . قال :

فمن منا يخرج بحر الهزج لكنه مجزوء المنتسج
له عروض ولها ضربان ذو صحة وحذفهم فى الثانى
من آل ليلى الصحيح واجعلا الثانى ما ظهرى لباغ مثلا

يخرج بحر الهزج من أول هذه الدائرة . وقد علمت أنّ أولها « مفا » فتخرج أجزاؤه « مفاعيلن » ست مرات . لكنه واجب التجزئة ، فلا يستعمل إلا مربعاً . وشذ مجيئه تاماً ، أنشد منه بعضهم :

عفا يا صاح من سلمى مراعيها فظلت مقلتى تجرى أماقيها

فوزن هذا البيت « مفاعيلن » ست مرات ، وهو شاذ لا يلتفت إليه . والمسموع التزام الجزء فيه ، فوزنه المستعمل « مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن » . وله عروض واحدة صحيحة بعد التجزئة ، ولها ضربان : الأول صحيح مثلها وبيته :

عفا من آل ليلى السّهْب فالأملاح فالغمر

فقوله « ل ليلى السه » هو العروض ، وقوله « ح فالغمرو » هو ضرب . وزن كل منهما « مفاعيلن » وهو المراد بقولى : « من آل ليلى للصحيح » أى البيت الذى فيه من آل ليلى شاهد للضرب الصحيح .

وتقطيعه وتفعيله : « عفا من » مفاعيلن ، « ل ليلى السّه » مفاعيلن ، « ب فالأملا » مفاعيلن ، « ح فالغمرو » مفاعيلن .

الضرب الثانى محذوف بحذف سببه الأخير وبيته :

وما ظهرى لباغى الظيم بالظهر الذّلول

فقوله « لباغى الظى » هو العروض ، وزنه « مفاعيلن » : وقوله « ذلولى » هو الضرب ، وزنه « فعولن » ، كان « مفاعيلن » فحذف منه آخر سببيه فبقى « مفاعى » فنقل إلى « فعولن » .

تنبيهان : الأول : حكى الأخفش أنّ للهزج ضرباً ثالثاً مقصورا وبيته :

وما ليث عرين ذو أضافير واستانْ
أبو شبلين وثاب شديد البطش غرثانْ

هكذا روى بإسكان النون . قالوا والخليل يأبى ذلك وينشده على الإطلاق . والأقوى على نحو ما سبق فى الطويل . وحكى بعضهم أن له عروضاً محذوفة لها ضرب مثلها وأنشد :

سقاها الله غيثا من الوسمىّ ريّا

وهو فى غاية الشذوذ .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف القبض وهو قبيح ، والكف وهو حسن . ويدخل الجزء الأول الخزم والشتر والخرب ، فبيت القبض :

فقلت لا تخف شيئاً فما عليك من بأس

جزوءه الأول والثالث مقبوضان . وبيت الكف :

فهذان يذودان وذا من كثب يرمى

أجزاؤه كلها ما عدا الضرب مكفوفة . وبيت الخزم :

أدّوا ما استعـــاروه　　　كـــذاك العيش عاريه

فقوله : « أدوا ما اسْ » مخـــزوم ، ووزنه مفعولن ، كان مفاعيلن فحذف ميمه بالخزم فصار فاعيلن فنقل إلى مفعولن . وبيت الشتر :

فى الذين قد ماتـــوا　　　وفى ما خلّفوا عـــبر

فقوله « فى الذى » وزنه فاعلن حذفت ميمه بالخرم وياؤه بالقبض وبيت الخرب :

لو كـــان أبو بشر　　　أميراً ما رضينـــاه

فقوله « لو كان » وزنه مفعول ، حذفت ميمه ونونه بالكفّ فصار « فاعيل » فنقل إلى مفعول والله أعلم .

ذكر الرَّجَز

الرجز بفتح الجيم هو البحر الثانى من دائرة المشتبه ، السابع من الأبحر المستعمله . قال الخليل : سمى رجزا لاضطرابه . والعرب يسمون الناقة التى ترتعش فخذاها رجزاء . قال أبو حاتم : الرجز داء يصيب الإبل فى أعجازها ، فإذا نهضت ، ارتعش فخذها . وأنشد :

همت بخير ثم قصرت دونه   كما نأت الرجزاء شد عقالها

وقال ابن دريد سمى رجزا لتقارب أجزائه وقلة حروفه . وقيل إن أكثر ماتستعمل منه العرب المشطور الذى على ثلاثة أجزاء فشبه بالراجز من الإبل ، وهو الذى إذا شدت إحدى يديه بقى على ثلاث قوائم . قال :

مستفعلن ستاوزان الرَّجز   وأخذه من عي يوصف موجز
لـه أعاريض جميعاً أربع   وخمسة ضروبهن تتبع
ذات تمام مثلها الضرب كما   دار سلمى إذ سلمى فى الحمى
الثانى مقطوع لـه منشود   والقلب منى جاهد مجهود
وجزئت كضربها ومثلوا   لأم عمرو هاج قلبى منزل
وذات شطر ثم ذات نهك   أنفسهن الضرب عند السبك
ومثل المشطور حين مزجا   ماهاج أحزانا وشجوا قد شجا
ومثل النهك الذى عنهم وقع   قولهم ياليتنى فيها جذع

وزن الرجز مستعفلن ست مرات ، وأخذه من الدائرة من أول أسبابها وهى «عى» فيخرج «عى لن مفا» ست مرات فتنطق به مستفعلن ستا ، وله أربع أعاريض وخمسة أضرب :

العروض الأولى تامة ولها ضربان : الأول تام مثلها وبيته :

دار لسلمى إذ سليمى جارة   قفر ترى آياتها مثل الزّبر

فقوله « فى جارة » هو العروض . وقوله « مثل الزّبر » هو الضرب . وزن كل منهما مستفعلن وتقطيعه وتفعيله : « دار ن لسل » مستفعلن ، « مى إذ سلىْ » مستفعلن ، « مى جارتن » مستفعلن ، « قفر ترى » مستفعلن ، آياتها » مستفعلن ، « مثل الزبر » مستفعلن .

الضرب الثانى مقطوع بحذف ساكن وتده وإسكان ما قبله فينقل فيه مستفعلن إلى مفعولن . وبيته :

القلب منها مستريح سالم   والقلب منى جاهد مجهود

فقوله « حن سالمن » هو العروض، ووزنه مستفعلن . وقوله « مجهود » هو الضرب وزنه « مفعولن » كان « مستفعلن » محذفت نونه وسكن ما قبلها وهو القطع فصار مستفعلْ بسكون اللام فنقل إلى مفعولن .

العروض الثانية مجزوءة ولها ضرب واحد مجزوء مثلها ، وبيته :

قد هاج قلبي منزل   من أم عمرو مقفر

فقوله « بى منزل » هو العروض ، وقوله « رن مقفرو » هو الضرب . ووزن كل منها مستفعلن ، والبيت على أربعة أجزاء .

العروض الثالثة مشطورة ولها ضرب واحد وهو نفسها . وبيته :

ما هاج أحزانا وشجواً قد شجا

فقوله « ون قد شجا » هو العروض وهو الضرب . ووزنه مستفعلن .

العروض الرابعة منهوكة ولها ضرب واحد وهو نفسها وبيته ،

يا ليتنى فيها جذع

فقوله « فيها جذع » هو العروض والضرب ، ووزنه مستفعلن ، فالبيت على جزأين وقد حذفت باقى الأجزاء .

وما ذكرته من أن ضرب المشطور والمنهوك هو نفس العروض هو قول بعض العروضيين . ومعناه أن الضرب والعروض امتزجا فصارا جزءاً واحداً لئلا يخلو الشعر من واحد منهما . فصار الجزء يسمى بهذا المعنى عروضا و ضربا . وقيل إن الثلاثة الأجزاء التى فى المشطور كلها ضرب لا عروض له وهو رأى ابن القطاع . ورجح بالتزام تقضيته . وقيل هو عروض لا ضرب لها . ورجح بأن الضرب مأخوذ من الشبه ، وتعذر جعله ضربا لانتفاء ما يشبهه ، فوجب جعله عروضا . وفيه قول رابع وهو أن العروض والضرب منهوكان والجزء الثالث زيد فى الضرب كما يزاد فيه الترفيل والتذييل . واعترض بأن الزيادة على الأجزاء لم توجد بأكثر من سبب خفيف . وفيه قول خامس وهو أن العروض مجزوءة أى ذهب منها جزء واحد فبقيت جزأين . والضرب منهوك أى ذهب منه جزءان وبقى جزء واحد . وبيانه أن هذه الأجزاء الثلاثة الموجودة منها جزءان بقية النصف الأول والجزء الثالث بقية النصف الثانى فيكون صدر البيت دخله الجزء ، وعجز البيت دخله النهك . وعليه فتكون العروض هى الجزء الثانى والضرب هو الثالث وفيه مخالفة النظير . وفيه قول سادس وهو أنه نهك الصدر فالعروض هى جزء الأول والضرب هو الجزء الثالث . وفيه قول سابع وهو أن المشطور نصف بيت لا بيت كامل . قال الدمامينى : التحقيق عند أصحاب هذا القول وإليه ميل ابن الحاجب ، واعترض بمجئ بعض قصائده غير مزدوجة ولو كانت مصرعة لزم إزدواجها . وأما المنهوك ففيه أيضاً أقوال أحدها جعل الجزأين كلاهما عروضا وضربا ممتزجين فهو نظير القول الأول فى المشطور . وقيل الجزء الأول عروض والثانى ضرب ، وقيل كلاهما ضرب بلا عروض وقيل العكس ، وقيل مصرع من العروض الثانية وضربها المجزوئين . والأخفش يجعل المشطور والمنهوك من قبيل السجع ولا يجعلها شعرا البتة .

ويحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بها ، وهو لا يقول الشعر . وأجيب بأن من شروط الشعر القصد إلى وزنه على ما مر وهو عليه الصلاة والسلام لم يقصد الوزن ، وبأنه قد جاء في بعض كلامه صلى الله عليه وسلم كما هو على تمام الرجز ، فيلزم أن لا يكون شعرا .

وقال الزجاج أن الكلمة الواقعية على وزن قطعة من الأبيات المنهوكة والمشطورة لا يكون شعراً حتى يكثر ويتكرر . وأما إذا لم يتكرر فليست شعراً

قال الدماميني : يريد بهذا إنما جهل فيه قصد قائله إلى الوزن لا يحمل على الشعر إلا إذا كثر وتكرر . فإن القرينة تكون دالة على قصد قائله لاالوزن فيكون شعرا ، وأما إذا لم يتكرر فلا قرينة تدل على القصد فلم يجعل شعراً لذلك . أما إذا فرض أن قائلا قصد الوزن على نمط المشطور والمنهوك من أول الأمر ولم ينضم منه غير بيت واحد لأطلقنا عليه الشعر لتحقق القصد فيه إلى الوزن ، انتهى كلام الدماميني .

تنبيهان : الأول ، استدرك بعضهم للجز عروضا مقطوعة ذات ضرب مماثل لها وأنشد على ذلك :

لأطرقن حصنهم صباحا وأبركن مبرك النعامة

وكذلك حكموا بجواز القطع في المشطور وجعلوا منه :

يا صاحبي رحلي أقلا عذلي

قال الدماميني : والخليل يجعل هذا من السريع إلا أنهم اتفقوا على جواز استعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشطورة إجراء للعلة مجرى الزحاف لقول إمرأة من جديس :

لا أحد أزل من جديس هكذا يفعل بالعروس

يرضى بهذا يا لقومى حرّ   أهدى وقد أعطى وسيق المهر
لخوض بحر الندى بنفسه   خير من أن يفعل ذا بعرسه

وقال الآخر :

والنفس من أنفس شىء خلقا   فكن عليها ما حييت مشفقا
ولا تسلط جاهلا عليها   فقد يسوق حتفها إليها

قال ابن برى : وهو أكثر ما يستعمله المحدثون فى الأراجيز المشطورة المزدوجة . قال : ولقائل أن يقول أن كل شطرين من ذلك شعر على حدته ، إلا أنه لا يسمى قصيدة حتى ينتهى إلى سبعة أشطار .

قال الدماميني : الذى يظهر لى فى هذا أن يجعل كل شطرين من ذلك شعرا على حدته ، ولا يجعل ذلك كله قصيدة واحدة وإن تجاوزت الأبيات سبعة ، لأنهم لا يلتزمون إجراءها على روى واحد ولا على حركة واحدة بل يجمعون فيها بين الحروف المختلفة المخارج بالقرب والبعد والحركات الثلاث لا يتحاشون ذلك . ولاختلاف أوزان الضرب ، وإنما يلتزمون ذلك فى كل شطرين . فلو جعلنا الكل قصيدة واحدة ، للزم وجود الاكفاء والإجازة والأقوى والإصراف فى القصيدة الواحدة وتكرر ذلك فيها . وتلك عيوب يجب اجتنابها . وهم لا يعدون مثل ذلك فى هذه الأراجيز عيبا ولا تجد نكيرا لذلك من العلماء فدل على ماقلناه .

قال ابن برىّ : وللعرب تصرّف واتساع فى الرجز لكثرته فى كلامهم فى مواطن الحرب ومقامات الفخر والملاحات .

قال الزجاج : الرجز وزن يسهل فى السمع ويقوم فى النفس ، ولذلك جاز أن يقع فيه النهك والجزء فى الشطر . قال ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى ، لاحتمل ذلك لحسن بنائه كقول عبد الصمد ابن المعدل :
قالت خبل ، ماذا الخجل ، هذا الرجل ، حين احتفل ، أهدى بصل .

فجاء بالقصيدة كلها على مستفعلن كما ترى . وهذا النوع لم يسمع منه شيء للعرب ، وأقل ما سمع لهم ما كان على جزأين كقول دريد ابن الصمة يوم هوزان :

يا ليتني فيها جزع أخـب فيهـا واضـع

انتهى كلام ابن برى وكله مأخوذ من شرح الدماميني على الخزرجية .

التنبيه الثاني : يدخل هذا البحر من الزحاف الخبن وهو صالح ، والطيّ وهو حسن ، والخبل وهو قبيح منبت الخبن :

وطالما وطالما وطالما كفى بكف خالد مخوفهـا

أجزاؤه كلها مخبونة إلا الجزء الرابع . وبيت الطيّ :

ما ولدت والدة من والد أكرم من عبد مناف حسبا

وبيت الخبل :

وثقل منع خير طلب وعجل منه خـير تؤيده

أجزاؤه كلها مخبولة . ويدخل الضرب الثاني وهو المقطوع الخبن وبيته :

لا خير في من كفّ مناشرّه إن كان لا يرجى ليوم خير

فقوله « م خيرى » هو الضرب ، وزنه « مفعولن » ، كان « الفعولن » محذف ثانيه للخبن فصار « فعولن » ونقل إلى « فعولن » والله أعلم .

ذكر الرمل

الرَّمل بفتح الراء وسكون الميم ، وهو الثالث من دائرة المشتبه والثامن من الأبحر المستعملة .

قال الخليل : سمى بذلك تشبيها له برمل الحصير أى نسجه . وقال الزجاج بالرمل وهو سرعة السير . وقيل لأن الرمل الذى هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن .

قال الصفاقسى : وهو أبعدها .

قال :

وفاعلاتن ستًّا للرّمل — وأخذه من لن تمام الأصل
له عروضان وستة أضرب — أولاهما محذوفة السبب
أضربها ثلاثة إن تمّا — فمثل سحق البرد عفى الرسما
وقصروا فى بلغ النعمانا — وحذفوا فالشيب فىّ بانا
وسائر الضروب للمجزوءة — مسبّغ ومثلها فى الزّنة
وحذفوا ومثلوا للأول — ببيت عسفان وربع النزل
ومقفرات مثل للثانى — ومالما قرت ه العينان

وزن الرمل فاعلاتن ست مرات وأخذه فى الدائرة من « لن » وهو السبب الثانى من أسبابها ، والمراد بقولى « تمام الأصل » أى هذا السبب الذى يخرج منه هذا البحر هو تمام الجزء الذى هو أصل لدائرة المشتبه . وذلك أن أصلها مفاعيلن كما تقدم ، فتمام هذا الأصل هو « لن » فيخرج « لن مفاعى » ست مرات فتنطق به فاعلاتن ستا ، وذلك هو وزن الرمل . لكنه لايستعمل إلا محذوف العروض أو مجزوءها ، فلايكون

تام العروض أصلا وشذ قوله :

يا خليلىّ اعذرانى إننى من   حب سلمى فى إكتئاب وانتحاب

فوزن هذا البيت « فاعلاتن » ست مرات ، غير أنه لا يعول عليه فى الاستعمال ، بل المعول على ما ذكرته فى النظم . وذلك أن للرَّمل عروضين وستة أضرب لكل واحدة منها ثلاثة أضرب :

أما العروض الأولى فمحذوفة بحذف سببها الخفيف فيصير « فاعلاتن » فيها « فاعلا » فينقل إلى « فاعلن » ولها ثلاثة أضرب :

الضرب الأول وبيته :

مثل سحق البرد عفّا بعدك الـ   قطر مغناه وتأويب الشمأل

فقوله « بعد كل » هو العروض وزنه « فاعلن » وقوله « ب الشمألى » هو الضرب ، وزنه فاعلاتن وتقطيعه وتفعيله : « مثـل سحق ال » فاعلاتن ، « برو عفا » فاعلاتن ، « بعد كل » فاعلن ، قطر مغنى » فاعلاتن ، « ه وتأوى » فاعلاتن ، « ب الشمأل » فاعلاتن .

الضرب الثانى مقصور بحذف ساكن سببه وإسكان ما قبله ، فيصير فاعلاتن فيه « فاعلاتْ » فينقل إلى « فاعلان » وبيته :

أبلغ النعمان عـنى مالكا   إنه قد طال حبسى وانتظار

فقوله « مالكاً » هو العروض ، وزنه فاعلن . وقوله « وانتظار » هو الضرب وزنه فاعلان . و لى هذا الإشارة بقولى فابلغ النعمانا .

الضرب الثالث محذوف مثلها وبيته :

قالت الخنساء لمـا جئتها   شاب رأسى بعد هذا واشتهب

فقوله « جئتها » هو العروض ، وقوله « واشتهب هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » . وإلى هذا أشرت بقولى فالشيب فىّ بابا .

وأما العروض الثانية فهى مجزوءة ولها ثلاث أضرب :

الضرب الأول مسبغ بزيادة ساكن فى آخره وبيته :

يا خليلىّ أربعا واستخبرا ربعـــا بعسفان

فقوله : « ى أربعا واس » هو العروض وزنه فاعلاتن . وقوله : عاً بعسفان هو الضرب وزنه فاعلاتان . وزعم الزجاج أن هذا الضرب موقوف على السماع . قال والذى جاء منه قوله :

لان حتّى لو مشى الذر عليه كاد يدميه

الضرب الثانى مجزوء صحيح مثلها وبيته :

مقفـــرات دارسات مثـــل آيات الزّبـــور

فقوله دارسات هو العروض ، وقوله « ت الزبورى » هو الضرب . وزن كل منهما فاعلاتن .

الضرب الثالث محذوف وبيته :

ما لمـــا قرت به العينان من هذا ثمن

فقوله « رت به العـــى » هو العروض وزنه فاعلاتن . وقوله « ذا ثمن » هو الضرب وزنه فاعلن . وزعم الزجاج أنه لم يرد مثل هذا البيت شعرٌ للعرب . قال ابن برىّ يعنى قصيدة كاملة .

تنبيهان :

الأول : زعم الزجاج أن لهذا البحر عروضاً ثالثة مجزوءة محذوفة لها ضرب مثلها ، وجعل من ذلك قول السّليك :

طاف يبغى نجـــوة من هلاك فهـــلك
ليـــت شعرى ضلة أىّ شىء قتـــلك
أمـــريض لم تعـــد أم عـــدوّ ختـــلك

فعروض هذه الأبيات وضربها محذوف ، وزن كل منهما « فاعلن » .
هكذا عند الزجاج . وجعل بعضهم ذلك من المديد التام ، وحمله على الشذوذ
كما تقدم فى نظيره ، وعنده أن القصيدة مصرعة . وجعله بعضهم مما ورد من
استعمال المديد مربّعا . ورجح مذهب الزجاج بأنه قياس مذهب الخليل ،
وأن الحمل على جعل عروض ثالثة للرمل أولى من الحمل على تمام المديد .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزّحاف ما دخل المديد وهو الخبن
ويستحسن ، والكف وهو صالح ، والشكل وهو قبيح . فبيت الخبن :

وإذا رايةُ مجـــد رفعت ‏ ‏ نهض الصلت إليهـــا فحواها

وأجزاؤه كلها مخبونه . وبيت الكف :

ليس كل من أراد حاجة ‏ ‏ ثم جدّ فى طلابهـــا قضاها

أجزاؤه إلا الضرب مكفوفة . وبيت الشكل :

إن سعـــداً بطل ممارس ‏ ‏ صابر محتسب لمـــا أصابه

جزآه الثانى والخامس مشكولان ، وفيهما الطرفان . ويدخل الخبن
أيضاً فى الضرب المقصور ، وبيته :

أقصدت كسرى وأمسى قيصر ‏ ‏ مغلقاً من دونه باب حديد

فقوله « ب حديد » هو الضرب ، وزنه فعِلان . ويدخل أيضا الخبن
فى الضرب المسبّغ وبيته :

واضحات فارسيـــا ‏ ‏ ت وأدم عربيـــاتْ

فقوله عربيات بالسكون هو الضرب ، وزن فعلاتان . انتهى من شرح
الدمامينى على الخزرجية ، وبذلك تنقضى الدائرة الثالثة . ولنشرع الآن
بعون الله وتوفيقه فى الكلام على الدائراة الرابعة .

دائرة المجتلب

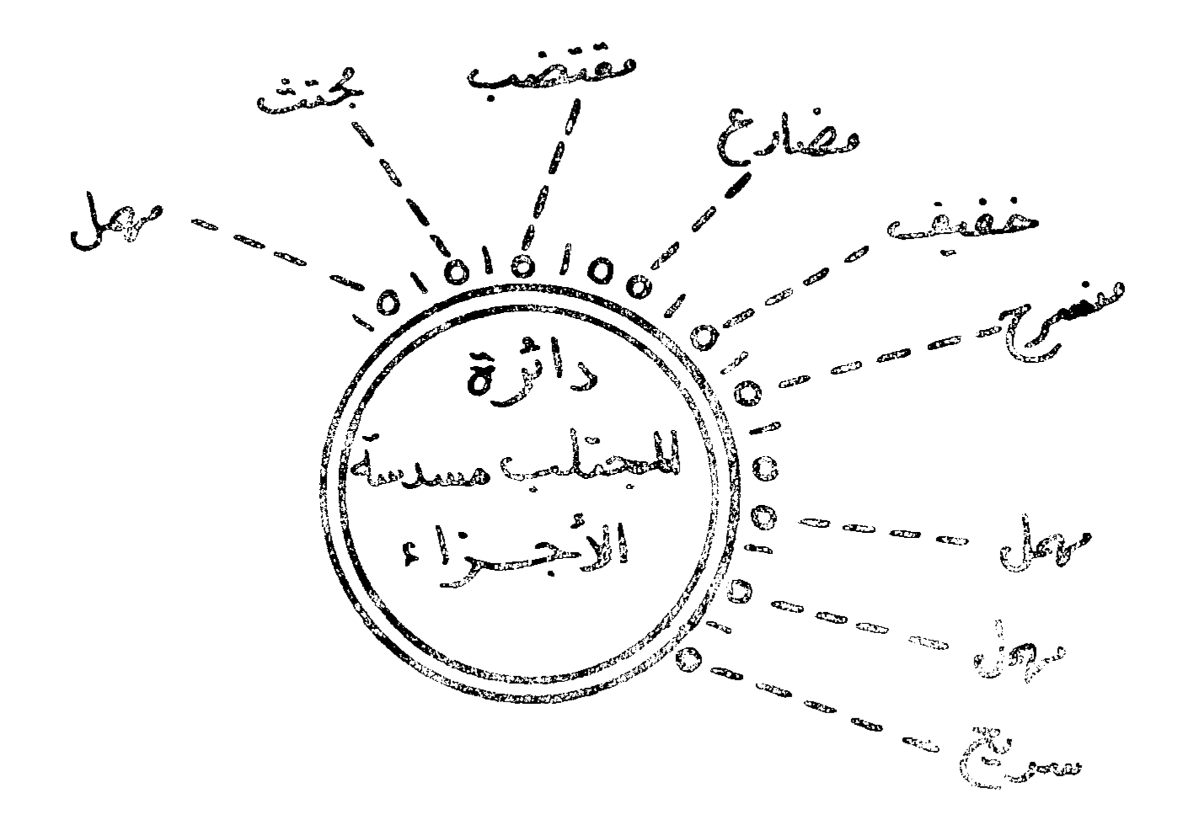
هى رابعة الدوائر ، وسميت بذلك لكثرة أبحرها ، مأخوذ من الجلب وهو الكثرة . وقد تقدم أن بعضهم يسمى الدائرة الثالثة بالمجتلب ويسمى هذه الدائرة بالمشتبه . ووجه تسميتها عندهم بذلك اشتباه أبحرها .

قال الدماميني : حكى ابن القطاع أن فحول الشعراء غلطوا فى بحورها فأدخلوا بعضها على بعض فى القصيدة الواحدة توهماً منهم أنه بحر واحد منهم ، المهلهل والمرقش وعبيد بن الأبرص وعلقمة .

قال :

وأربع مستفعلـــن للمجلتب ... واثنان مفعولات أيضا تصطحب
قد وافقت مشتبــه الصفات ... فى الساكنات والمحركات
أبحـــرها السريع والمنسرح ... خفيفهـــا المضارع المنشرح
مقتضب مجتثهـــا تستعمل ... وما عـــداهن فذاك مهمل

أجزاء دائرة المجتلب « مستفعلن » أربع مرات ، و « مفعولات » مرتين . فيكون التركيب هكذا : مستفعلن مستفعلن مفعولات ، ومثله الشطر الثانى ، فعدد الأجزاء ستة كلها سباعية الأحرف . فجملة حروفها إثنان وأربعون ، ثمانية عشر منها ساكنة والبواقى محركات وهو معنى قولى : قد وافقت مشتبه الصفات ... إلخ والمعنى أن هذه الدائرة قـــد وافقت دائرة المشتبه فى عدد الساكنات والمحركات ، وأبحرها المستعملة ستة وهى : السريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجتث ، وثلاثة مهملة . فالجملة تسعة أبحر وهذه صفة الدائرة كما ترى :



وصفة الفك أنك تبتدئ من أول علامة إلى الآخر فيحدث بحر السريع . ومن أول السبب الثانى إليه فيخرج بحر مهمل يسمى المبتدر ، وسماه بعضهم بالمتّئد بتشديد التاء بعدها همزة اسم الفاعل من التؤدة وهى السكينة . وأجزاؤه فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن مرتين ، وقد نظم منه بعض المولدين فقال :

كن لإخلاق التصاب مستمرئا ولا حوال الشباب مستحليا

ثم تبتدئ من أول الوتد المجموع الذى يلى ذينك السببين إلى أن تنتهى إليه فيخرج بحر آخر مهمل يسمى المنسرد اسم فاعل من سرد الحديث إذا انطلق به من غير توقف ولا تمطيط . وأجزاؤه مفاعيلن مفاعيل فاع لاتن مرتين . وقد نظم منه بعض المولدين فقال :

على العقل معول فى كل شأن ودان كل من شئت أن تدانى

ثم تبتدئ بأول الجزء الثانى إلى أن تنتهى إليه فيخرج البحر المنسرح .
ثم تبتدئ بالسبب الثانى من هذا الجزء حتى تنتهى إليه فيخرج البحر الخفيف .

ثم تبتدئ بالوتد المجموع من هذا الجزء حتى تنتهى إليه فيخرج المضارع . ثم تبتدئ بأول الجزء الثالث حتى تنتهى إليه فيخرج المقتضب . ثم تبتدئ بالسبب الثانى من هذا الجزء حتى تنتهى إليه فيخرج المجتث . ثم تبدئ بالوتد المفروق من آخر هذا الجزء حتى تنتهى إليه فيخرج بحر مهمل يسمى المطرد بتشديد الطاء . وأجزاؤه : فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن مرتين . وقد نظم منه بعض المولدين فقال :

ما على مستهـــام ربع بالصّد　　　فاشتكى ثم أبكانى من الوجد

فجملة أبحرها تسعة ، ستة مستعملة وثلاثة مهملة . فإن قيل المستقر عندهم أن مبتدأ كل دائرة بما كان من أبحرها مصدّراً بوتدمجموع لقوته ، فيجعل أصلا لتلك الدائرة ويفك البحور الباقية منه . وهذه الدائرة من جملة أبحرها المستعملة بحر المضارع وهو مصّدر بوتد مجموع إذ وزنه : مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن . فما بالهم لم يجعلوه أصلا لهذه الدائرة بل عدلوا عن ذلك وجعلوا أصلها بحر السريع ، فالجواب من وجهين :

أحدهما للعروضيّين وذلك أنهم قالوا أن الجزء الأول من المضارع معلول أبداً للزوم المراقبة فيه ، وليس فى أول الدوائر المتقدمة بيت معلول فرفض لهذا .

والوجه الثانى للصفاقسى قال : والأولى عندى أن يقال أن المضارع لما قلّ فى كلامهم رفض ، ولذا أنكره الزجاج حتى صار كالمهمل ، والمهمل لا يكون ابتداء الفك فيه . فكذا ما أشبهه فإبتدأوا بالسريع لخفته وحسن ذوقه ، انتهى والله أعلم . ولنشرع الآن فى بيان أبحرها المستعملة .

ذكر السريع

هو البحر الأول من دائرة المجتلب والتاسع من الأبحر المستعملة . قال الخليل : سمى سريعاً لأنه يسرع على اللسان ، وقيل لأنه لما كان فى كل ثلاثة أجزاء منه لفظ سبعة أسباب لأن أول الوتد المفروق لفظة السبب فكانت الأسباب أسرع من الأوتاد سمى سريعاً لذلك قال :

فيخـــرج السريع من خفيفها　　وهكذا إلى انتهاء حروفها
عروضـــه أربعة أنـــواع　　وستة أضربـــه تـــذاع
مطويـــة مكسوفـــة أضربها　　ثلاثـــة جميعهـــا نكتتها
أحـــدها المطوى والموقوف　　والآخر المطوىّ والمكسوف
وأصلم مثا لـــه مهلا لقد　　أبلغت أسماعى وللثانى ورد
وهاج الهوى وأنشدوا للأول　　أزمان سلمى مالها من مثل
مخبولـــة مكسوفة كضربها　　النشر مسك بيتها الذى لها
ثالثها المشطـــورة الموقوفـــة　　رابعها المشطورة المكسوفة
أضرب كـــل مثلها فتكمل　　جميعها وقـــد أتـــتك المثل
تنضح فى حـــافاتها والثانى　　ياصـــاحبى رحـــلى خليان

يخرج بحر السريع من السبب الخفيف الذى فى أول دائرته إلى تمـــام حروفها فيخرج وزنه : مستفعلن مستفعلن مفعولات ، والشطر الثانى مثله ، لكن لم يستعمل جزؤه الأخير وهو « مفعولات » فى العروض أو الضرب إلا مغيّرا كما ستعرفه وذلك لضعفه بالوتد المفروق الذى أوله يشبه لفظ السبب فاستعمل فى العروض مطوّياً مكسوفا ليقطع لفظ البيت مافيه لفظ الوتد وهو فاعلن . ثم غيرت الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدى إلى الوقوف على المتحرك . ولم يدخل فى هذا البحر لئلا يلتبس بمجزوء الرجز . وما ورد

من مستفعلن مربعا حمل على أنه من الرجز ، لأن هذا الجزء المحذوف من الرجز موافق للباقى ،فيكون دليلا عليه ولا كذلك فى السريع .

ولهذا البحر أربع أعاريض وستة أضرب :

العروض الأولى مطوية بحذف الرابع الساكن ، مكسوفة بحذف السابع المتحرك فينقل « مفعولات » فيها إلى « فاعلن » . ولها ثلاثة أضرب . الضرب الأول : مطوى بحذف الرابع الساكن ، موقوف بتسكين السابع المتحرك وبيتـــه :

أزمان سلمى لايرى مثلها الر اءون فى شام ولا فى عراق

فقوله « مثلها الر » هو العروض ، وزنه فاعلن ، كان مفعولا ت فطوى بحذف واوه وكسف بحذف تائه فصار « مفعلا » فينقل إلى فاعلن . وقوله « فى عراق » هو الضرب وزنه « فاعلات » بسكون التاء وتقطيعه وتفعليه : « أزمان سل » مستفعلن ، « مى لا يرى » مستفعلن ، « مثلها الر » فاعلن ، « راءون فى » مستفعلن ، « شام ولا » مستفعلن ، « فى عراقى» فاعلات.

والضرب الثانى مسكوف مطوىّ مثل العروض وبيته :

هاج الهوى رسم بذات الغضا مخلولق مستعجم محـــول

فقوله « ت الغضا » هو العروض ، وقوله « محولو» هو الضرب . وزن كل منها « فاعلن » .

الضرب الثالث أصلم بحذف وتده المفروق وبيته :

قالت ولم تقصد لقيل الخنا مهلا لقد أبلغت أسماعى

فقول « ل الخنا » هو العروض وزنه فاعلن . وقوله « ماعى » هو الضرب وزن فعْلن بسكون العين . كـــان مفعولات فحـــذف وتـــده للصلم فبقى «مفعو » فنقل إلى فعْلن .

العروض الثانية مخبولة بحذف الثانى والرابع الساكنين مسكوفة بحذف السابع المتحرك فيصير مفعولات فيها فعلا فينقل إلى فَعِلن بتحريك العين .
ولها ضرب واحد مخبول مكسوف مثلها وبيته :

النشر مسك والوجوه دنـــا نير وأطـــراف الأكف عنم

فقوله « ه دنا » هو العروض ، وقوله «ف عنم » هو الضرب . وزن كل منها فَعِلن بتحريك العين .

العروض الثالثة مشطورة موقوفة وضربها مثلها بل عينها كمـــا تقدم وبيتهـــا :

« ينضحن فى حافاتها بالأبوال » فقوله « بالأبوال » مفعولات هـــو العروض وهو الضرب .

العروض الرابعة مشطورة مكسوفة وضربها مثلها بل عينها وبيته :
« ياصاحبى رجلى أقلاعذلى « فقوله « لاعذلى » وزنه مفعولن هـــو العروض والضرب .

تنبيهـــان :
الأول : أثبت بعضهم للعروض الثانية ضربا أصلم كقوله :
يأيها الزاوى عـــلى عمـــر قد قلت فيه غـــير ما تعلم
قال الدماميني : وعلى دلك مشى ابن السقاط وابن الحاجب وكثير من العروضيين . قال ابن برىّ : « يجوز اجتماع هذا الضرب الأصلم مع الضرب الأحذّ فى قصيدة واحدة كقول المرقش :
النشر مسك والوجوه دنا نير وأطـــراف الأكف عنم

مع قولـــه :

ليس على طول الحياة ندم ومن وراء الموت ما يعلم

قال وإنما جاز ذلك فى السريع ، لأنه صار فيه معمولات بالخبل والكسف إلى فعلن بكسر العين ، وصار بالصلم إلى فعلن بسكون العين ، فكأنه فى الأصل فعلن فسكن تخفيفاً كما فعل فى فعلن الناشئ عن متفاعلن بالحذّ والإضمار . قال وإلى هذا نحا الزجاج قال وفيه نظر ، لأنه قاس فعلن فى السريع فى جواز تسكينه على فعلن فى الكامل ، والأمر منه فيهما مختلف ، فإن العين فى الكامل ثان لسبب ، فيجوز إسكانها بالإضمار . وهى فى فعلن فى السريع أول سبب ، وأوائل الأسباب لا تغيّر .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف الخبن والطىّ والخبل فالخبن فيه صالح ، والطىّ حسن ، والخبل قبيح . فبيت الخبن :

أرد من الأمـور ما ينبغى وما تطيقـه وما يستقـيم

كل مستفعلن فيه مخبون . وبيت الطىّ :

قال لهـا وهو بهـا عالم ويحك أمثـال طريف قليل

كل مستفعلن فيه مطوىّ . وبيت الخبل :

وبـلد قطعـه عامر وجمل نحره فى الطريق

كل مستفعلن فيه مخبول .

ويدخل الخبن أيضا فى الضرب المشطور الموقوف ، وبيته :

لابدّ منـه فانحدرن وارقين .

فقوله « ن وارقين » وزنه فعولان . ويدخل أيضا الخبن فى المشطور المكسوف وبيته : يارب إن أخطأت أو نسيت .

فقوله « نسيت » وزنه فعولن . انتهى والله أعلم .

ذكر المنسرح

هو الثانى من مستعمل دائرة المجتلب ، والعاشر من الأبحر المستعملة الجملة . قال الخليل : سمى بذلك لانسراحه وسهولته . وقيل لانسراحه عما يلزم أضربه . وذلك أن مستفعلن إذا وقع فى الضرب فلا مانع يمنعه من أن يأتى على أصله إلا فى المنسرح فإنه امتنع فيه أن يأتى إلا مطويًّا . قال :

من ثالث الأسباب جاء المنسرح ففيه مفعولات وسطا منشرح
تلقاه مرتين مرتين مستفعلن بينهما هذين
عروضه ثلاثة كأضربه صحيحة وطيّه فى سببه
إن ابن زيد بيته لازالا يستعمل المعروف حيث آلا
منهوكة موقوفة مكسوفة أضربها كمثلها موصوفه
كيانى الدار فصبراً صبراً ويل أم سعد مثل الأخرى

يخرج المنسرح من السبب الثالث من أسباب دائرته ، وهو أول الجزء الثانى فيخرج لك مستفعلن مفعولات مستفعلن ، والشطر الثانى مثله . وهو المراد بقولى : ففيه مفعولات وسطاً منشرح . والمعنى أن « مفعولات» الذى فى آخر الدائرة يكون ها هنا موسطاً بين مستفعلن مستفعلن ، وهو معنى قولى : تلقاه مرتين مرتين .. إلخ . أى تلقى وزن المنسرح مستفعلن مرتين فى كل شطر بينهما مفعولات . فقولى هذين إشارة إلى مفعولات مرتين . فجملة أجزائه ستة كما فى الدائرة وله ثلاث أعاريض وثلاثة أضرب .

العروض الأولى صحيحة ولها ضرب واحد وهو مطوىّ بحذف

الرابع الساكن وهو المراد بقولى « وطيّه فى سببه » ، وبيته :

إن ابن زيد لازال مستعملا　　للخير يغشى فى مصره العرفا

فقوله « مستعملا » هو العروض ، وزنه مستفعلن ، وقوله « ه العرفا » هو الضرب ، وزنه مفتعلن وتقطيعه وتفعيله : « انن ابن زى » مستفعلن ، « دن لازال » مفعولات ، « مستعمــلا » مستفعلن ، « للخيريغ » مستفعلن ، « شىء فى مصر » مفعولات » ، « ه العرفا » مفتعلن .

العروض الثانية منهوكة موقوفة وضربها مثلــها بل عينها كما تقدم ، وبيتــه :

« صبراً بنى عبد الدار » . فقوله « عبد الدار » مفعولان هو العروض وهو الضرب .

العروض الثالثة منهوكة مكسوفة ، وضربها مثلها بل عينها وبيته : « ويل أم سعد سعداً » فقوله « ن سعدن » وزنه مفعولن هو العروض وهو الضرب . والأخفش يعد هذا والذى قبله من الكلام الذى ليس بشعر جرياً على أصل مذهبه قال ابن برى : والصحيح أنه شعر لأنه مقفى جار على نسبة واحدة فى الوزن فإنه قال : ويل أم سعد سعداً . صرامة وحدّاً . وسؤدداً ومجداً . وفارساً معداً . سدّ به مسدّاً . انتهى .

وقوله : فإنه قال ذكر الضمير بإعتبار أن القائل شخص وإلا فهو من كلام أم سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنهما لمــا مات ابنها سعد رضى الله عنه من جراحة أصابته فى غزوة الخندق .

تنبيهان : الأول : حكوا للعروض الأولى ضرباً ثانياً مقطوعاً وأنشد منه الزجاج وقال إنه ليس بشعر قديم :

ما هج الشوق من مطوقة قامت على بانة تغنينا

قال ابن برىّ : وهذا الضرب مما استحسنه المحدثون وأكثروا منه لحسن إتساقه وعذوبة مساقه حتى استعملوه غير مردوف ، كقول ابن الرومى من قطعة :

لو كنت يوم الوداع شاهدنا وهن يطفين لوعة الوجد

لم تر إلا دموعاً باكية تسفح من مقلة على خدّ

كأن تلك الدموع قطر ندى يقطر من نرجس على ورد

انتهى كلام ابن برىّ .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف الخبن والطى والخبل : والطىّ فيه حسن ، والخبن صالح إلا فى مفعولات فإنه قبيح ، والخبل قبيح ، والطىّ ممتنع فى العروض الثانية والثالثة لقرب محله من الوتد المعتل ؛ والخبل أيضا ممتنع فى العروض الأولى لما يؤدى إليه من اجتماع خمس متحركات ، فإن الجزء الذى قبله مفعولات وآخره متحرك . فلو خبلت العروض لاجتمع فيها بالخبل أربع متحركات وقبلها حركة آخر مفعولات فتلتقى الخمس وهو لا يتصوّر فى شعر عربىّ أصلا . فبيت الخبن :

منازل عفاهنّ بذى الأرا ك كل وابل مسبل هطل

أجزاؤه كلها إلا الضرب مخبونة . وبيت الطىّ :

إن سميرا أرى عشيرته قد حدبوا دونه وقد ألفوا

أجزاؤه كلها مطوية . وبيت الخبل :

وبلد متشابه سمته قطعه رجل على جمله

أجزاؤه ما عدا العروض والضرب مخبولة . وبيت الخبن فى العروض الثانية : لما التقوا بسولاف ، فقوله بسولاف وزنه فعولان . وبيت الخبن فى العروض الثالثة :

« هل بالديار أنس » فقوله « أنس » وزنه « فعولن » كذا فى الدمامينى ، والله أعلم .

ذكر الخفيف

هو الثالث من مستعمل دائرة المجتلب ، والحادى عشر من جملة الأبحر المستعملة ؛ قال الخليل : سمى خفيفا لأنه أخفّ السباعيات . وقيل لأن حركة الوتد المفروق فيه لما اتصلت بحركات الأسباب : خفت لتوالى لفظ ثلاثة أسباب ؛ قال :

وفاعــلاتن مرتين اكتنفا	مستفع لن فى كل شطر عرفا
وزن الخفيف أصله ثانى سبب	من جزئها الثانى إلى أقصى الرتب
فيه الأعاريض إلى ثلاثة	ومنتهى ضروبه لخمسة
صحيحة وضربها صحيح	والآخر الحذف به يلوح
قل حلّ أهلى مثل للسابق	وليت شعرى جعلوا للاحق
ويلحق التشعيث فى الصحيح	بحسب ما مرّ من التصريح
مثاله فى ميت الأحيــاء	وجاء بعــد قلة الرجاء
محذوفة وضربها منحذف	فإن قدرنا إن نشا منتصف
مجزوة ومثلها الضرب كما	فى ليت شعرى مايرى من حكما
والثانى مخبون كذا مقصور	إذ كل أمر فى الرضا يسير

وزن الخفيف فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن ، وكذا الشطر الثانى وأصله فى الدائرة من السبب الثانى من جزئها الثانى إلى أقصى حروفها ، وذلك أن وضع الدائرة على مستفعلن مستفعلن مفعولات كما تقدم ؛ فإذا ابتدأت بالسبب الثانى من الجزء الثانى خرج تفعلن مفعولات مستفعلن مس ، وكذا الشطر الثانى فتنطق به فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن وكــذا الشطر الثانى ؛ و « مستفع لن » فى هذا البحر وفى بحر المجتث مفروق الوتد ، لأن وتده عين وتد مفعولات كما تقدم فى المقدمة ؛ ولا يوجد « مستفع لن » مفروق الوتد إلا فى هذين البحرين . ولهذا البحر ثلاث أعاريض وخمسة أضرب ؛

العروض الأولى صحيحة ولها ضربان : الأول صحيح مثلها وبيته :

حل أهلى ما بين درنا فبادوا   لى وحلت علوية بالسّخال

فقوله « نافبادوا » هو العروض ، وقوله « بالسخال » هو الضرب : وزن كل منهما فاعلاتن ، وتقطيعه وتفعيله : « حل أهلى » فاعلاتن « مابين در » مستفعلن ، « نافبادوا » فاعلاتن ، « لى وحلّت » فاعلاتن ، « علوية ن » مستفعلن ، « بالسّخال » فاعلاتن .

الضرب الثانى محذوف بحذف سببه الخفيف وبيته :

ليت شعرى هل ثم هل آتينّهم   أم يحولن من دون ذاك الرّدى

فقوله « آتينهم » هو العروض وزنه فاعلاتن ، وقوله « ك الردى » هو الضرب وزنه فاعلن .

واعلم أن التشعيث يلحق الضرب الأول وهو المراد بقولى فى الصحيح : وقد تقدم أن التشعيث تصيير فاعلاتن إلى مفعولن ، وأنه جائز لا واجب ، وأنه جار فى عدم الالتزام مجرى الزحاف . وشاهد التشعيث فيه قوله :

ليس من مات فاستراح بميت   إنما الميت ميت الأحيــاء
إنما الميت من يعيش كئيبا   كاسفا باله قليل الرجاء

والشاهد فى قوله فى البيت الأول « أحياء » بالإشباع فإن وزنه فالاتن وينقل إلى زنة مفعولن . وأما ضرب البيت الثانى فقوله « ل الرّجائى » ووزنه فاعلاتن فهو صحيح ، فقد اجتمع التشعيث مع الصحيح كما ترى :

العروض الثانية محذوفة بحذف سببها الأخير ، ولها ضرب واحد محذوف مثلها وبيته :

إن قدرنا يوما على عامر ننتصف منه أو ندعه لكم

فقوله « عامر » هو العروض ، وقوله « هو لكم » هو الضرب . وزن كل منهما فاعلن . وإلى هذا البيت الإشارة بقولى « إن قدرنا » إلخ .

العروض الثالثة مجزوءة صحيحة لها ضربان الأول مثلها وبيته :

ليت شعرى ماذا ترى أم عمرو فى أمرنا

فقوله « ماذا ترى » هو العروض ، وقوله « فى أمرنا » هو الضرب . وزن كل منهما « مستفع لن » . الثانى مقصور مخبون وبيته :

كل خطب إذا لم تكونوا غضبتم يسير

فقوله « إذ لم تكو» هوالعروض ، وزنه « مستفع لن» . وقوله « يسيرو» هو الضرب وزنه « فعولن » كان « مستفع لن » فحذفت سينه بالخبن وأسقطت نونه وأسكنت لامه بالقصر فصار فتَفْعَلْ فنقل إلى فعولن .

تنبيهان : الأول استدرك بعض العروضيين لهذا البحر عروضا مجزوءة مقصورة مجنونة لها ضرب مثلها ، وجعل من هذا قول أبى العتاهية :

عتب ما للخيالى خبرتنى ومالى
عتب مالى أراه طارقا منذ ليالى

ويحكى أن أبا العتاهية لما قال أبياته التى هذان أولها قيل له خرجت عن العروض فقال : أنا سبقت العروض .

الثانى يدخل هذا البحر من الزّحاف الخبن وهو حسن ، والكفّ وهو صالح ، والشكل وهو قبيح ، وفيه المعاقبة بين نون فاعلاتن وسين « مستفع لن » وبين نون مستفعلن وألف فاعلاتن بعده فيتصور فيه الصدر والعجز والطرفان . فالخبن فى « مستفع لن » صدر ، والكف فيه أو فى فاعلاتن عجز ، والشكل فى « مستفع لن » أو فاعلاتن إذا وقع وسطا طرفان ، فبيت الخبن :

وفؤاد كعهـــده لسليمى بهوى لم يحل ولم يتغيرّ

أجزاؤه كلها مخبونة : وبيت الكفّ :

يا عمير ما تظهر من هواك أو تجن يستكثر حين يبدو

أجزاؤه إلا الضرب مكفوفة . وبيت الشكل :

صرمتك أسماء بعد وصالها فأصبحت مـــكتئبا حزينا

أجزاؤه الأول والثالث والخامس مشكولة ، ويدخل الخبن فى الضرب المحذوف ، وبيته :

والمنايا من بين سارٍ وغادٍ كل حى فى حبلهـــا علقٌ

فقوله « علقن » وزنه فعلن ؛ هذا كله من الدماميني والله أعلم .

ذكر المضارع

هو الرابع من من دائرة المجتلب والثانى عشر من الأبحر المستعملة .قال الخليل : سمى ذلك لمضارعته المقتضب فى أن أحد جزئيه مفروق الوتد ؛ وقيل لأنه ضارع الهزج فى أنه مجزوء ، وأن وتده المجموع تقدم على سببه ؛ وقال الزجاج : لمضارعته المجتث فى حـال قبض . وأنكر الأخفش أن يكون المضارع والمقتضب من شعر العرب . وزعم أنه لم يُسمع منهم شئ من ذلك . قال الدماميني وهو محجوج بنقل الخليل . قال الزجاج : وهما قليلان حتى أنه لا يوجد منهما قصيدة لعربى وإنما يروى من كل واحد منهما البيت والبيتان ولا ينسب بيت منهما إلى شاعر من العرب ، ولا يوجد فى أشعار القبائل؛ قال :

أصل المضارع الذى يجزّا ... فى الوتد المجموع ثانى الأجزا

فهو مفاعيلن وفـاعلات ... ثم مفاعيلن لـه الـزنات

لكنه تلـزم فيه التجزئـة ... عـروضه كضربه مجزّئة

شاهده فى بيت سعاد إذ دعا ... لحبها داعى الهـوى فصدعا

أصل المضارع فى الدائرة فى الوتد المجموع من ثانى أجزائها ، وقد عرفت أن أجزاءها : مستفعلن مستفعلن مفعولات . فأصل المضارع من « علن » فى الجزء الثانى ، فيخرج لك : علن مفعولات مستفعلن مستف؛ وكذا الشطر الثانى فتنطق به مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن . والشطر الثانى مثله فهو وزن المضارع غير أن التجزئة فيه لازمة فلا يستعمل إلا مربعا . فوزن المستعمل منه : مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن . وله عروض واحدة لها ضرب واحد وكل منهما مجزوء صحيح ، وبيته :

دعـانى إلى سعاد دواعى هـوى سـعاد

فقوله « إلى سعاد » هو العروض ، وقوله « هوى سعادى » هو الضرب ووزن كل منهما « فاع لاتن » وتقطيعه وتفعيله : « دعانى إ » مفاعيل ، « لى سعادن » فاع لاتن ، « دواعى ه » مفاعيل ، « و ى سعادى » فاع لاتن .

تنبيهان : الأول تقدم « إنّ » المراقبة لازمة فى هذا البحر وفى بحر المقتضب فلا يسلم جميع سببيها المقترنين بل لابد من زحاف أحدهما ولا يصح أن يزاحفا معا . وزعم بعض العروضيين أنه يجوز فى هذا البحر ترك المراقبة وأنشد على ذلك :

بنو سعد خير قوم لجارات أو معان

وردّ بأنه لاحجة فيه لأن قائله مولدّ . وحكى الجوهرىّ اجتماع لكف والقبض فيه وأنشد :

أشاقك طيف مامه بمكة أو حمامه

جزوءه الأول والثالث مقبوضان مكفوفان . وردّ بأنه لا حجة فيه لجواز أن تكون من مشكول المجتث أو من العروض المجزوءة المقطوفة التى حكاها الأخفش للوافر .

الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف المراقبة وهى واجبة فيه كما تقدم . وقد علمت أن المراقبة وجوب زحاف أحد السببين المقترنين لسلامة الآخر . فالمراقبة فى هذا البحر فى سببى « مفاعيلن » ، وذلك أنه لا يجوز إلا كفّه أو قبضه . وشاهد الكف البيت المتقدّم وهو قوله : دعانى إلى سعاد إلخ ، فإن مفاعلين فى شطريه معا مكفوف . وبيت القبض:

وقد رأيت الرجال فلم أر مثل زيد

وفيه أيضاً شاهد على كف العروض ، ويدخل الجزء الأول الشتر والخرب ، فبيت الشتر :

سوف أهـدى لسلمى ثناءً . عـلى ثناءِ

فقوله « سوف أ ه » وزنه فاعلن ، دخله الشتر ، وهو اجتماع الخرم والقبض . وبيت الخرب :

إن تـدنُ منه شبرا يقربك منه باعـا

فقوله « إن تدنُ » وزنه مفعولن اجتمع الخرم والكف وهو المسمى بالخرب ، فيصير مفاعيل إلى فاعيل فينقل إلى مفعول ؟

ذكر المقتضب

هو الخامس من دائرة المجتلب ، والثالث عشر من الأبحر المستعملة قال الخليل : سمى بالمقتضب لأنه اقتضب من الشعر أى اقتطع منه. وقيل لأنه اقتضب من المنسرح على الخصوص ، وذلك لأن المنسرح كما سبق مبنى فى الدائرة من . مستفعلن مفعولات مستفعلن . ومثلها الشطر الثانى . والمقتضب مبنى فى الدائرة من مفعولات مستفعلن مستفعلن ومثلها الشطر الثانى فليس بينهما إلا تقدم مفعولات فى المقتضب وتوسطه فى المنسرح . فكأن المقتضب مقتطع منه إذا حذف من أول مستفعلن . وقد تقدم إنكار الأخفش لهذا البحر مع المضارع . وكلام الزجاج فيهما . قال .

من آخر الأجزاء وزن المقتضب أوله إلى تمام المكتتب
تلقاه معفولات ثم الأجزا وواجب فى النظم ن يجزّا
عروضه والضرب مطويان كاقبلت فلاح عارضــان

يخرج وزن المقتضب من آخر أجزاء الدائرة من أول سبب منه . وقد علمت أن آخر أجزائها مفعولات فنظم إليه ما تقدم من الأجزاء فتلقاه . مفعولات مستفعلن مستفعلن وهو معنى قولى : تلقاه مفعولات ثم الأجزا . والمراد بالأجزاء الأجزاء المتقدّمة فى أول الدائرة وقولى : أوّلِه بالكسر بدل من آخر الأجزاء وفيه احتراز عن المجتث فإنه يخرج أيضا من الجزء الآخر لكنه ليس من أوّله بل من ثانى سبب فيه : وبالجملة . فوزن المقتضب مفعولات مستفعلن والشطر الثانى مثله ، فهو فى الدائرة مسدس لكنه لا يستعمل فى الشعر إلا مجزوءا ، وله عروض واحدة وضرب واحد وكل منهما مجزوء مطوىّ وبيته .

أقبلت فلاح لها عارضان كالبرد

فقوله . « لاح لها » هو العروض وقوله « كالبردى » هو الضرب .

وزن كل منهما « مفتعلن » وتقطيعه وتفعيله . « أقبلت ف » مفعولات « لاح لها » مستعلن ، « عارضان » مفعولات ، كالبرد مفتعلن .

تنبيهان . الأول قد تقدم أن المراقبة ثابتة فى هذا البحر كالمضارع وهى هنا بين فاء مفعولات وواوها فلا يحذفان معا ولا يثبتان معا . وسبب ذلك إما فى مفعولات الأولى فلأن ساكنى سببها ليس لهما ما يعتمدان عليه إلا الوتد المفروق فلم يقر لاعتمادهما عليه جميعا . وأما فى مفعولات التى فى الحشو فكأنهم قصدوا تشبيهها بالأولى فأجروها على المراقبة مجراها . وقد حكى بعضهم سلامة مفعولات الأولى والأخيرة فلم يراع المراقبة فى شىء منهما وانشدوا منه .

لا أدعوك من بعـــد بل أدعوك من كثب

التنبيه الثانى . يدخل هذا البحر من الزّحاف الخبن والطىّ فى مفعولات : وأما العروض والضرب فقدم تقدم طيهما واجب . وبيت الزحاف فى مفعولات .

أتانا مبشرنا بالبيان والنذر

فقوله « أتانام » وزنه فعولات وأصله مفعولات خبن بحذف فائه فصار معولات فنقل إن فعولات . وقوله « بالبيان » وزنه فاعلات وأصله مفعولات طوى بحذف واوه فصار مفعلات فنقل إلى فاعلات ، كذا فى الدماميني . وأنت خبير أن الخبن والطىّ فيه لايجتمعان ، وأنه لايجوز اجتماعهما فيه معا وذلك هو عين المراقبة المتقدمة فى التنبيه الأول والله أعلم .

ذكر المجتث

هو السادس من دائرة المجتلب والرابع عشر من الأبحر المستعملة . قال الخليل : سمى بذلك لأنه اجتث أى قطع من طويل دائرته . وقال الزجاج هو ضد المقتضب ، لأن المقتضب اقتضب له الجزء الثالث بأسره ، والمجتث اجتث منه أصل الجزء الثالث فنقص منه . وقال ابن واصل : سمى بذلك لما كان مقتطعاً فى الدائرة من بحر الخفيف ، والمخالفة بينــه وبين الخفيف من حيث التقديم والتأخير فقط . قال :

عولات مس إلى إنتها الحروف مجتثها من وضعها المعروف

كفاعلاتن فاعلاتن قبلهــا مستفعلن فى كل شطر حلها

فالضرب والعروض مجزوّان حتما بحذف آخر الأوزان

فبطنها كالخميص فى المثال ووجهها فى الحسن كالهلال

يخرج المجتث فى الدائرة من آخر أسبابها وهو « عــو » من مفعولات إلى انتهاء حروفها . فتقول فى تخريجه : عولات مس تفعلن مس تفعلن مف ، والشطر الثانى مثله ، فتنطق به : مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن ، هذا شطره ، والشطر الثانى مثله ، وهو المراد بقولى كفاعلاتن إلخ . أى يكون الوزن المستخرج من الدائرة على وزن فاعلاتن مرتــين قبلهما مستفعلن فى كل شطر ، فيكون هذا البحر فى الدائرة مبنياً من ستة أجزاء لكنه لا يستعمل إلا مجزوءاً ، فهو فى الاستعمال مربع الأجزاء حتما ، وله عروض واحدة وضرب واحد وهما مجزوءان وبيته :

البطــن منهــا خميص والوجــه مثــل الهــلال

فقوله « ها خميصن» هو العروض ، وقوله «ل الهلال » هو الضرب.

وزن كل منهما فاعلاتن وتقطيعه وتفعيـله : « البطن من » مستفعلن « ها خميصن » فاعلاتن ، « والوجه مث » مستفع لن ، « ل الهلال » فاعلاتن .

تنبيهان : الأول : قد تقدم أن التشعيث يدخل هذا البكر كالخفيف ، وأنه يجوز اجتماعه مع الضرب الصحيح لجريانه مجرى الزحاف ، وبيته :

لم لايعى ما أقـول　　　ذا السيـد المـأمول

فقوله « مأمول » هو الضرب ، وزنه مفعولن . قال الدماميني : وانشد التبريزيّ من هذا النوع :

على الديار القفار　　　والنـوء والأحجـار
تظـل عيناك تبكى　　　بواكف مـدرارى
فليس بالليل تهدى　　　شوقاً ولا بالنهـار

ولايجوز خبن هذا الجزء المشعث من هذا البحر ولا من الخفيف .

التنبيه الثانى : يجرى فى هذا البحر من الزحاف ما يجرى فى الخفيف من خبن وكفّ وشكل ، وتجرى فيه المعاقبة والصدر والعجز والطرفان . والمعاقبة هنـا بين « نون » مستفع لن وألف فاعلاتن ، وحذف ألف فاعلاتن أولى لإعتمادها على وتد مجموع بعـدىّ ، وتقع بين « نون » فاعلاتن و « سين » مستفع لن . ويمكن أن يكون حذف النون أولى ، لأن الوتد الذى اعتمدت عليه السين وإن كان بعدىّ فإنه مفروق . وقد استبان لك بمـا ذكرناه تصور الطرفين ، إما فى العروض أو الجزء الذى بعدها . فبيت الخبن :

ولو علقـت بسلمى　　　علمـت أن ستموت

أجزاؤه كلها مخبونة ، وبيت الكفّ :

ما كان عطاهن ‏ ‏ ‏ إلا عــدة ضماراً

أجزاؤه كلها مكفوفة إلا الضرب . وبيت الشكل :

أولئك خير قوم ‏ ‏ ‏ إذا ذكر الخيار

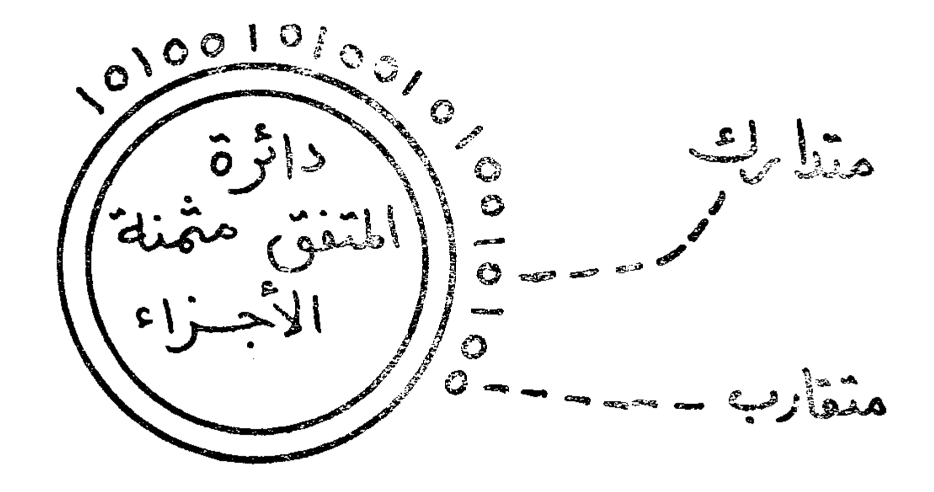
الجزء الأول والثالث كل منهما مشكول ، لكن الطرفان فى الثالث والعجز فى الأول . انتهى من الدماميني . وها هنا تم الكلام على الدائر الرابعة. ولنشرع الآن إن شاء الله تعالى فى الكلام على الدائرة الخامسة وهى آخر الدوائر ؟

دائرة المتفق

سميت بذلك لاتفاق أجزائها ، فإنها مركبة من « فعولن » ثمان مرات كما قال :

متفق له فعولن كررا	ثمانيا أقلهن أبحـــرا
تحوى من الحروف أربعينا	ستة عشر حازت التسكينا
فذو تقارب وما تدوركا	بحران لا سواهما هنا لكا
فيخرج الأول من أولها	والثانى من خفيفها لأصلها

أجزاء دائرة المتفق فعولن ثمانى مرات فهى مركّبة من وتد مجموع وسبب خفيف لا غير . ولذلك كانت أقل الدوائر أبحـــراً ، لأن كثرة الأبحر تكون عند كثرة الأسباب والأوتاد ، فأوتاد هذه الدائرة ثمانية وأسبابها ثمانية لكن كل منها عين الأول ، فما هو إلا نفس التكرار وجملة حروفها أربعون حرفاً ، ستة عشر . منها ساكنة والبواقى محركات ، وذلك أن فى كل واحد من أجزائها خمسة أحرف ، ثلاثة محرّكة واثنان ساكنان فحصلت جملة المحركات أربعة وعشرون ، والساكنة ستة عشر ولا يخرج منها إلا بحران فقط ، وهما المتقارب والمتدارك . أما المتقارب فإنه يخرج من أولها فيستوفى جميع حروفها ، فيكون أجزوءه عـين أجزائها . وأما المتدارك فإنه يخرج من سببها الخفيف إلى أن ينتهى أصلها الذى هو الوتد المجموع الذى فى أولها كما ستعرفه من تفكيكها ، وهذه صورة الدائرة كما ترى :



هذا شطرها ، والشطر الثانى مثله . وصفة فك الأبحر فيها أنك تبتدئ بأول علامة فيها وهو الوتد المجموع إلى أن تنتهى آخر حروفها ، فيخرج فعولن فعولن فعولن ، والشطر الثانى مثله ، وهو وزن المتقارب ، ثم تبتدئ بالسبب الخفيف الذى بعد الوتد المجموع ، وتضم إليه الأوتاد والأسباب إلى أن تنتهى إلى الوتد الأول فتضمه أيضاً حتى تصل من حيث بدأت فيخرج « لن فعو » ثمان مرات ، فتنطق به « فاعلن » ثمــان مرات وهو وزن المتدارك .

وها نحن أولاء (إن شاء الله تعالى) نشرع فى بيان بحريها على التفصيل .

ذكر المتقارب

هو الأول من دائرة المتفق ، والخامس عشر من الأبحر المستعملة .

قال الخليل : سمّى بذلك لتقارب أجزائه لأنها خمسية . وقال الزجاج لتقارب أسبابه من أوتاده . وقيل لتقارب أوتاده . قال :

لذى تقارب عروضان معا — وستة أضربه فاستمعا
صحيحة لها ضروب أربعة — كمثلها والقصر والحذف معه
وأبتر كالخالى من سلمى وما — من قبله ينسى الرّواة الفهما
والقصر فى مثل السّعال ثما — روبانياماً للّذى قد تمّا
ضربان للمحذوفة المجزوة — كمثلها وابتر فى الزّنة
كدمنة قد أقفرت للأول — وما قضى يأتيك للذى يلى

للمتقارب عروضان وستة أضرب ، العروض الأولى صحيحة ولها أربعة أضرب . الضرب الأول صحيح مثلها وبيته :

فأما تميم تميم ابن مرّ — فألفاهم القوم روْباً نياماً

فقوله « ن مرن » هو العروض ، وقوله « نياما » هو الضرب . وزن كل منهما فعولن وتقطيعه وتفعيله : « فأما » فعولن ، « تميم ن » فعولن ، « تميم ب » فعولن ، « ن مرّن » فعولن ، « فألفا » فعولن ، « هم القو » فعولن ، « م روبا » فعولن ، « نياما » فعولن . وإلى هذا الشاهد أشرت بقولى « روبانياما للذى قد تما » أى شاهد الضرب التام هذا البيت . وروبا بفتح الراء المهملة والباء الموحدة بينهما « واو » ساكنة جمع رائب وهو من غلب عليه النوم من طول السهر .

الضرب الثانى مقصور بحذف ساكن سببه وإسكان ما قبله ، وبيته :

ويأوى إلى نسوة بائسات وشعث مراضيع مثل السَّعالْ

بسكون اللام فقوله « إساة ن » هو العروض ، وزنه فعولن ، وقوله « سعال » هو الضرب ، وزنه « فعول » بسكون اللام . وإلى هذا البيت أشرت بقولى « والقصر فى مثل السعال » ، والسَّعال بفتح السين المهملة وكسر اللام إلا أنها فى بيت الشاهد ساكنة جمع سعلاة بكسر السين وعين ساكنة وهى الساحرة من الجن .

الضرب الثالث : محذوفة بحذف السبب الخفيف ، وبيته :

وأروى من الشعر شعرا عويصا ينسى الرّواة الذى قد رووا

فقوله « عويصاً » هو العروض ، وزنه « فعولن » : وقوله « رووا » هو الضرب ، وزنه « فَعَلْ » ، كان « مفعولا » فحذف سببه فصار « فعو » فنقل إلى « فَعَل » بتحريك العين وسكون اللام وإلى هذا الإشارة بقولى « وما من قبله ينسى الرواة . والمعنى أن شاهد ما قبل الأبتر هو البيت الذى فيه ينسى الرواة الخ .

الضرب الرابع أبتر باجتماع الحذف والقطع فيه فيصير فعولن بالحذف إلى « فعو » وبالقطع إلى « فعْ » بسكون العين وبيته :

خليلىَّ عوجا على رسم دار خلت من سليمى ومن ميه

فقوله « م دارِ » هو العروض ، وزنه فعولن . وقوله « يه » هو الضرب وزنه « فعْ » . ومنهم من ينطق به « فلْ » ، وإلى هذا الشاهد أشرت بقولى : كالخالى من سلمى » .

العروض الثانية مجزوءة محذوفة لها ضربان . الأول مجزوء محذوف وبيته :

أمن دمنة أقفرت لسلمى بذات الغضا

فقوله « فرت » هو العروض ، وقوله « غضا » هو الضرب ، وزن كل منهما « فعل » بسكون اللام .

الضرب الثانى : أبتر باجتماع الحذف والقطع فيه وبيته :

تعفف ولا تبتئس فما يقضى يأتيكا

فقوله « تئس » هو العروض ، وزنه « فعل » بسكون اللام ، وقوله « كا » هو الضرب وزنة « فل » بسكون اللام . قال الدمامينى : وهذا الضرب الأبتر لهذه العروض الثانية مختلف فيه ، فحكاه بعضهم عن خلف الأحمر وحكاه بعضهم عن الخليل ، ومنهم من لم ينقله عنه . قال بعضهم : والصحيح نقله عنه . لأن الأخفش والزجاج أثبتاه فى كتبهما ولم يتعرضا لنفيه عن الخليل ولو لم يكن قاله لنبها عليه كما جرت عادتهما . قال الدمامينى : وفى نسبة النقل إلى الخليل بهذه القرنية نظر :

تنبيهان : الأول : قد تقدم أن الحذف فى عروض التقارب جارية فى عدم لزومها مجرى الزحاف ، فإنها توجد محذوفة فى بيت من القصيدة وسالمة من الحذف فى بيت آخر . وقد تقدم شاهد ذلك . وكذلك أيضا قد تقدمت الحكاية عن المبرد جواز القصر فى العروض الأولى من هذا البحر ، وإن ذلك شاذ لا يعول عليه فلا تنس ذلك .

التنبيه الثانى : يدخل هذا البحر من الزحاف القبض إلا فى الجزأين اللذين قبل الضربين الأبترين وهما الضرب الرابع والضرب السادس فإنه لا يدخلهما عند الخليل . وخالفه الأخفش والزجاج واعتاوا للخليل بأن الضربين الأبترين لم يبقيا إلا على هيئة سبب خفيف فلا يقبض ساكن الجزء الذى قبله لفقدان ما يعتمد عليه وحكى بعض العروضيين عن الأخفش التفرقة بين الضرب الرابع فيجيزه فى الجزء الذى قبله وبين الضرب السادس فيمنعه فى الجزء السابق له . وحكى بعضهم عن الخليل أيضاً انه يجيز القبض فى

الجزء الذى قبل الضرب الخامس ، قال لأنه قد دخله الحذف مع ما فيه من الاعتلال بكونه مجزوء — وحكى أيضاً عن بعض العروضيين منع القبض فى الجزأين اللذين قبل الضرب الثانى والثالث وهما المقصور والمحذوف ، وهل القبض الجائز فى هذا البحر أحسن من التمام لكثرته فيه ؟ أو التمام أحسن من القبض لأن الأول تكثر السواكن فيه ؟ ولهذا جمعوا بين ساكنين كما تقدم فى شاهد القصر فى العروض الأولى عن بعضهم فيه خلاف فبيت القبض :

أفاد فجاد وساد فزاد   وقاد فذاد وعاد فأفضل

أجزاؤه كلها إلا الضرب مقبوضة ، ويدخل الجزء الأول من البيت فى هذا البحر الثلم والثرم ، فبيت الثلم :

لولا خداش أخذت جمالا   ت سعد ولم أعطه ما عليها

فقوله «لولا» أثلم ، وزنه «فعْلن» بإسكان العين ، وبيت الثرم :

قلت سداس لمن جاءنى   فأحسنتُ قولا وأحسن رأياً

فقوله «قلت» أثرم ، وزنه «فعلُ» ، انتهى والله أعلم .

ذكر المتدارك

المتدارك بفتح الراء وهو البحر الثانى من دائرة المتفق ، والسادس عشر من الأبحر المستعملة عند من يراه من المستعملات ، وقد تقدم أن الخليل يراه من المهملات ، وأن الأخفش قد استدركه على الخليل فلذلك سمّى المتدارك ، ويسمّى أيضا المحدث والمخترع لإحداث وضعه واختراعه ، وبالمشتق أى المنتظم لأن كلا من أجزائه خمسة أحرف ، وبالشقيق لأنه أخو المتقارب ، إذ أصل كل منهما وتد مجموع وسبب خفيف ، وبالخبب بالخاء المعجمة والبائين الموحدتين لكن إذا خبن فقط ، تشبيها له بالخبب الذى هو نوع من السّير فى السّرعة ، ويسمّى أيضا بركض الخيل لأنه يحاكى صوت وقع حافر الفرس على الأرض ، ومضرب الناقوس لأنه الصوت الحاصل به يشبهه إذا خبن .

والسبب في كثرة أسمائه أن الخليل لم يسمّه كما سمّى سائر الأبحر لأنه مهمل عنده فسمّاه كل قوم بما وقع لهم . وقد تقدم أن الأخفش لما اخترعه سماه الخبب ، فلا ينبغى أن يخالف مخترعه فى تسميته ، كما لم يخالف الخليل فى تسمية سائر الأبحر . وقيل أن الخبب اسم له فى حالة الخبن فقط كما تقدّم ، وأن صوت الناقوس اسم له فى حالة القطع كما سيأتى ، ولعل وجه الخصوصية فى تسميته الخبب لحالة الخبن أنه لم يستعمل غالبا إلا مخبونا فسماه الأخفش بذلك ، نظراً إلى حالته الغالبة ، وإلغاء لما شذ من مجيئه صحيحا . ويجوز كسر الراء من المتدارك ، ووجهه أن هذا البحر تدارك المتقارب حيث خرج من تقديم سببه على وتده والله أعلم .

قال :

وذو تدارك بتقديم السبب	فجـــاء فاعلن ، ثمانا منتخب
له عروضان وأما الأضرب	أربعـــة جميعهـــا ترتب

صحيحة كضربها كعامر أتى ألينـا سالمـا يناصر
مجزوة وضربهـا مخبون مرفـل وآخر يـكون
مذيلا وثالث كمثلهـا فدار سعدى جاء فى أولهـا
أهـذه دارهم أم زبر للثانى والثالث ما سأذكر
فقف على دراهم وابكين عليهم بين الطلول والدمن
والخبن فى أجزائه مستحسن والقطع فيهما جائز مـدون
فكرة قـد طوحت للأول وليس لى مال لثانى المثل
واجتمعا فى نحو زمت الإبل للبين فى الغور ضحى وقد كمل

يخرج المتدارك من دائرة المتفق بتقديم سببها عن وتدها كما تقدم ، وذلك أن تبتدئ بلن من فعولن فيخرج هكذا « لن فعو » ثمانى مرات فتنطق به فاعلن فاعلن فاعلن ، والشطر الثانى مثله ، وهو وزن المتدارك . وذلك معنى قولى : فجاء فاعلن ثمانا . ولهذا البحر عروضان وأربعة أضرب :

العروض الأولى صحيحة تامة ، ولها ضرب مثلها وبيته :

جاءنا عامر سالما صالحـا بعد ماكان ماكان من عامر

فقوله « صالحا » هو العروض ، وقوله « عامرى » هو الضرب . وزن كل منهما فاعلن ، وتقطيعه وتفعيله : « أجاءنا » فاعان « عامر » فاعلن ، « سالماً » فاعلن ، «صالحا » فاعلن ، « بعدما » فاعلن ، « كان ما » فاعلن ، « كان من » فاعلن ، « عامرِ ى » فاعلن .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة ولها ثلاثة أضرب : الضرب الأول مخبون مرفل وبيته :

دار سعـدى شجرعمان قـد كساها البـلى الملوان

فقوله « رعمان » هو العروض ، وقوله « ملوان » هو الضرب . وزن كل منهما فعلاتن . أما الضرب فظاهر لأنه حذف ألفه للخبن وزيد بعده سبب خفيف للترفيل فصار فعلاتن فنقل . وأما العروض فقد فعل بها ذلك أيضا لأجل التصريع ، وإلا فهى فى نفسها صحيحة بحيث إنها فى سائر الأبيات لا تكون إلا صحيحة ، وكان الواجب أن يذكر لها شاهد عارٍ من التصريع كما فعل فى أمثالها من سائر الأبحر . ولعلهم لم يظفروا بذلك فى هذا البحر لقلة استعماله عند العرب .

الضرب الثانى مجزوء مذال وبيته :

هـــذه دراهم أقفرت ‌ ‌ ‌ أم زبور محتهـــا الدّهور

فقوله « أقفرت » هو العروض ، وزنه فاعلن ، وقوله « ها الدّهور » هو الضرب وزنه « فاعلان » ، كان فاعلن فذيل بزيادة ساكن فى آخره ، فنقل إلى « فاعلان » .

الضرب الثالث مجزوء صحيح مثل العروض ، وبيته :

قف على دارهم وابــكين ‌ ‌ ‌ بين أطلالهـــا والـــدّمن

فقوله « وابكين » هو العروض ، وقوله « والدّمن » هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » ، ويدخل الخبن فى أجزاء هذا البحر وهو حسن ، حتى قال بعضهم إنه لا يستعمل إلا مخبونا ، وبيته :

كرة طوحت بصوالجة ‌ ‌ ‌ فتلقّفها رجـــل رجـــل

أجزاؤه كلها مخبونة فوزنه « فعلن » بتحريك العين ثمان مرات ، ويدخل أجزاءه أيضا القطع وهو حذف ساكن الوتد ، وإسكان ما قبله فيصير فاعلن فاعلْ بسكون اللام فينقل إلى فعْلن بسكون العين وبيته :

ما لى مال إلا درهم أوبرذوت ذاك الأدهم

أجزاء هذا البيت كلها على وزن « فعْلن » بسكون العين . وقد يجتمع الخبن والقطع فى بيت واحد كقوله :

زمت إبــل للبين ضحى فى غور تهامة قد سلكوا

وتقطيعه وتفعيله ليعلم المقطوع منه والمجنون : « زمت » فعلن ، « إبلُنْ » فعلن ، « لِلْبَيْ » فعلن ، « ن ضحى » فعلن ، « فى غو » فعلن ، « رتها » فعلن ، « مة قد » فعلن ، « سلكوا » فعلن . وقد تقدم أن المخبون من هذا البحر يسمى بالخبب ، ويسمى المقطوع منه بقطر الميزان وصوت الناقوس وركض الخيل .

وأعلم أن ما ذكرته من جواز دخول القطع فى أجزاء هذا البحر إنما هو قول لبعض العروضيّين . وعليه فتكون العلة فيه جارية مجرى الزّحاف لوقوعها فى الحشو ، ولعدم التزامها فى سائر الأجزاء ، وفيه قولان آخران ، أحدهما : أن الخبن دخل « فاعلن » فحذف ألفه ثم أضمر ثانيه المتحرك تشبيها لثانيه بثانى السبب الثقل . والقول الثانى : إن التشعيث دخله فذهبت اللام منه فصار « فائن » ، فنقل إلى فعْلن بسكون العين . والقولان غير ظاهرين ، أما الأول فإن الإضمار مختص بثانى السبب الثقيل فلا يوجد فى كل موضع شابهه . وأما الثانى فإن التشعيث مختص بصيرورة فاعلاتن فى ضرب الخفيف والمجتث إلى مفعولن دون ماعداه . ولا يخفى ما فى كل واحد من القولين من التكلف .

وأما القول بأن القطع دخله وأن العلة فيه جرت مجرى الزّحاف فلا تكلف فيه مع أن له نظائر ، فالقول به أولى والله أعلم .

وها هنـــا انتهى ةالكلام عن الدائرة الخامسة وبتمامها تم الكلام عن الأبحر بأسرها . فلنشرع الآن بعون الله وتوفيقه فى بيان ألقاب الأبيات والأجزاء .

ألقاب الأبيات والأجزاء

أولا — ألقاب الأبيات :

اعلم أن العروضيين قد وضعوا لكل نوع من أنواع الأبيات والأجزاء أسماء على اختلاف أحوالها من تمام ونقص وصحة واعتلال إلى ذلك من الأحوال. وقد تقدم فى باب العلل أن الشطر حذف نصف البيت ، وأن الجزء حذف الجزء الأخير من الشطر الأول والأخير من الشطر الثانى ، وأن النهك حذف ثلثى البيت .فاعلم أن البيت الذى دخله الشطر يسمى مشطوراً ، والذى دخله الجزء يسمى مجزوءا والذى دخله النهك يسمى منهوكا . فقول العروضيين عروض مشطورة أو مجزوءة أو منهوكة تسامح ، لأن هذه الأوصاف أوصاف للأبيات لا للعروض . وقد أعرضت عن ذكر المشطور وما بعده فى ألقاب الأبيات للعلم بها مما تقدم ، إذ لا يخفى على الفطن أن ما دخله الشطر يسمىّ مشطوراً كما أن ما دخله القطع من الأجزاء يسمى مقطوعا ، وقد أخذت فى بيان الأسماء التى لاتعلم إلا بالتوقيف فقلت :

وخصصوا الأبيات كالأجزاء	بجملة الألقاب والأسماء
فذو التمام إن حواها	من غير نقص فانتهى أقصاها
والوافى مع نقص حواها مثل ما	فى أول الطويل عند العلما

خصص العروضيون الأبيات والأجزاء بجملة أسماء صارت أعلاماً عليها عندهم فسمّوا البيت المستوفى لجميع أجزاء دائرته من غير نقص بالتام ، كأول الكامل والرجز وسمّوه بالوافى إن استوفى الأجزاء المذكورة مع نقص فى بعضها كأول الطويل والوافر . فالضمير من قولى « إن حواها » كناية عن أجزاء الدائرة ، وكذلك ما بعده من الضمائر .

وقيل : إن التام ما استوفى جميع الأجزاء ، وكان عروضه وضربه مماثلين لحشوه فى الأحكام التى تلحقه ، فيجوز فيهما ما جاز فيه ، ويمتنع فيهما ما امتنع فيه . وإن الوافى ما استوفى الأجزاء ، وكان عروضه وضربه مخالفين لحشوه بأن يعرض لها ما لا يجوز عروضه للحشو والخلاف ، إنما هو فى العبارة والمعنى متقارب .

واعلم أن التمام والوفاء يدخلان فى الكامل والرّجز فيرد كل واحد منهما تاما تارة ووافيا أخرى . فمثال التام من الكامل قول عنترة :

وإذا صحوت فما أقصر عن ندى　　　وكما علمتِ شمائلى وتكرمى

ومثال الوافى منه قول الشاعر :

لمـــن الديار عفى معالمها　　　هطل أجشّ وبارح ترب

ومثال التام من الرّجز قوله :

دار لسلمى إذ سليمى جارة　　　قفر ترى آياتها مثل الزّبر

ومثال الوافى منه قوله :

القلب منها مستريح سالم　　　والقلب منى جاهد مجهود

وينفرد الوافى بالطويل والبسيط والوافر والرّمل والسريع والمنسرح والخفيف والمتقارب . فمثال الوافى من الطويل :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا　　　ويأتيك بالأخبار من لم تزوّد

ومثال الوافى من البسيط :

ياجار لا أرمين منكم بداهية　　　لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

ومثال الوافى من الوافر :

لنا غـــنم نسوقها غـــزار　　　كأن قرون جلتها العصىّ

ومثال الوافى من الرّمل :

أبلغ النعمان عنى مالكاً أنــه قد طال حبسى وانتظار

ومثال الوافى من السريع :

أزمان سلمى لا يرى مثلها الرّا ءون فى شام ولا فى عراق

ومثال الوافى المنسرح :

إن ابن زيد لازال مستعملا للخير يفشى فى مصر العرفا

ومثال الوافى الخفيف :

إن قدرنا يوما على عــامر ننتصف منه أو ندعه لكم

ومثال الوافى من المتقارب :

وأرى من الشعر شعرا عويصاً ينسى الرّواة الذى قد روْوا

وينفرد التام بالمتدارك كقوله :

جاءنا عامر سالما صالحا بعد ماكان ماكان من عامر

وقد يكون التام فى الخفيف أيضاً ، إذا استكمل الأجزاء ولم يدخلــه التشعيب كقوله :

حلّ أهلى ما بين درنا فبادوا لى وحلت علويَّة بالسّخال

فهو مما يجمع التّام والوافى ، ولا يضره جواز دخول التشعيث عليه ، فإن أول الكامل والرّجز يجوز أن يدخلهما من العلل ما يجوز دخوله عليهما فينقلان إلى سائر الضروب ومع ذلك فهما تامان اتفاقا . فإن قيل إن التشعيث لا ينقل الخفيف عن ضربه الأول بخلاف العلل فى الكامل والرجــز ، قلت ليس المعتبر النقل وعدمه ، وإنما المعتبر حصول الاستيفاء للأجزاء وعدمه . فإن خلاف التشعيث مع الاستيفاء فهو التام ، وإن شعث فهو الوافى . وبذلك يتبين لك أنه قد يجتمع فى القصيدة الواحدة التام والوافى كما فى الضرب الأول من الخفيف والله أعلم .

المصمتة والمصرّع

قال :

وإن يخالف العروض الضرب رويّها فمصمتة ينصبوا
أو وافقته فهو المصرّع لشبهه الباب الذى يصرّع
إن وجدت زيادة أو نقص وبالقضىّ فى التساوى خصّوا

يسمى البيت مصمتا بصيغة اسم المفعول إن خالف ضربُه عروضَه فى الروىّ كقوله :

أأنت توسمت من خرقاء منزلة ماء الصّبابة من عينيك مسجوم

فإن روىَّ الضرب على الميم وليس كذلك العروض . سمى مصمتا لأن رويّة لايدرى من عروضه أخذاً من الإصمات الذى هو الإسكات . ويسمى مصرعا إن غيرت عروضه لأجل ضربه بزيادة أو نقص ووافقته فى الروىّ . وإن وافقته من غير تغيير سمى بالمقفى . فأما المغيَّرة بزيادة فكقول امرئ القيس :

قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع خلت آياته منذ أزمان
أتت حجج بعدى عليها فأصبحت كخط زبور فى مصاحف رهبان

فالبيت الأول مصرّع لموافقة عروضه ضربه فى الوزن والروىّ . وقد علمت أن الضرب تام والعروض مقبوضة ، وقد وردت فى البيت الأول تامة مثل الضرب . وأما المتغيرّة بنقص فكقول امرئ القيس أيضاً :

أجارتنا إن الخطوب تنوب وإنى مقيم ما أقام عسيب
أجارتنا إنا مقيمان ها هنا وكل غريب للغريب نسيب

فالبيت الأول مصرَّع لموافقة عروضه ضربه فى الروىّ والوزن .وقد علمت أن عروض الطويل لايدخلها الحذف وإنما دخلها لأجل التصريع . وأما المقفى فهو ما وافقت عروضه ضربه من غير تغيير كقول امرئ القيس أيضاً .

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل　　　بسقط اللّوى بين الدخول فحومل

فإن العروض والضرب فيه متوافقان من غير تغيير فى العروض ، لأن كلا منهما مقبوض فى القصيدة كلها . فبين المقفى والمصرَّع تباين لاشتراط التغيير المذكور فى مفهوم المصرَّع كما تقدم ، واشتراط عدمه فى مفهوم المقفى . وذهب الجمهور إلى أن المقفى ما وافقت عروضه ضربه فى وزنه ورويّه وتغييره الجائز عليه . لكن لا يشترط تغيرها لأجله ، فبين المصرّع والمقفىّ على هذا القول العموم والخصوص المطلق يجتمعان فى أمثلة التصريع وينفرد المقفى فى مثل قوله : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... إلخ ، فإن هذا البيت عروضه موافقة لضربه فى الوزن والرّوىّ والتغيير الجائز على الضرب ، لكن العروض لم تغير بالفعل عما يستحقه لأنها تستحق القبض لكون بيتها من الطويل ، ولم يزل فيها فلا يقال له مصرع .

قال الصفاقسى : التصريع تبعية العروض للضرب قافية ووزناً وإعلالا. وسمى البيت الذى له قافيتان مصرعاً تشبيها له بمصراعى باب البيت المسكون . ومثل اشتقاقه من الصرّعين ، وهما نصفا النهار ، فمن غدوة إلى انتصاف النهـار صرع ، ومنه إلى سقوط الشمس صرع . والأول أقرب والحكمة فى وقوع التصريع أنه إذا وقع دل على ابتداء قصيدة أو قصة .

قال الأخفش شبهوه فى أعلامهم به أخذهم فى بناء الشعر قبل تمام

البيت بجعلهم الشك فى أول الكلام نحو قولهم : رأيت إما زيداً وإما عمراً، لئلا يظن المخاطب أن أحدهما أولى .

ويجوز استعماله فى مواضع من القصيدة الواحدة بإرادة الخروج من قصة إلى أخرى ، ومن وصف شيء إلى وصف غيره ليؤذن بالانتقال من حال إلى أخرى . وهو مستحسن متى قلّ ، فإن كثر كان مستهجنا والله أعلم .

العروض والضرب

قال :

وأنثوا العروض وهي علم ‌ ‌ لآخر النصف الذى يقدّم
وآخر الشطر الأخير ضرب ‌ ‌ وهو مذكر وليس ينبو
وأربع أقصى عروض البحر ‌ ‌ وتسعة أقصى الضروب فادر
فتنتهى جميعهـا لسـتة ‌ ‌ بعد الثلاثين على التتمة
وهو إلى ستين بعد سبعة ‌ ‌ وهذه أقصاهما فى الرتبة
إن تختلف عروضها إقعاد ‌ ‌ أو ضربها التحريد فالإبعاد

العروض بفتح العين اسم للجزء الواقع فى آخر الشطر الأول من البيت وهى مؤنثة لأنها مأخوذة من العارضة التى هى الخشبة المعترضة وسط البيت، وهى مؤنثة . سمى الجزء المذكور بذلك لاعتراض وسط بيت الشعر كاعتراض العروض الذى هو لغة عمود الخبأ وسط بيت الشعر . وقد تقدم أن العروض اسم لهذا العلم ، فهو اسمان موضوعان ، أما الأول فهو شائع فى العرف العام ، وأما الثانى فمختص بأهل الفنّ .

والضرب اسم للجزء الآخر من الشطر الثانى وهو مذكر — وإن الضرب فى الأصل بمعنى النوع من الشىء . يقال هذا الشىء ضربان أى نوعان وقيل العروض اسم للمصراع الأول كله ، والضرب اسم للمصراع الثانى كله ، والأول المشهور وهو الصحيح .

وغاية العروض فى البحر الواحد أربع كما فى الرجز والسريع ، ومجموعها فى جميع الأبحر ستة وثلاثون عروضا ، أربعة وثلاثون منها للخمسة عشر التى أخرجها الخليل ، وعروضان للمتدارك وهو المراد بقولى «على التتمة» أى مع التتمة التى أتمها الأخفش وهى التدارك .

وغاية الضروب فى البحر الواحد تسعة كما فى الكامل ، ومجموعها فى جميع الأبحر سبعة وستون ضربا ، ثلاثة وستون ضربا لأبحر الخليل ، وأربعة أضرب للمتدارك . وقولى « إن تختلف عروضها . . إلخ » بيان لحكم العروض والضرب إذا لم يجر على طريقة واحدة فى القصيدة الواحدة: فالضمير من قولى « عروضها » كناية عن القصيدة .

اعلم أن اختلاف العروض فى القصيدة الواحدة عيب عندهم يسمى بالإقعاد وقد وقع لفحول الشعراء فمنه لامرىء القيس :

الله أنجح ما طلبت به والبر خير حقيبة الرجل

من بعد قوله :

يا رب غانية طلبت وصالها ومشيت مبتديا على رسلى

فجمع بين العروض الحذاء والعروض التامة وهو الإقعاد ، وخصّه الخزرجىّ وتبعه زكريا الأنصارى والدمامينى وغيرهما ببحر الكامل ، فلا يكون الإقعاد عندهم إلا فيه بمعنى أنه لم يسمع من العرب إلا فيه . قال زكريا : وخصّ بالكامل لكثرة حركة أجزائه . وفى الوافى أن السيد قال فى شرح الخزرجية بمجيء الإقعاد فى الطويل أيضاً ، لكنه لم يمثل له. ولذلك أطلقت الكلام فى النظم ولم أقيّده بالكلام كما قيّدوه .

وإن اختلفت ضروب القصيدة الواحدة فهو عيب يسمى بالتحريد بالحاء المهملة ، مأخوذ من قولهم رجل حريد أى منفرد معتزل ، وكوكب حريد للذى يطلع منفردا — وذلك أنه لما كان لهذا الضرب انفراد عن نظائره سمى بذلك . وبالجملة فإن التحريد عبارة عن تنوع الضرب فى القصيدة الواحدة ، حيث لا يجوز التنوع كخروج الشاعر من أحد أضرب الطويل مثلا إلى الآخر . وهو غير مختص ببحر دون بحر اتفاقا . ويمتنع استعماله للمولدّين كالإقعاد ، وذلك أن فحول الشعراء المتقدمين وإن

وقعوا فى مثل ذلك ، فإنهم إنما وقعوا فيه عن غير اختيار . وإن كان باختيار فهو زلة والزلة لا يقتدى بها .

فإن قيل : إن الشعر لم يعرف إلا من كلامهم ولم يعب فيه إلا ما خالف طريقتهم . فمن أين لكم أن تحكموا بالعيب على ما وقع منهم ؟ وكيف يصح لكم أن تقولوا زلة ، وهم قد سلكوه ؟ قلنا لما اتفقوا فى الشعر على طريقة واحدة وجرت أشعارهم عليها حكمنا على خلافها بالعيب والزلة ، لأن السالك طريقا من الطرق الواضحة لا يعدل عنها إلا إذا اضطر إلى العدول أو زلت قدمه والله أعلم .

ألقاب الأجزاء

قال :

والابتدا الجزء الذى تقدّما	وجاز أن يعلّ أو أن يخرما
وكل جزء حشوىّ زوحفا	بغير مختص كخبن فاعرفا
فــذاك الاعتماد ثم الفصل	كل عروض خالفت ما قبل
وذاك فى الضرب يسمّى غاية	لــكونه الغاية فى النهاية
وسمّة الموفور حين سلما	من خرمه مع جواز يخرما
وسالم من الزحاف سلما	مع جوازه عليــه فاعلما
ولقبنا العروض بالصحيح	والضربَ إن جاء على التصحيح
وسلما من علــة تمتنع	فى الحشو كالتذيل حين يصنع
والقصر والبتر وإن تعرّى	من المزيد خصّ بالمعرّى

ذكر فى هذه الأبيات بقية ألقاب الأجزاء ، فاعلم أن ألقاب الأجزاء نوعان : أحدهما ثابت على كل حال وذلك العروض والضرب ، فإنهما اسمان لآخر الأجزاء من الشطرين كما تقدم ، فهما ثابتان فى ذلك على كل حال ، بمعنى أن الجزء الآخر من المصراع الأول يسمى عروضا كان فى حال صحة أو سلامة . وكذا الضرب فى الجزء الآخر من المصراع الثانى .

والنوع الثانى من الألقاب إنما يكون باعتبار الأحوال ، ثم هذا نوعان : أحدهما يكون اسما باعتبار أحوال الزّحاف أو العلة ، والآخر باعتبار حال السّلامة . فأما الأول فمنه الابتداء والاعتماد والفصل والغاية . وأما الثانى فمنه الموفور والسالم والصحيح والمعرّى ، فهى ثمانية ألقاب ، أربعة للنوع الأول وأربعة للنوع الثانى .

فأما الابتداء فاسم للجزء الواقع صدر البيت المخالف لحشوه باختصاصه

بعارض عرض له لايجوز ارتكابه فى الحشو كالخزم فى صدر البيت من الأبحر التى يدخلها الخزم . قال الزجاج : وزعم الأخفش أن الخليل جعل فاعلاتن فى المديد الواقع فى صدر البيت ابتداء . واستشكله الأخفش بأنها مساوية للحشو فى جواز مزاحفتها بالخبن والكف . وأجيب بأن ألفها فى الصّدر تحذف أبداً لغير معاقبة ، فأما فى الحشو فلا تحذف إلا لمعاقبة فتثبت المخالفة ، فلذلك سماه الخليل ابتداء .

قال الدماميني : وقضية هذا أن يكون الابتداء عند الخليل لأول جزء فى البيت إذا اختص بتغيير يلحقه من علة أو زحاف ، سواء وجد التغيير فيه بالفعل أو لم يوجد ، مع إمكان وجوده . قال وهذا مخالف لقولهم : إن الموفور اسم للجزء الذى يجوز أن يخرم ولم يخرم . قلت لا مخالفة ، فإن الابتداء اسم للجزء الأول الجائز فيه الخرم وغيره سواء خرم أو لم يخرم .

والموفور اسم للجزء الأول السّالم من الخرم مع جوازه فيه فبينهما عموم وخصوص مطلق ، إذ كل موفور ابتداء ولا عكس .

وأما الاعتماد فهو عند الأخفش كل جزء حشوىّ زوحف بزحاف غير مختص به كالخبن . ومقتضاه أن الحشو المزاحف بما يخصه لا يسمى اعتماداً كحشو الوافر المزاحف بالنّقص فإنه لايدخل فى شىء من أعاريضه وأضربه ، وهو كذلك . والإعتماد عند الجمهور لايطلق إلا على قبض فعولن فى الطويل إذا كان قبل الضرب المحذوف يليه ، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأبتر فى المتقارب .

قال الدماميني : وكذا على سلامة نونه قبل عروض المتقارب الثانية المحذوفة إذا دخلها القبض .

وأما الفصل بفتح الفاء وسكون الصّاد المهملة فهو اسم لكل عروض خالفت ما قبلها من أجزاء البيت صحة واعتلالا كمفاعلن فى عروض الطويل وفعلن فى عروض البسيط ، فإن القبض يلزم الأولى ، والخبن يلزم الثانية ، ولا يلزمان الحشو . وكمستفعلن فى عروض المنسرح للزومها الصحة وهى عدم الخبل ، ولا تلزم الحشو . سميت بذلك لكونها فصلت أى قطعت عن بقية الأجزاء للزومها ما لم يلزم فى الحشو .

وأما الغاية فهى كل ضرب مخالف للحشو صحة واعتلالا وذلك كمستفعلن فى الضرب الثانى من الرجز ، وفاعلن فى الضرب الأول من البسيط . فإن القطع يلزم الأول والخبن يلزم الثانى بخلاف الحشو . وكفعولن فى الضرب الأول من المتقارب فإنه لازم للصحة بخلاف الحشو . وأكثر الضرب غاية لأنها مبنية غالباً على مالا يصح فى الحشو ، سمى بذلك لأن الغاية فى اللغة الآخر من الشيء ، والضرب آخر البيت ، ولأن لزومه ما ذكر غاية لا يتعداها إلى غيرها . وأما الموفور بفتح الميم فهو كل جزء سليم من الخرم مع جوازه فيه كفعولن فى أول الطويل والمتقارب ، ومفاعيلن فى أول الهزج والمضارع ، ومفاعلتن فى أول الوافر فإن الخرم فى هذه الأجزاء جائز ، فإذا سلمت منه سميت بالموفور .

وأما السّالم فهو اسم للجزء الحشوىّ السالم من الزحاف مع جواز وقوعه فيه كمستفعلن فى حشو الرجز ، ومتفاعلن فى حشو الكامل .

وأما الصحيح فهو اسم لكل عروض أو ضرب سلما من التغيير الذى لا يقع فى الحشو كالقصر والقطع والبتّر والتذييل والترفيل والتسبيغ .

وأما المعرّى بصيغة اسم المفعول فهو اسم لكل ضرب تعرّى من الزيادة مع جوازها فيه كالتذييل والترفيل والتسبيغ . سمى بذلك لشبهه بالمجرّد من

ثيابه . فبين الضرب الصحيح والمعرّى عموم وخصوص مطلق ؛ وذلك أن كل معرّى صحيح ولا عكس .

تنبيه : ما عدا العروض والضرب يسمى حشواً عند بعضهم فيشمل الجزء الأول من النصف الأول ومن النصف الثانى . وعند بعض يسمّى الجزء الأول من النصف الأول صدراً ومن النصف الثانى ابتداء ، وماعدا هذين فالعروض والضرب يسميان حشواً إن كان البيت مثمنـــاً مثلا كالطويل وإلا فلا حشو كالهزج . وسمى العروضيون النصف الأول من البيت مصراعاً وصدراً . والنصف الثانى مصراعاً وعجزاً . انتهى والله أعلم .

ولما فرغ من بيان أسماء الأبيات والأجزاء ، أخــذ فى بيان ما يختص به الشعر من الأسماء مع قطع النظر عن كونه بيتاً أو أكثر فقال :

والبأو شعر كامل الأجزاء　　جميعها بـلا سناد جائى
أو بسنـــاد جائز يسمى　　نصباً وزان للعلوّ اسما

البأو بفتح الهمزة اسم للشعر المستكمل لجميع الأجزاء الحاصلة فى دائراته من غير سناد فى قافيته . والنصب اسم له إذا كان فيه سناد جائز ، فإن كان فيه سناد ممتنع أو غيره من العيوب فلا يسمى بأوا ولا نصباً لأنهما اسمان للعلوّ ؛ لأن البأو فى اللغة الفخر والتّطول. والنصب علوّ المنزلة ، فسمى الشعر العالى على غيره بذلك . قال الدماميني : وظاهر كلام الأخفش أن البأو والنصب مترادفان . وقال ابن جنى : لما كان البأو أصله الفخر والنصب من الانتصاب وهو المنزل والتطاول لم يقع النصب ولا البأو على ما كان من الشعر مجزوءاً لأن جزأه علة وعيب لحقه ، وذلك ضد الفخر والتطاول . قلت وقــد حصل التحرز عن المجزوء والمشطور والمنهوك بقولهم ما استكمل الأجزاء ، فإن هذه الأشياء لم تستكمل

الأجزاء . وقال بعضهم البأو ما عدم السّناد المستحسن كوقوع الضم مع الكسر ، والمستقبح كوقوع الفتح مع ضم أو كسر ، وظاهره أن النصب تجنب المستقبح من السّناد دون المستحسن ، والبأو تجنبهما معاً والله أعلم .

وها هنا قد تم الكلام على العلم الأول وهو علم العروض ، ولنشرع الآن بعون الله وحسن توفيقه فى بيان العلم الثانى من العلمين الباحثين عن ميزان الشعر .

علم القوافى

ويقال له علم القافية ، وهو علم يبحث فيه عن تناسب أعجاز الأبيات وعيوبها . وغرضه تحصيل ملكة إيراد الأبيات على أعجاز متناسبة خالية من العيوب التى ينفر عنها الطبع السليم على الوجه الذى اعتبره العرب . وغايته الاحتراز عن الخطأ فيه . ومبادئه مقدمات حاصلة عن تتبع أعجاز أشعار العرب . وعرفه بعضهم بأنه علم يبحث فيه عن المركبات الموزونة من حيث أواخر أبياتها ، وبعضهم بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الأبيات الشعرية من حركة أو سكون ولزوم وجواز وفصيح وقبيح ونحوها .

وموضوعه أواخر الأبيات الشعرية من حيث ما يعرض لها . وواضعه مهلهل بن ربيعة خال امرئ القيس . وحكمه الإباحة وربما يكون مندوبا فى بعض الأحيان . وقد جرت عادة أكثر العروضيين بأن يذكروا علم القوافى بعد علم العروض لأنه كالرديف له وبينهما شدة اتصال واشتباك .

وقال بعضهم أن فى علم القوافى علما جليلا لايصلح أن يجعل علاوة على علم العروض . وقال ابن جنى : علم القوافى وإن كان متصلا بالعروض وكالجزء منه لكنه أدق وألطف من علم العروض ، والناظر فيه محتاج إلى مهارة فى علم التصريف والاشتقاق واللغة والإعراب .

قال الدمامينى : وعلى تقدير تسليم ذلك كله فالنظر فيه متأخر عن النظر فى العروض ، ضرورة أن القافية إنما ينظر فيها من حيث هى منتهى بيت الشعر . فما لم يتحقق كون الشعر الذى هى آخره شعراً ، لم يتأتّ النظر فيها . فلا جرم جعل الكلام عليها متأخرا عن الكلام فيه ، انتهى .

قال :

علم القوافى حصروا فى خمسة ‏ ‏ ‏ فى حدّها حروفها المعدّة
والحركات بعدها الأنواع ‏ ‏ ‏ كذا عيوبها التى تذاع

حصر العروضيون علم القوافى فى خمسة أشياء . الأول فى بيان حد القافية أى كشف حقيقتها . والثانى فى بيان حروفها المهيئة لها . والثالث فى بيان حركاتها الكائنة فيها . والرابع فى بيان أنواعها التى تتنوع إليها . والخامس فى بيان عيوبها الواجب اجتنابها أو المستحسن .

واعلم أن القافية مشتقة من قفا يقفو إذا تبع ، فهى تقفو أثر كل بيت أو تقفو أثر أخواتها ، وعلى كلا القولين فهى فاعلة على بابها .

وقيل ، لأن الشاعر يقفوها لأنها تجرى له فى البيت الأول على السجيّة ثم يتبعها فى سائر الأبيات ، فهى فاعلة بمعنى مفعولة كعيشة راضية أى مرضيّة .

قال :

فحدها من آخر الأقرب إلى ‏ ‏ ‏ محرك يليه ساكن تلا
تكون كلمة وبعض كلمة ‏ ‏ ‏ وكلمة وبعض أخرى تلت
وكلمتين مرة كمن عل ‏ ‏ ‏ ومحمل وترب للأوّل

ذكر فى هذه الأبيات حد القافية وكشف حقيقتها على مذهب الخليل . وقد اختلف الأدباء فيها ، فعند الخليل أن القافية من آخر حرف فى البيت إلى أقرب ساكن إليه مع المتحرك الذى قبل الساكن . وعند الأخفش : هى الكلمة الأخيرة من البيت . وعند قطرب الرومى : هى الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه ، فيقال « دالية ، لامية » فالقافية فى قوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ‏ ‏ ‏ بسقط اللوى بين الدخول فحومل

عند الخليل من الحاء إلى اللام ، وعند الأخفش هى لفظة « حومل » ، وعند قطرب هى « اللام » . ويلزمه ألايكون السناد فى القافية عيبا . وهو عيب إجماعا .

ويحتج لمذهب الخليل بأن الاتفاق قائم على أن فى القوافى قافية يقال لها « المتكاوس » وهو ما توالت فيه أربعة أحرف متحركة بين ساكنين نحو « فَعَلَتُن » المخبول من مستفعلن ، وذلك من نحو قول العجاج .: « قد جبر الدينَ الألهُ فجبر . » ألا ترى أن قوله « فجبر » وزنه « فعلتن » وهو قافية اتفاقا مع تركبه من كلمة وبعض أخرى .

واحتج لمذهب الأخفش بأن العرب يقولون البيت حتى إذا لم يبق منه إلا الكلمة الأخيرة ، قالوا بقية القافية . وإذا قال الشاعر اجمعوا لى قوافى الطاء مثلا ، فإنما يجمعون له كلمات أواخرها طاء ، والأصل فى الإطلاق الحقيقة . وردّ بأن تسمية هذه الكلمات قوافى إنما هو بالمعنى اللغوى وليس محلّ نزاع . ولئن سلم ، فإطلاق القافية على ذلك مجاز . إما لأن تلك الكلمة هى القافية إذا اجتمع فيها ما ذكرنا أو بعضها إذا كان فيها بعضه ، أو هى وما قبلها إذا لم تكف لما ذكرناه . وهذا وإن كان مجازا ، فيجب الحمل عليه جمعا بين الدّليلين .

ثم القافية عند الخليل قد تكون كلمة كمحمل من قوله :

ففاضت دموع العين منى صبابة على النحر حتى بل دمعى محملى

فمحمل كله قافية لأن المتحرك الذى يليه ساكن هو الميم والساكن الحاء .

وقد تكون بعض كقوله :

وقوفا بها صحبى علىّ مطيهمّ يقولون لا تهلك أسىً وتجمّلِ

فالقافية من الحاء إلى الياء الناشئ عن كسرة اللّام .

وقد تكون كلمة وبعض أخرى كقوله :

دمنٌ عفت ومحـــا معالمها هطل أجشّ وبارح تربُ

فالقافية من الحاء إلى الواو الناشئة عن ضمة الباء .

وقد تكون كلمتين كقوله :

مكرّ مفرّ مقبل مدبر معا — كجلمود صخر حطه السيل من علِ

فالقافية من ميم « من » إلى الياء الناشئة عن كسرة اللام ، وهى كلمتان كما ترى والله أعلم .

حروف القافية

وعن حروف القافية المختصة بها وبيان أسمائها وأحكامها وهى ستة قال :

أما الحروف فهى ستة تعد	أولها الرّوىّ وهو المعتمد
وذاك حرف ينبنى عليه	نظامهم وينسبن إليه
كقولهم داليـــة رائيّة	طائية فائية لامية
والوصل هاء للرّوىّ يتبع	أو حرف لين منه حين يشبع
يكون واوا بعد ضم أو فتح	فألف والكسر ياء متضح
والهاء ذو فتح وذو كسر وضم	وساكنا يكون حيث ما انتظم
ثم الخروج ما نشا عن هائه	محركا كالياء فى سمائه
والردف ما قبل الروىّ جائى	من لينها كالواو أو كالياء
وألف التأسيس حيث يسبك	بين الروىّ وبينه محرّك
وذلك الحرف هو الدخيل	كلام سالم له التمثيل

الحروف التى تشتمل عليها القافية ستة وضعوا لكل واحد منها اسما يخصه وهى : الروىّ والوصل والخروج والرّدف والتأسيس والدخيل .

الروى

فأما الرويّ : فهو الحرف الذى ينبنى عليه النظم ، وتنسب إليه القصيدة . فيقال قصيدة دالية إذا كان آخر حروفها الدال ، وكذلك رائية وطائية وفائية ولامية . وبيان ذلك أن الشاعر يعتمد حرفاً من الحروف الصالحة للرويّ فيبنيْ عليه بيتاً ثم يلتزم تلك الهيئة إلى آخر قصيدته ، فترى جميع أبياتها تبعت ذلك الحرف وبنيت عليه . وسمّى رويّا أخذاً له من الرويّة وهى الفكرة ، لأن الشاعر يرويه فهو فاعل بمعنى مفعول . وقيل هو مأخوذ من الرواء وهو الحبل يضم شيئاً إلى شيء فكأن الرّوىّ شد آخر البيت ووصل بعض القصيدة إلى بعض . وقال أبو على هو من قولهم للرجل رواه أى منظر حسن ، فسمّى رويّا لأن به عصمة الأبيات وتماسكها . ولولا مكانه لتفرقت عصباً ولم يتصل شعر واحد .

قال ابن جنى وأحوط ما يقال فى حروف الرويّ أن جميع حروف المعجم تكون رويّا إلا الألف والياء والواو الزائدة فى أواخر الكلمة غير مبنيّات فيها بناء الأصول نحو ألف الجزعَى ، وياء الأيامى ، وواو الخيامُو ، والا هاء التأنيث والإضمار إذا تحرك ما قبلها نحو « طلحة » وضربه . وكذلك الهاء التى تتبين بهـا الحركة نحو « ارمه واغزه وفيمه ولمه » . وكذلك التنوين اللاحق آخر الكلم للصرف كان أو لغيره نحو : زيداً وصهٍ وغاقٍ وحينئذ وقوله : أقلى اللوم عاذل والعتابن .

وقول الآخر : داينت أروى والدّيون تقضٍ . وقـول الآخر : يحسبه الجاهل مالم يعلمن . وقول الأعشى :

لا تعبد الشيطان والله فاعبدن . وقول عمرو بن أبى ربيعه :

وقمر بدا ابن خمس وعشرين له قالت الفتاتان قومن .

وقول عبد الله بن الحر :

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا   تجد حطبا جزلا وناراً تأججن

وكذلك الألفات التى تبدل من هذه النونات نحو قوله : يحسبه الجاهل ما لم يعلما . وقوله :

ولا تعبد الشيطان والله فاعبداً .

وكذلك الهمزة التى تبدلها قوم من الألف فى الوقوف نحو : رأيت رجلأً ، وهذه حبلأً ، ويريد أن يضربهأً .

وكذا الألف والياء والواو اللواتى يلحقن الضمير نحو رأيتها ومررت بها . وهذا غلامه ، ورأيتهما ، ومررت بهم ، وكلمتهموا . وذلك أنه لا يمكن أن يلحق بعد حرف الروىّ أكثر من حرفين ، الأول هاء الوصل والآخر خروج . قال ونحن نفرض من ذلك ما يتبيّن غرضنا من ذلك قول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

فآخر البيت القاف وليست واحداً من الحروف المستثناه فهى حرف الروىّ ، فالقصيدة لذلك قافية ويلى ذلك قول زهير بن أبى سلمى :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وعزى أفراس الصّبا ورواحله

فآخر البيت الهاء إلا أنها من الحروف المستثناه . ألا تراها هاء إضمار متحرك ما قبلها فلا يكون رويًّا وقد اضطررت إلى اعتبار ما قبلها وهو اللام وليست من الحروف المستثناة فهى الروىّ ، والقصيدة لذلك لامية . ويليه قول الأعشى :

قطعت إذا خب ربعانها　　　بعرفاء ينهض فى أدّها

فآخر البيت الألف ، ولاتكون رويا لأنها تابعة لهاء الإضمار . وقد ضطررت إلى اعتبار ما قبل الهاء وهو الدال ، وليست من الحروف المستثناه ، فهى إذن الروىّ ، والقصيدة لأجل ذلك دالية .

قال وهذه الطريقة أصح الطرق إلى معرفة الروىّ وأجلاها وأوضحها ولا شيء يقوم فى استخراج العمل مقامها . انتهى كلام ابن جنى على ما نقله الدمامينى والله أعلم .

الوصل

أما الوصل فهو هاء تلى حرف الروىّ أو حرف لين ينشأ عن إشباع حركة الروىّ ، فإن كانت الحركة ضمة كان الوصل واوا كما فى قوله :

طحابك قلب فى الحسان طروب .

وإن كانت الحركة فتحة ، كان الوصل ألفاً كما فى قوله :

أقلى اللوم عاذل والعتابا

وإن كانت كسرة كان الوصل ياء كما فى قوله :

كانت مباركة من الأيام

وأما الهاء فتكون هاء إضمار كقوله :

عفت الديار محلها فمقامها

وهاء التأنيث كقوله : ثلاثة ليس لها أربع

المـــاء والبستان والخمرة

وهاء السكت كقوله :

بالفاضلين أولى النهى　　　فى كل أمر فاقتده

وتقع أيضاً الهاء الأصلية المتحرك ما قبلها وصلا . قال ابن جنى وهو كثير عنهم كقوله :

أعطيت فيها طائعا أوكارها

حديقة غلباء فى جدارها

وفرسا أنثى وعبدا فارها

وقد تكون الكاف وصلا كما فى قوله :

إنّ أخاك الحق من كان معك　　　ومن يضر نفسه لينفعك

ومن إذا ريب الزمان صدعك　　شتت فيك شمله ليجمعك

وقد تكون الميم وصلا أيضاً إذا وقع قبلها الهاء والكاف كقوله :

زر والديك وقف على قبريهما　　فكأنني بك قد نقلت إليهما

وكقول ابن الصلت :

لبيكما لبيكما　　ها أنا ذا لديكما

وقد تكون تاء التأنيث وصلا أيضاً ، وعلى ذلك بنى ابن النبيه قصيدته الحائية المشهورة التي فيها قال :

وأسود الخال فى محمر وجنته　　كمسكة نفحت فى حمرة لفحت

الخروج

أما الخروج فهو الحرف الذى يتبع حركة هاء الوصل ، إن فتحت فألف ، وإن كسرت فياء ، وإن ضمت فواو . فالألف مثل : يوافقها ، والياء مثل : نعله وسمائه ، والواو مثل : يحسنونه . وسمى هذا الحرف خروجا لأنه به يكون الخروج عن البيت .

الرّدف

هو حرف مدّولين أو حرف لينّ قبل الرويّ وليس بينهما حائل مأخوذ من ردف الراكب لأنه خلف الرويّ ، وقد يكون ألفـــا كقوله :

ألا عم صباحا أيّها الطّلل البالى ..

وقد يكون ياء كقوله : وما كل موئت نصحه بلبيب .

وقد يكون واوا كقوله : طحابك قلب فى الحسان طروب .

ويجوز أن تعاقب الواو والياء فى القصيدة الواحدة كقوله :

طحابك قلب فى الحسان طروب   بعيد الشباب عصر حان قشيب
تكلفنى ليلى وقد شط وليها   وعادت عواد بيننا وخطوب

ولا تعاقبهما الألف لبعدها منهما . وأما الرّدف بحروف اللين فكقوله :

يأيها الراكب المزجى مطيته   سائل بنى أسد ما هذه الصوت
وقل لهم بادروا بالعذر والتمسوا   قولا يبريكم إنى أنا الموت

وقوله فى الياء :

فعمرك ما أخزى إذا ما نسبتنى   إذا لم تقل بُطلا علىّ ومينا
ولكنما يخزى امروٌ تكلّم استهُ   قنا قومه إذا ما الرماح هوينا

ويجوز تعاقبهما كقوله :

كنت إذا ماشيته من غيب   يشم رأسى ويشم ثوبى

واعلم أن بعضهم يطلق حرفَ اللين على حرف العلة وقع قبلها حركة تناسبها كالضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، أو لم يقع كالفتحة قبل الياء والواو ، وعليه يتمشى قولى فى النظم : من لينها كالواو وكالياء . وفرق بعضهم فجعل ماكان قبله حركة متجانسة له حرف مد ولين ، وما كان قبله حركة غير مجانسة له كالفتحة مع الواو والياء فهو عندهم حرف لين فقط ، وعليه مشيت فى الشرح .

التأسيس

هو ألف بينه وبين الرويّ حرف واحد محرك كألف سالم من قول الشاعر : « وليس على الأيام والدّهر سالم » . مأخوذ من تأسيس البناء ، لأن الشاعر يبنى القصيدة عليه . وقد تكون ألف التأسيس فى الكلمة التى فيها الرويّ كألف سالم ، ومنازل .وقد تكون فى كلمةوحرف الرويّ فى أخرى بشرط أن يكون حرف الرويّ ضميراً كقوله :

ألالاتلومانى كفى اللوم مابيا ‏ ‏ ‏ ‏ فما لكما فى اللوم خير ولا ليا
ألم تعلما أن الملامة نفعها ‏ ‏ ‏ ‏ قليل وما لومى أخى من سمائيا

وإن لم يكن الرويّ ضميرا فتلك الألف ليست تأسيسا بوجه فلا يلزم إعادتها ، بل يجوز فى موضعها غيرها من الحروف كقوله عنترة :

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر
للحرب دائرة على ابنى ضمضم
الشاتمى عرضى ولم أشتمهما
والنـــاذرين إذا لم ألقهما دمى

وقول الآخر :

حننت إلى ريـــا ونفسك باعـــدت
مزارك من ريّا وسعيا كما معا
فما حسن أن يأتى الأمر طالعا
وتجزع إن داعى الصبابة أسمعا

وأجاز أبو العباس التزامها تأسيسا ، واستدل بما أنشده ابن جنى من رواية أبى زيد :

وأطلس يهديه إلى الزاد أنفه   أطاف بنا والليل راجى العساكر
فقلت لعمرو صاحبي إذ رأيته   ونحن على حوض دهاق عواسر

أى عوى الذئب فسر يا عمرو، فأسس بألف عوى مقابلا بها ألف العساكر التى لا تقع إلا تأسيسا .

وأما إن كان الروىّ ضميرا فلك أن تجعل تلك الألف تأسيسا كما تقدم فيلزم حينئذ فى القصيدة كلها ، هو الكثير فى أشعارهم . ولك أن لا تجعلها تأسيسا كقوله :

أية جاراتك تلك الموصية
قائلة لا تسقيا بحبليـــة
لو كنت حبلا لسقيتّها بيه

« الدخيل »

هو الحرف المحرك الواقع بين ألف التأسيس والروىّ كلام « سالم » وحاء « رواحل » وزاى « منازل » . سمى دخيلا لأنه دخل فى القافية . ألا تراه يجىء مختلفا بعدالحرف الذى لا يجوز اختلافه وهو ألف التأسيس ، فلما جاء مختلفا بعد متفق وفارق بذلك أحكام ما فى القافية صار كأنه ملحق بها ومدخل فيها .

تنبيه : اعلم أن الشاعر بالخيار فى ما عدا الروىّ من الوصل والرّدف والتأسيس . فإن شاء بنى قصيدته على واحد منها ويلتزم ذلك فى سائرها ، وإن شاء بناها مجردة من ذلك كله ، إلا ما قالوه فى الرّدف فإنهم جعلوا له ثلاث حالات :

الأولى حالة اتفاق وله صورتان ، الأولى : أن يكون البيت تام البناء ونقص من ضربه حرف متحرك أو زنته . ونعنى بزنته حذف الساكن مع حركة ما قبله كالقطع والقصر . ألا ترى أن قولنا « مستفعل » بحذف النون وإسكان اللام على وزن « مستفعن » بحذف اللام فيلزم الرّدف هنا ليقوم المدّ الذى فيه مقام المحذوف فيقع التعادل بين مقطع العروض والضرب . الصورة الثانية : أن يلتقى فى الضرب ساكنان ، والتزم الرّدف هنا ليسهل الانتقال من أحد الساكنين إلى الآخر بالمد الذى هناك . قال الدّمامينىّ : وفى جعله الصورة الأولى من حالة الاتفاق نظر ، فقط أجاز (سٓ) فى كتاب القوافى له استعمال مثل ذلك بغير ردف ، قال لقيام الوزن بالحرف الصحيح مقامه بأحرف المدّ واللين وأنشد :

ولقد رحلت العيس ثم زجرتها قدما عليك وقلت خير معدّ

الحالة الثانية حالة اختلاف وهو أن يكون البيت غير تام البناء ونقص

من ضربه حرف متحرك أو زنته فهل يلزم الردف فيه أو يختار ؟ قولان والصحيح منهما هو الثانى .

الحالة الثالثة حالة استحباب وذلك حيث يوجد العروض والضرب على حدّ واحد من التماثل والاتفاق ، ولا يوجد للساكنين فى حد واحد منهما تلاق كقوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   ورسم عفت آياته منذ أزمان

فيستحسن الردف فى هذا النوع استكثارا من المد فى الأواخر لأنها محل مدّ وترنم . قاله ابن برىّ كما فى الدمامينىّ والله أعلم .

حركات القافية

الغرض من ذكر حركاتها هو بيان أسمائها ومعرفة أحكامها ، قال :

والحركات ستة فالمجرى	لمطلق الرويّ حين يجرى
وسمها فى الهاء عند الوصل	باسم النفاذ مثل ابيت النّعل
والحذو قبل الرّدف والإشباع	حركة الدخيـــل لا نزاع
والرّس فتحة على حرف سبق	وألف التأسيس بعده التحق
وسم بالتوجيه ما قبل الرويّ	إن كان بالتسكين عنهم روى
كما إذا جنّ للظلام واختلط	جاءوا بمذق هل رأيت الذيب قط

حركات القافية ست على عدد حروفها ، أحدها المجرى بفتح الجيم وهى حركة الرويّ المطلق سواء كانت فتحة كحركة النون من قوله : « ألا هبى بصحتاك (١) فأصبحينا » ، أو ضمة كضمة الميم من قوله : « سقيت الغيث أيتها الخيام » ، أو كسرة كحركة الياء من قوله : « كلينى لهم يا أميمة ناصب » . وسميت بالمجرى لأن معروضها يجرى به الصوت ولا ينحبس . وسمى الرويّ المحرك بالمطلق لأن الصوت ينطلق به . وسمى المسكن بالمقيّد لأن الصوت يحتبس معه ، وإنما خصوا حركة الرويّ المطلق بالمجرى ، ولم يسموا سكنة المقيّد باسمه لأنهم إنما يتكلمون على ما يستخرج منه حكم ، والحركة يتفرع عليها النظر فى نحو الأقوى والإسراف بخلاف السكون .

الثانية النفاذ بالذال المعجمة ، وهو حركة هاء الوصل مثل : يوافقها ويحسنونه ونعله من قول القائل :

كل امرئ مصبّح فى أهله	والموت أدنى من شراك نعله

سميت هذه الحركة بالنفاذ لأن المتكلم نفذ بحركة هاء الوصل إلى

---

(١) هكذا كتبت ، وصحتها « بصبحك » .

الخروج وهو الألف مثلا التى بعدها . وقيل اسمها النفاد بالدال المهملة ومعناها الانقضاء والتمّام لأن هذه الحركة هى تمام الحركات فيها وقع نفادها أى انقضاؤها وتمامها .

الثالثة الحذو بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة ، وهى حركة ما قبل الردف كحركة باء البالى ، وشين مشيب ، وحاء سرحوب . وسميت بذلك لأن الشاعر يحذوها أى يتبعها فى القوافى ليتفق الأرداف لزوما أو رجحانا .

الرابعة الإشباع بكسر الهمزة وسكون الشين المعجمة ، وهى حركة الدخيل ككسرة لام سالم ؛ وضمة فاء التدافع ، وفتحة واو تطاوّلى . وسميت بذلك لإشباعها الدخيل وتقويته على أخويه فى الوقوع قبل الرّوىّ وهما التأسيس والرّدف لسكونهما ، والمتحرك أقوى من الساكن .

الخامسة الرّس بفتح الراء المهملة وتشديدها وتشديد السين المهملة أيضا ، وهى حركة ما قبل التأسيس كفتحة سين سالم ، ولا يكون إلا فتحة لأن بعده ألف التأسيس . وسميت بذلك أخذاً من قولهم رسست الشىء أى ابتدأته على خفاء لأن حركة ما قبل التأسيس أو لوازم القافية وفيها خفاء لأنها بعض حرف خفىّ وهو الألف . وإذا كان الكلّ خفيا فالبعض أولى بالخفاء .

السادسة التوجيه وهى حركة ما قبل الروىّ المقيّد كقوله :

حتى إذا جن الظلام واختلط　　　جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

ففتحة اللام من قوله اختلط ، وفتحة القاف من قط توجيه . سميت بذلك لأن الحركة قبل الساكن كالحركة عليه ، وكان الروىّ موجها بها أى مصيّرا ذا وجهين سكون وتحرك كالثوب الذى له وجهان ، والله أعلم .

انواع القافية

القافية قسمان ، لأنها إما أن تكون باعتبار الحروف ، وإما باعتبار الحركات . وقد أخذت فى بيان القسم الأول بقولى :

وحصروا أنواعها فى تسعة　　واتحفوا مطلقها بستّة
وجعلوا الثلاث للمقيدة　　أولها المطلقة المجرّدة
مطلقة مردوفة مؤسسة　　عارية وقد تجى ملبسة
لباسها الوصل بها كحقها　　وهذه الستة فى مطلقها
ونصفها يكون فى التقييد　　كالردف والتأسيس والتجريد

أنواع القافية باعتبار الحروف تسعة ، ستة منها للروىّ المطلق ، وثلاثة للمقيدّ . وذلك لأنها إما مجرّدة من التأسيس أو الردف أو مؤسسة أو مردوفة ، فهذه ثلاثة وعلى كل منها إما موصولة بحرف لين أو بهاء فهما اثنان فى ثلاثة فهى ستة أنواع كلها للمطلقة . ولا يدخل الوصل فى المقيدة فيبقى لها التجريد والرّدف والتأسيس . وعبرت فى النظم باللباس عن الوصل على طريق التجوز تشبيها لحرف الوصل مع الروىّ بالثوب الكائن على الإنسان . فمثال المجردة الموصولة باللين قوله :

حمدت إلهى بعد عروة إذ نجى　　خراش وبعض الشر أهون من بعض

ومثال الموصولة بالهاء قوله : إلا فتى ذاق العلى بهمّه .

ومثال المردوفة الموصولة باللينّ قوله :

ألا قالت بثينة إذ رأتنى　　وقد لا تعدم الحسناء ذاما

ومثال المردوفة الموصولة بالهاء قوله : عفت الديار محلها ومقامها .

ومثال المؤسسة الموصولة باللين قوله :

كليني لهم ّ ياأميمة ناصب ... وليل أقاسيه بطيء الكواكب

ومثال المؤسسة الموصولة بالهاء قوله :

فى ليلة لا نرى بها أحدا ... يحكى علينا إلا كواكبها

ومثال المقيدة المجردة قوله :

أتهجر غانية آم تلم ... أم الحبل واه بها منجذم

ومثال المقيدة المردوفة قوله : كل عيش صائر للزوال .

ومثال المقيدة المؤسسة قوله :

وعزرتنى وزعمت أنك لابن فى الصيف تامر .

وعن حركات القافية قال :

وباعتبار المتحركات لخمسة ... كل باسم آت
فذ تكاوس وذو تراكب ... وذو تدارك على مراتب
وذو تواتر وذو ترادف ... جميعها بالاعتبار السالف
فإن يكن ما بين ساكنيها ... أربعة » تتابعت لديها
فأول ثلاثة للثانى ... لثالث الأسما محركان
ورابع بينهما محرّك ... وخامس لاشىء حين يسبك

تنقسم القافية باعتبار حروفها إلى خمسة أقسام :

أحدها قافية المتكاوس بالمثناة الفوقية آخره مهملة بصيغة اسم الفاعل ، وهى القافية التى بين ساكنيها أربعة أحرف متحركات كقوله : « قد جبر الدينَ الإلهُ فجبر » وهى لاتلزم لأنها تنشأ عن خبل مستفعلن . سميت بذلك أخذا من قولهم تكاوس البيت إذا مال بعضه إلى بعض ، أو من تكاوس الإبل وهو ازدحامها على الماء ، فسميت بذلك لازدحام الحركات فيها .

ثانيها قافية المتراكب على صيغة اسم الفاعل كما مرّ فى المتكاوس وكذلك ضبط البواقى . وهى القافية التى يكون بين ساكنيها ثلاث حركات متواليات كقوله : أخبّ فيها واضع . وسميت بذلك لأن التراكب فى اللغة مجىء الشىء بعضه على بعض . فكأن حركات هذه القافية بتواليها يركب بعضها بعضا .

ثالثها قافية المتدارك وهى كل قافية بين ساكنيها محركات متواليان كقوله : وليس فؤادى عن هواها بمنسلى . وسميت بذلك لأن بعض الحركات أدركت بعضا من غير اعتراض ساكن .

رابعها قافية المتواتر وهى كل قافية بين ساكنيها متحرك واحد كقول الحسناء :

يذكرنى طلوع الشمس صخرا وأذكره لكل مغيب شمس

سميت بذلك لأن الساكن الثانى جاء بعد الأوّل بتراخ بينهما بسبب توسط المتحرك .

خامسها قافية المترادف وهى كل قافية اجتمع ساكناها كقوله :

هذه دراهم أقفرت أم زبور محتّها الدّهور

وسميت بذلك لأنه ردف أحد الساكنين فيها الآخر ، ولابد فى التقائهما أن يكون الأول حرف لين كما فى الزوال والدهور ، وإلا لتعذر النطق بذلك . وإذا عرفت هذه الأنواع ظهرلك معانى الأبيات .

والضابط فى ذلك أن كل واحدة من هذه الصور تزيد على التى تليها بمتحرك . فأولها ماكان بين ساكنيها أربع متحركات ، وثانيها ما كان بينهما ثلاث ، وفى الثالثة بينهما إثنان ، وفى الرابعة متحرك واحد ، وفى

الخامسة التقيا . فقولى فى النظم : فأول جواب ، لقولى فإن يكن ، فى البيت الذى قبله . والمعنى : إن كان بين ساكنى القافية أربعة متحركات فهو القسم الأول . وقولى ثلاثة للثانى أى ثلاث متحركات بين ساكنى القافية فى القسم الثانى . وقولى لثالث الأسما محركان إلى آخر النظم ظاهر وهذا معنى قولى على مراتب ، فإن لكل واحدة من هذه القوافى مرتبة غير مرتبة الأخرى ، وهو معنى قولى بالاعتبار السالف والله أعلم .

قال :

وذو تراكب يرى مجتمعا	مع ذى تدارك بشعر صنعا
كذاك ذو تكاوس يجامع	هذين والكل له مواضع
فالأولان اجتمعا فى الرجز	وكامل وفى البسيط الأوجز
كذاك فى الرّمل وفى الخفيف	والخبب المعروف بالتخفيف
واجتمعت جميعها فى اثنين	فى رجز وفى البسيط الزّين

تجتمع قافية المتراكب مع قافية المتدارك فى قصيدة واحدة إذا كانت القصيدة من الرجز أو الكامل أو مجزوء البسيط ، وهو معنى قولى : والبسيط الأوجز ، أو كانت من الرّمل أو الخفيف أو الخبب .

وقد يجتمع المتكاوس أيضا مع المتراكب والمتدارك فى قصيدة واحدة إذا كانت من الرجز الكامل أو المجزوء ، أو كانت من مجزوء البسيط خاصة ، ووجه ذلك أن الوتد المجموع إذا وقع آخر جزء جائز الطىّ . كمستفعلن فى آخر مجزوء البسيط ، وأخر الرجز مطلقا ، أو جائز الخزل كمتفاعلن فى الكامل أو جائز الخبن كفاعلاتن فى الرّمل والخفيف ، وفاعلن فى الخبب ، فإنه إذا فعل به شىء من ذلك فى بعض الأبيات وسلم منه فى بعضها اجتمع فى بعض القوافى ثلاث متحركات وفى بعضها

متحركان ، وهو معنى اجتماع المتراكب والمتدارك فى قصيدة واحدة وذلك كقوله :

يا ليتنى فيها جذع   أخبّ فيها واضع

فالقافية فى البيت الأول متدارك ، وفى الثانى متراكب ، وإن جاز خبل الجزء الذى فى آخره الوتد المجموع . اجتمع المتكاوس مع المتراكب والمتدارك وذلك كمستفعلن فى الرجز ومجزوء البسيط ومثال ذلك قوله :

أوفر ركابى فضة وذهبا   إنى قتلت الملك المحجّبا

خير عباد الله أما وأبا

فقافية الأول متكاويس ، والثانى متدارك ، والثالث متراكب والله أعلم .

عيوب القافية

وعن عيوب القافية التى يجب على الشاعر التحرز عنها وهى سبعة قال :

عيوبها الإيطاء والتضمين	إقواؤها الإصراف إذ يكون
إكفاؤها الإجازة الممتنعة	كذلك السناد فاعرف موقعه
إن تتفق فذلك الإيطاء	لفظاً ومعنى فهما سواء
وليس بالإيطاء مهما اختلفا	فى واحد ولو ثبوتاً والتفا
وإن تعلق بالذى يليه	فذلك التضمين جاء فيه
إقواؤها تخالف الإعراب	فى الضم والكسر بلا ارتياب
ويطلق التخالف الإصراف	من ثم قيل أنه الإسراف
تخالف الروىّ مع تقارب	مخرجه الإكفاء فى المعائب
ومع تباعد هى الإجازة	وما علمت أحداً أجازه
ثم السناد فاختلاف مالزم	حصوله قبل الروىّ الملتزم
من حركات كان أو حروف	أولها السناد فى المردوف
وذاك إن يختلف البيتان	فواحد يردف دون الثانى
كذلك التأسيس مهما اختلفا	كذلك الإشباع والحذو اعرفا
كذلك التوجيه من فتح إلى	كسر وأما الضم والكسر فلا
فتنتهى أنواعه الخمسة	والحمد لله لنيل البغية

عيوب القافية سبعة :

أحدها الإيطاء بكسر الهمزة بعدها مثناة تحتية بعدها طاء مهملة وهو لغة التوافق ، وفى الاصطلاح إعادة الكلمة التى فيها الروى لفظاً ومعنى كقول النابغة :

أو اضع البيت فى خرساء مظلمة　　تقيد العير لا يسرى بها السّارى
ألم بها لا يخفض الزّرعن أرض　　ولا يظل على مصباحه السارى

فإن اختلفت الكلمتان لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ ، ولو تعريفاً وتنكيراً كالرجل علما والرّجل بمعنى اسم الجنس ، أو ثبوتاً وانتفاء بأن كان إحدى الكلمتين رويا مثبتاً والآخر منفياً فليس بالإيطاء وهو ظاهر قول الأخفش . ونقل بعضهم عن الخليل أن الإيطاء تكرير القافية من غير تباعد ولو اختلف معناه . وضعف ابن جنى هذه الحكاية قال : أو يكون رأيا رآه وقتاً دون وقت وحكى الرمانى عنه أنه يقول بالإيطاء فى مثل العين والعين ممـا يجتمعان فى الإسمية فإذا « ذهب » ماضى يذهب و « ذهب » مقابل الفضة فغير إيطاء عنده .

وظاهر هذا أن الاتفاق فى الفعلية كوجْد من الوجدان ووجْد من الحزن إيطاء . وحكى الأخفش عنه أنه قال بخلافه لأنه جوّز الرجل علما ، من الرجل يعنى بهالرجولية وهو الصحيح لأن اتحاداللفظ مع إختلاف المعنى من محاسن الكلام .

وأيضا فإن سبب قبح الإيطاء دلالته على ضعف طبع الشاعر ونزارة مادته ، حيث أحجم طبعـــه وقصر فكره آن يأتى بقافية غير الأولى ، واستروح إلى إعادة الأولى .

واعلم أن الإيطاء عيب وكلما قرب كان أقبح . واختلفوا فى ما إذا أعيدت القافية بعد ثلاثة أبيات ، فقيل ليس بايطاء . وقيل إيطاء ما لم يكن بينهما سبعة أبيات ، وقيل عشرة وقيل غير ذلك . والسر فى ذلك أن اللفظ المكرّر بعد ذلك القدر يصير كأنه مذكور فى قصيدة أخرى حكماً لأن أقل قصيدة عشرة أبيات وقيل سبعة وقيل ثلاثة . وهو مع قبحه جائز للمولدين كما جاز لمن قبلهم ، وقيل ليس بعيب والأول أكثر وأصح .

وثانيها التضمين وهو تعليق قافية البيت بصدر البيت الذى يليه كقول النابغة :

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إنى
شهدت لهم مواطن صادقات شهدت لهم بصدق الودّ منى

وهو عيب يجوز للمولدين كما جاز لمن قبلهم . وبيان قبحه أن البيت الأول يجب أن يكون مستقلا بالفائدة مستوفياً للمعنى ، ولما علق آخره بغيره صار كأنه كلام ناقص ، وذلك أن أول البيت وإن كان تاماً فى نفسه فتعلق آخره أنسى السامع فائدته وسمى تضمينا لأن الشاعر ضمن البيت الثانى على البيت الأول ، لأن الأول لايتم إلا بالثانى .

فقولى فى النظم وإن تعلق بالذى يليه أصله وإن تتعلق فحذف أحد التاءين تخفيفاً والفاعل ضمير القافية .

ثالثها الإقوى بكسر الهمزة وسكون القاف ، وهو عبارة عن اختلاف حركة الروىّ بكسر وضم كقول حسان :

لابأس بالقوم من طول ومن قصر جسم البغال وأحلام العصافير
كأنهم قصب جوف أسافله مثقب نفخت فيه الأعاصيرُ

وهو ممنوع على المولدين . وسمى إقواء لأن الروىّ تغيرّ وخلا عن حركته الأولى ، مأخوذ من « أقوى الرّبعُ » إذا تغيرّ وخلا عن مكانه .

رابعها الإصراف بالصاد المهملة . ويقال الإسراف بالسين المهملة وهو اختلاف حركة الروىّ بفتح وغيره من ضم وكسر بأن تكون حركة حرف روىّ البيت المتقدم فتحة وحركة حرف روىّ البيت الذى بعده ضمة أو كسرة ، أو تكون حركته غير فتحة بأن تكون ضمة أو كسرة وحركة حرف الروىّ فى البيت الذى بعده فتحة وذلك كقوله :

أريتاك إن منعت كلام يحيى   أتمنعني على يحيى البكاء
ففى طرفى على يحيى سهاد   وفى قلبى على يحيى البلاءُ

وقول الآخر :

ألم ترنى رددت على ابن ليلى   منيحته فعجلت الأداءَ
وقلت لشاته لما أتتنا   رماك الله من شاة بداءِ

وسمى إصرافا لأن الشاعر صرف الروىّ عن طريقه الذى كان يستحقه من مماثلة حركته لحركة حرف الروىّ الأول . وأما تسميته إسرافا فلأن الإسراف فى الأصل مجاوزة الحد فكأن الشاعر جاوز الحدّ فى صرف الروىّ عن طريقه .

خامسها الإكفاء بكسر الهمزة ، وهو اختلاف الروىّ بحروف متقاربة المخرج كقوله : نبأت وطأ على خد الليل   لا يشكين عملا ما انقين

والبيتان من مشطور السريع ، ورى الأول لام وروى الآخر نون وهما متقاربان فى المخرج وذلك هو الإكفاء . وهو مأخوذ من قولهم كفأت الإناء إذا قلبته فهو مكفوّ . سمى به المعنى المذكور لأن الشاعر قلب الروىّ عن طريقه المألوف وهو غير جائز للمولدين .

سادسها الإجازة بكسرة الهمزة وبالزاء المعجمة ، وعامة الكوفيين يسمونه الإجارة بالراء المهملة من الجور وهو التعدى . وهو فى الاصطلاح اختلاف الروىّ بحروف متباعدة المخارج كقوله :

ألاهل ترى إن لم تكن أم مالك   بملك يدى أن الكفاء قليل
رأى من خليليه جفاء وغلظة   إذا قام يبتاع القلوص ذميم

سمى هذا العيب بالإجازة لتجاوز حرف الروىّ عن موضعه ، وهو غير جائز للمولدين .

سابعها السّناد بكسر السين وهو اختلاف ما يراعى قبل الروى من الحروف والحركات وخمسة أنواع :

أحدها سناد الرّدف وهو أن يردف أحد البيتين دون الآخر كقوله :

إذا كنت فى حاجة مرسلا   فارسل حكيما ولا توصه
وإن باب أمر عليك التوى   فشاور لبيبا ولا تعصه

ثانيها سناد التأسيس وهو أن يكون فى أحد البيتين ألف التأسيس دون الآخر كقول حسان :

يادارمية اسلمى ثم اسلمى   فخندف هامة هذا العالم

ثالثها سناد الإشباع وهو اختلاف حركة الدخيل بحركتين متقاربتين فى الثقل كالضمة والكسرة ، أو متباعدتين كالفتحة مع إحداهما . والثانى أقبح من الأول ، بل قيل أن الأول ليس بعيب ومثاله قوله :

وهم طردوا منها بليّا فأصبحت   بلى بواد من تهامة غائر
وهم منعوها من قضاعة كلها   ومن مضر الحمراء عند التغاور

رابعها سناد الحذو وهو اختلاف حركة ما قبل الردف كقوله :

لقد لج الخباء على جوار   كأن عيونهن عيون عين
كأن بين حافيتى عقاب   تريد حمامة فى يوم غين

خامسها سناد التوجيه وهو اختلاف ما قبل الروىّ المقيّد من فتح وكسر أو من فتح إلى ضم ، وإما اختلافه من ضم إلى كسر وبالعكس فغير سناد . عند الخليل . وقيل الجمع بين الضمة والفتحة جائز . ولا تأتى الكسرة مع أحدهما . ومذهب الأخفش أن اختلاف الإشباع أفحش ، مستندا إلى كثرة تعاقب الحركات قبل الروىّ المقيد فى أشعار العرب كقول امرئ القيس :

فلا وأبيك ابنــة العامر　　لا يدعى القوم أنى أفرّ
إذا ركبوا الخيل واستلأموا　　تحرقت الأرض واليوم قر

وها هنا قد تم الكلام على أحكام القوافى والحمد لله على نيل المراد وإعانة العباد :

وبتمام هذه الأشياء　　يتم ما رمت من الإنشاء
يدعى لما جاز من الأوصاف　　بفاتح العروض والقوافى
فإنه الموضح ما أخفاه　　رموزهم مصرّحا تراه
وإنه وإن يكن قد سلكا　　من قبلنا فى الاختصار مسلكا
فالغرض الإيضاح والبيان　　والرمز لا يفهمه الإنسان
ولا يرى مطابقا للحال　　إلا إذا صفى من الإشكال
فذلك البليغ لا سواه　　وإن يكن رآه من رآه
ولست فى ما قلته مصوبا　　نفسى ولا لمشربى مستعذبا
لكنه الحق علينا نظهره　　والله ربى عالم ما نضمره
فاصلح العيب إذا تراه　　واشكر للمولى على نعماه

الأشياء المشار إليها عيوب القافية ، يعنى أنه بتمام الكلام عليها يتم النظم. وقوله رمت بمعنى قصدت ، والإنشاء إيجاد الشىء المسبوق بمادة ومدّة . وقد يقال على فعل المتكلم وهو إلقاء الكلام الإنشائى . وعن ابن الأعرابى أنشأ إذا أنشد شعراً أو خطب خطبة فأحسن فيها . وقال الزجاج فى قوله تعالى : « وهو الذى أنشأ جنات معروشات » . أى ابتدعها وابتدأ خلقها .

وقوله « يدعى » يسمىّ ، والأوصاف التى جازها هذا النظم هى

المذكورة فى قوله فإنه الموضح ما أخفاه إلى آخر الأبيات . والرموز جمع رمز بالفتح ويضم ويحرك ، وهو الإشارة إلى شىء مما يبان بلفظ بأى شىء كان ، أو هو الإيماء بأى شىء كان . وقوله « وإن يكن قدسلكا » إلخ إشارة إلى غالب من اعتنى بالنظم فى هذا العلم فإن غالبهم قد سلك فيه الاختصار المخل بالمعنى البعيد عن فهم الطالب ، وربما اقتصر بعضهم على الرّمز المتكلّف كما فى الخزرجية . فرأيت من إعانة الطالبين مخالفتهم فى التأليف ووضعت الكتاب على هذا الحال الذى تراه ، إذ الغرض المقصود من التأليف والتعليم والإيضاح والبيان والرمز ، وشدة الاختصار مخالفة للمقصود .

وأيضا فالبلاغة مطابقة مقتضى الحال ، فلا يكون الكلام بليغا إلا إذا صفا من الإشكال . فإن قيل إن الإجمال والشك والتشكيك من الأحوال التى يقصدها العرب فى مخاطباتهم ، وقد وضعوا لها ألفاظا وقصدوها ، وكذلك التوريد والتعريض وجميع المماديح ، وكذا الإشارة والرمز . ومن المعلوم أن هذه الأشياء من البلاغة فى مكان .

قلنا الغرض من هذه الأحوال غير الغرض من التآليف ، لأن الغرض من التآليف حصول الفهم للقارىء أو السامع . والغرض من هذه الأحوال التعمية والإخفاء . ولا يكون التأليف بليغا ما لم يطابق حال أهل الزمان ويصفو فى حقهم عن الإشكال . فإن قيل لعل زمانهم اقتضى ذلك فيعدّ فى حقهم بليغا ، قلت الله أعلم .

وأرى الشراح قد تكلفوا أشياء فى حل ألفاظهم ، واختلفوا فى أشياء من توجيهاتها ، فلو كان الحال مقتضيا لذلك لفهموه واتفقوا عليه . فإن قيل قد وقع فى تفسير القرآن مثل ذلك ، قلت إنما وقع ممن بعد الصحابة والخطاب متوجه فى الحقيقة إلى من قبلهم ، وإنما دخل الجميع فى أحكامه

بسبيل التبعية لمن قبلهم لأن الشرع ألزمهم ذلك .

والمشرب موضع الشرب وهو هنا بمعنى المشروب ، واستعاره للحالة التى جرى عليها فى النظم ، فهو مجاز بعد مجاز . والمستعذب للشىء المستلذ له . يقال استعذب الماء إذا طعمه عذبا ثم استعمل فى الاستلذاذ بالشىء فهو مجاز أيضا وفيه ترشيح للمجاز الأول .

والضمير من قوله « لكنه » يعود إلى حاضر فى الذهن ، وذلك الحاضر هو الحق على حد قول الشاعر : هو الحب . وقول ابن النظر : هو الدهر . وقول المعرى : هى العنقاء تكبر أن تصادا .

وقوله « علينا نظهره » بضم الراء على لغة من أهمل « أن » مع أنها فى البيت مقدّرة . والجملة صفة للحق .

وقوله « فاصلح العيب » إباحة لإصلاح ما يوجد من الخلل فى هذا التأليف أو غيره ؛ وفيه الاعتراف بالتقصير ، وذلك أنه لما أطنب فى وصف طريقته خاف أن يتوهم من ذلك أنه برأ نفسه من العيوب فى التآليف فقال ذلك وله فى المدارج :

فليس يخلو أبدا من عيب حىٌّ وإن كان عفيف الجيب

لكن يجب أن يكون المصلح متقنا ضابطا ، فلست أبيح ذلك لسيئ الفهم ولا لغير المتثبت فإن إصلاحه عين الفساد .

وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

والشكر معروف يقابل النعمة سواء كان باللسان أو باليد أو بالقلب . وقيل الثناء على المحسن بذكر إحسانه . فالعبد يشكر الله أى يثنى عليه بذكر إحسانه الذى هو نعمُه ، والله يشكر العبد أى يثنى عليه بقبول

إحسانه الذى هو طاعته . وقد تقدم الثناء على الله بإنشاء الحمد فى أو المنظومة وفى آخر الكلام على القوافى فحصل للناظم الجمع بين الحمد والشكر .

قال :

ثم التحيات المباركات على الذى زانت به الأوقات
محمد فاتح خير باب من الهدى والرشد والصواب
والآل والصحب الألى قد نصروا لواءه وجاهدوا وصبروا
والتابعين الضاربين الأعدا ضربا يريب الخصم حين ارتدّا
ما فتحت دوائر الخيرات وخلدت كوامل الصفات

التحيات جميع تحية ، وهى فى لغة كل أمة ما يتحايون به . وفى هذا الموضع السلام الذى أمر به ربنا تعالى فى قوله : « وسلموا تسليماً . وجمعها للتعظيم أو لقصد التكثير ، أو باعتبار كثرتها لكثرة المسلمين عليه صلى الله عليه وسلم . والمباركات الناميات الزائدات فإن التحية عليه صلى الله عليه وسلم لا زالت تنمو وتزيد ويضاعفها الله له وللمسلِّم عليه أضعافا مضاعفة .

وقوله « زانت » أى حسنت وطابت ، « والأوقات » جمع وقت وهو الزمان ، « والباب والهدى » تقدم تفسيرهما ، « والرشد » ضد الغيّ ، « والصواب» هو الأمر الثابت فى نفس الأمر الذى لا يسوغ إنكاره . وقوله « الألى قد نصروا » أى الذين قد نصروا و « اللّوى » فى الأصل للراية الصغيرة ، وأراد به هنا مطلق للراية ، و « الجهاد » وهو الدّعاء إلى الدين باللسان والسنان كل فى موضعه ، و « الصبر » ترك الشكوى من ألم البلوى لغير الله لا إلى الله ، لأن الله تعالى أثنى على أيوب

صلى الله عليه وسلم بالصبر بقوله إنا وجدناه مع دعائه فى كشف الضر عنه بقوله : « وأيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين » . وقد ذم تعالى قوما ادعوا التحمل للبلا والمقاومة له بقوله عز من قائل : « ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون » . فعلمنا من ذلك أن شكوى العبد إلى ربه لا تقدح فى صبره ، وليس هو من سخط القضاء ، فإن الرضا بالقضاء لا يقدح فيه الشكوى إلى الله ولا إلى غيره وإنما يقدح فى الرضاء بالمقضىّ . ونحن لم نخاطب بالرضا بالمقضى وإنما خوطبنا بالرضا بالقضاء ، والفرق بين القضاء والمقضىّ ظاهر .

و (التابعين) جمع تابع وهو فى اصطلاحهم من أدرك الصحابة ولم يدرك النبى .

و (الأعداء) جمع عدوّ ، وهو من عاند الحق وكابر أهله بغيا وعناداً . وقوله « يريب الخصم » أى يدخل عليهم الشك فى أمرهم . يقول رابنى الشيء يريبنى إذا جعلك شاكا . وقوله « حين ارتدّا » أى حين يرجع عن الوفاء بالإسلام إلى الفسق والضلال

وقوله « ما فتحت .... إلخ » فيه تأييد الشكر والتحية . « ودوائر الخيرات » عبارة عن أصناف الخير والمنافع الدنيوية والأخروية . وقوله « خلدت » من التخليد وهو جعل الشيء ثابتا إلى غير غاية . و « الكوامل » جمع كاملة ، و « الصفات » جمع صفة ، والإضافة من باب إضافة الصفة إلى موصوفها . والصفات الكاملة هى التى حث الشرع على الاتصاف بها . ولا يخفى ما فى ذكر الدوائر والكوامل من المناسبة بالغرض . وفى ذكر الكوامل أيضا حسن الاختتام .

نسأل الله تعالى أن يحسّن خواتم أعمالنا ، وأن يتقبل منا أحسنها ، وأن يتجاوز عن سيئها ، وأن يصلح أمور ديننا ودنيانا فهو تعالى ولىّ ذلك وبيده الخير كله ، والحمد لله حقّ حمده ، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه صلاة وسلاما كما يحب ربنا ويرضى . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

وكان الفراغ من تسويد هذا الشرح ضحوة الجمعة الزهراء فى غرة ذى الحجة من سنة إحــدى وعشرين وثلاثمائة وألف .

والحمد لله رب العالمين

فهرس

صفحة

رقم الإيداع ٢١٤٧ لسنة ١٩٨٢

مطابع سجل العرب